

الكتاب العربي السعودي ٧٥

عبد العزيز مؤمنة

البترول.. والمستقبل العربي

الطبعة الثانية
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
جدة - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الناشر

تهامة

جدة - المملكة العربية السعودية
ص.ب ٥٤٥٥ - هاتف ٦٤٤٤٤٤٤

البترول
والمستقبل
العربي

الإهداء

إلى ابني سامي الذي يخطو الآن على
عتبة الشباب والذي أرى فيه صورة حيّة
للجيل الذي سيتسلّم المشعل من أيدينا .

وأريد أن أذكّره بحقيقة مهمّة وهي أنّ
من المسلّم به تاريخيًا أنّ ما لا يتطوّر نحو الأفضل
يرتدّ بالتأكيد نحو الأسوأ .

ولما كنا أمام مفترق طريق تاريخي ومصيري
فإنّ علينا أن نستفيد من معطيات الحاضر
وهي عظيمة ووفيرة من أجل النهضة الشاملة
التي تحقق الحياة الحرّة الكريمة للجيل الذي
سيواجه غروب شمس البترول .

تلك هي المسؤولية الكبرى لكلّ مبصر للحق ومخلص للوطن .

عبد العزيز مؤمنة
محرّم ١٣٩٦هـ - يناير ١٩٧٦م



المحتويات

المقدّمة

بقلم

الدّكتور محمُود زايد

أستاذ التاريخ بالجامِعَة الأميركيّة

في بيروت

يسرني أن أقدم للقارئ العربي هذا البحث الذي يضيف إلى المكتبة العربية زادا ثمينا يبحث في القضايا والمشكلات التي يطرحها انتاج البترول في البلاد العربية.

والبحث جدير بالقراءة الواعية المتفهمة لاكثر من سبب : فالكتاب بحث علمي رصين يستند إلى الوثائق التي يجدها القارئ حيثما كانت ضرورية للايضاح والبرهان ، ويعتمد التحليل الذي لا غنى عنه للاحاطة بمختلف جوانب القضية التي يعالجها .

والكتاب أيضاً نتاج وعي وطني أصيل للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية لسلاح العرب الأول – وهو البترول – لا على المستوى العربي فحسب ، وانما أيضاً على المستوى العالمي ، كما انه نتاج غيرة متقدة على المصلحة الوطنية ومستقبل الأجيال العربية . وقد تنبه كما تنبه غيره من النخبة الواعية إلى أنه قد ذهب مع أمس الدابر الوقت الذي كانت فيه أهمية المنطقة العربية تقتصر على موقعها الاستراتيجي وأسواقها المستهلكة لمنتوجات الغرب ، وخاماتها التي تكفل للمصانع الغربية الاستمرار في صناعتها ، وان الوطن العربي قد صار قوة فاعلة في مستقبل العالم بفضل سلاح البترول . وغني عن القول ان مقدار الفائدة التي يجنيها العرب من استخدام هذا السلاح يتوقف على وعيهم لابعاده المترابطة التي نجح المؤلف في كشفها .

والكتاب بعد هذا يسد حاجة القارئ العربي العام إلى كتاب يبسط له هذه القضايا ويشركه لا في تفهمها فحسب بل أيضاً في وعيه وفي تأثيرها في حاضره ومستقبله .

يقع هذا الكتاب في أربعة أقسام تشتمل على أربعة عشر فصلاً الحق بها المؤلف قائمة بالمراجع العربية والأجنبية التي استند اليها :

استهل الفصل الأول الذي يبحث في مشكلات تزايد الدخل البترولي بالتنبيه إلى أن قضية البترول كانت ولا تزال تمثل مختلف جوانب الصراع بين الدول الصناعية والدول النامية في اطار اصرار الأولى على استغلال الثانية واستمرار هذا الاستغلال .

وقد حلل المؤلف العوامل التي تتحكم في المداخيل البترولية ، فبين ان النظرة الآن إلى هذه المداخيل تختلف عن النظرة السابقة . حتى وقت قريب كانت النظرة اليها تعتمد على عاملين ، هما مبلغ السعر ، وكمية الانتاج . وكانت الشركات تجرى على خفض الأسعار ولهذا كانت الدول المنتجة لا تعارض في رفع كمية الانتاج لزيادة دخلها ، ولكنها تكتلت سنة ١٩٦٠ في منظمة الأوبك للدفاع عن نفسها فيما يخص الأسعار . أما النظرة الجادة فقد اكتسبت أبعاداً أخرى أهمها حرص الدول المنتجة على تحديد كمية الانتاج ، بالنظر إلى عدم خضوع هذه الكمية « للعبة العرض والطلب » وبالنظر إلى نضوب البترول المرتقب وإلى مسؤولية الحكومات تجاه المستقبل العربي .

« فالثروة التي منحها الله البلاد المنتجة للبترول ، وخصوصا البلاد العربية ، تشكل المصدر الوحيد حتى الآن للدخل القومي . وبالتالي فان أي ضعف في هذا المورد دون تطوير وتنويع مصادر دخل أخرى ، يعني بالضرورة انكماش الدورة الاقتصادية وركودها .

« واذا استهلك جيلنا الحاضر مخزون أرضه من المعدن الثمين فماذا يترك لأجياله القادمة ؟ وما فائدة الأجيال القادمة من تراكمات مالية معرضة للزوال والتلاشي بقرار حكومي بسيط من دول الغرب ؟ »

وينبه المؤلف إلى أن زعم الغرب بان رفع سعر البترول هو الذي يؤدي إلى التضخم العالمي في الأسعار بعيد عن الحقيقة وان الغرض الحقيقي منه هو تخفيض الأسعار ، وهو منطق استغلالي . فزيادة سعر البترول لا يؤثر التأثير المزعوم في

التضخم وانما تعيد تقييم البترول تقييما عادلا ، وتوجه استهلاك الطاقة إلى ما هو أجدى ، وتحفظ قيمة البترول الشرائية في وجه التضخم العالمي .

ويؤكد المؤلف أنه « حتى لو توقف استهلاك البترول كمصدر للطاقة في الوقت الحاضر ، فان مجالات استعماله المعروفة حتى الآن تكفي بقاءه في مكان الصدارة في عالم الصناعة ، وتحقيق تراكمات اضافية من المداخيل للبلاد المنتجة ان هي أرادت ذلك » .

وبعد أن يكشف المؤلف عن سياسة الغرب البترولية الاستغلالية التي تحاول الابقاء على الصناعة البترولية بعيدة عن العرب ، يطالب بتعريب هذه الصناعة تعريبا كاملا .

وينبه المؤلف في الفصل الثاني إلى أن المقصود بالضجة الكبيرة التي يثيرها الغرب حول ارتفاع أسعار البترول وفائض عائداته وتأثيرها في التضخم العالمي انما هو تحويل الأنظار عن المستفيد الفعلي من الثروة البترولية . ولتعيين المستفيد الحقيقي من هذه الثروة يوضح المؤلف مراحل الصناعة البترولية ومجالات استخدام منتوجاتها ، ويؤكد ان حصة البلاد المنتجة من هذه الصناعة تكشف « عن وجه بشع من الاستغلال قلما عرف التاريخ مثله » ، مثلها في هذا مثل من لا يملك من الجمل الا اذنه ، وعليه فان الأمة العربية :

« ستستوعب حقيقة أهمية البترول وتندفع في اتخاذ قراراتها التاريخية في ضوئها بشجاعة كلية سواء على أرضها أو على أرض الغير لتشارك في هذه الصناعة بكل مراحلها ، وتضمن لنفسها تعويضا عادلا من استنزاف ثروة مهددة بالنفاد يوماً ما » .

ويعالج المؤلف في الفصل الثالث الذي يبحث في دمج البترول في الاقتصاد مختلف مفاهيم التنمية الاقتصادية في الدول ، ويبين أن التنمية الاقتصادية عملية تحقيق زيادة في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة طويلة من الزمن دون أية اتجاهات تضخمية أو انكماشية في الاقتصاد . ويركز المؤلف بعد ذلك على اقتصاديات المملكة العربية السعودية التي يزيد مورد البترول فيها على ٩٠٪ من

ميزانية الدولة . وتعرض المؤلف إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد في الدول النامية فبين أنها تصطدم بعوائق منها الحاجة إلى التكنولوجيا ، والنقص في ثقافة العنصر البشري ، وعدم امكان المحافظة على التوازن الاقتصادي ، خلال عملية التثمير . ووجد المؤلف أن هذا ينطبق على المملكة العربية السعودية التي لم تستطع أن تنفق ما كان مقررا في موازنتها للانفاق على المشاريع الانمائية في حقلي الاقتصاد والاجتماع .

وقد أصاب المؤلف في تأكيد شروط استيعاب اقتصاد الدول المنتجة للبترول وهي استيفاء البناء الأساسي ، ويشمل الطرق البرية المتطورة والمرافئ والمطارات والمواصلات السلكية واللاسلكية وغيرها ، ثم تنمية العنصر البشري الذي تتطلب وجود المعاهد العلمية والمهنية ، وأخيراً تنمية القطاع الصناعي خارج قطاع البترول .

وفي الفصل الرابع يحلل المؤلف وجوه الصراع الحالي بين الدول المنتجة للبترول وبين المجتمع الصناعي الغربي . وقد شهد هذا الصراع منذ سنة ١٩٧٣ تطورات مهمة . فبينما كانت قضية البترول تنحصر في نظام الامتيازات وشكله صارت تشمل زيادة الأسعار للحصول على ثمن عادل للثروة الوطنية ، ومجاراة التضخم العالمي في أسعار السلع ، واعتبار البترول سلاحاً استراتيجياً . وتوفر الفائض المالي الذي يمكن أن يستخدم سلاحاً . وبعد أن بحث المؤلف رد فعل الغرب استنتج :

« ان الصراع بين الدول المنتجة للبترول وبين المجتمعات الصناعية الغربية لا يزال في بدايته ، وان وحدة الادارة السياسية والاقتصادية العربية تكفي لجعل الغرب يعيد النظر في حساباته وتقديراته » .

وقصر المؤلف الفصل الخامس على قضية أسعار البترول الخام نظراً إلى تأثيرها العميق في مجرى الحوادث السياسية والاقتصادية عربيا ودوليا ، ولانها قضية مطروحة على كل صعيد . وتناول المراحل التي مرت بها قضية الأسعار وهي : أولا فترة ما قبل سنة ١٩٦٠ التي شهدت حصول الدول المنتجة على المناصفة في الأرباح ، وثانياً المرحلة التي تلت سنة ١٩٦٠ وهي السنة التي أنشئت فيها منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول (الأوبك) التي جمدت الأسعار طوال عشر سنوات

حتى رفعتها اتفاقيتا طهران وطرابلس . وبدأت المرحلة الثالثة بقرار ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ الذي حدد سعر البرميل بمبلغ ٥,١٧٦ دولار . لكن هذا السعر ارتفع بعد شهرين إلى ١١,٦٥١ دولار . ومن أهم ما وصلت اليه الدول المنتجة في تضامنها هو الحصول على سعر موحد ، والتمسك بمبدأ عدم خفض قيمة المداخيل في وجه تغير السعر أو تدني أسعار العملة .

وناقش المؤلف في الفصل السادس المخطط الذي اقترحه كيسنجر على منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) محاولة منه للاستمرار في استغلال ثروة البترول ، ولتزعم العالم الصناعي سياسياً واقتصاديا . وأهم ما اقترحته أمريكا تأمين مصادر ثابتة للبترول الخام ، والتخطيط لمواجهة الأزمات الطارئة ، والتخفيض من الاعتماد على البترول المستورد بانشاء جهاز عالمي لتطوير الصناعة . كما اقترحت الحكومة الأمريكية خطة لاحتواء الفائض المالي البترولي للبترول بتوظيف الأموال العربية وذلك لتصحيح ميزان المدفوعات . وقد بين المؤلف أن غرض الولايات المتحدة الحقيقي هو ربط اقتصاديات الدول الصناعية الأعضاء في منظمة(OECD) بعجلتها الاقتصادية .

ويبحث المؤلف في الفصل السابع في قضية استعادة المملكة العربية السعودية ملكية شركة أرامكو . ويرى هنا أن تستخدم كلمة « استعادة » بدل كلمة « استيلاء » لان الاستيلاء يوحي بان في الأمر عدواناً على ممتلكات الشركة .

ويقول المؤلف ان وسائل الاعلام في المملكة العربية السعودية دأبت في أواخر سنة ١٩٧٤ على الاشارة إلى استعادة المملكة ملكية الشركة في عيد الأضحى المبارك ، ولكنها لسبب أو لآخر لم تفعل ذلك .

ومع هذا فان المؤلف يشرح تصوره لاستعادة المملكة ملكية الشركة ، ويطرح افكاراً قيّمة في هذا الشأن تستحق اهتمام المسؤولين . فهو يرى أن أرامكو شكلت مجتمعاً خاصاً بها منفصلاً عن المجتمع السعودي وذلك امعاناً منها في تثبيت أقدامها وتحقيق أعظم ربح ممكن ، وقصرت في العمل لجعل السعوديين يكتسبون الخبرات اللازمة في الصناعة البترولية ، وعليه :

« يجب أن يكون اتفاق استعادة الملكية رفضاً لكل هذه الحقائق وعزلاً كلياً للرواسب التي خلفتها أرامكو أو التي يمكن أن تخلفها » .

ويمضي المؤلف بعد هذا إلى مناقشة بعض الأمور المرتبطة باستعادة الملكية ، ومنها قضية التعويضات المالية وقضية الانتاج والسعر ووضع أرامكو كشركة ، وينكر على الدول الصناعية معارضتها تعريب البترول بعد الفترة الطويلة من الاستغلال التي مرت ، ومعارضتها قيام الدول العربية بشراء أسهم في شركاتها .

وفي الفصل الثامن الذي يعقده المؤلف على كيفية مواجهة العرب لدعوة الدول الصناعية إلى خفض الاستهلاك والأسعار يشير إلى أنه في فترة ما قبل السبعينات قلما ورد ذكر البترول في خطاب أو تصريح رسمي من قبل المسؤولين الغربيين لكن الوضع تغير في السبعينات ، « وأصبحت المزايدة بين المسؤولين في الغرب تنحصر في ذكر البترول والتهجم على منظمة الأوبك والدول العربية بصورة خاصة » . ومن أكثر هؤلاء اطلاقاً للتصريحات « العزيز هنري » كيسنجر الذي يكثر من القاء الخطب والتصريحات « في جميع المناسبات صغرت أو كبرت » . لكن مع هذا أقر العالم الصناعي بان التضخم العالمي لم يكن وليد القرارات البترولية الصادرة سنة ١٩٧٣ ولكن نتيجة عوامل داخلية ودولية لا علاقة للبترول بها ، وذلك لان كلفة البترول لم تشكل سوى نسبة ضئيلة متواضعة في معدلات التضخم السائدة خلال سنة ١٩٧٤ في بلاد السوق الأوروبية المشتركة . ويدين المؤلف المعسكر الغربي بقيادة أمريكا الذي لا يخجل « من اعلان نواياه في محاربة العرب على الصعيد البترولي في الوقت الذي يدعو فيه إلى التحاور والتعاون واللقاء كما يخص بالادانة كيسنجر الذي يعمد إلى جدل يفتقر إلى الكثير من العناصر الواقعيــة .

ويكشف المؤلف بعد ذلك عن المخطط الأمريكي الذي تهدف الولايات المتحدة من ورائه إلى شيئين متناقضين ، وهما تخفيض أسعار البترول ، وتحديد حد أدنى لها . ولتحقيقهما تسعى أمريكا لتحقيق استراتيجتها عبر مراحل ثلاث : الأولى الحماية الذاتية في حالات الطوارئ عن طريق انشاء احتياطي بترولي تتقاسمه

الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية لدى نشوء أي نقص أو حظر بترولي . والثانية قلب أحوال السوق بالنسبة إلى منظمة الأوبك بحيث يقود الحد من الاستهلاك البترولي لدى الدول الصناعية إلى ايجاد فائض من الانتاج يخلق بلبلة لدى الدول المنتجة . والثالثة الاجتماع إلى الدول المنتجة للبحث في العلاقات الجديدة التي يجب أن تسود بين الطرفين ، أي الدول المنتجة والمستهلكة .

وقد بين المؤلف التناقضات التي وقع فيها كيسنجر فيما يتعلق بفائض الانتاج البترولي ، كما أوضح أن فلسفة كيسنجر تنطوي على شيء خطير وهو الفرضيّة القائلة أن الدول المنتجة (ويقصد العربية منها) ستستمر في الانفاق على التسلح الأمر الذي سيخلق لديها عجزاً في موازين مدفوعاتها ويوقعها في دوامة انخفاض الأسعار وزيادة الانتاج . ولا رد على هذا ، في رأى المؤلف ، الا أن تقوم الدول المنتجة فتلعب :

« لعبته وتقلب سحره عليه ، لتظهر له وللعالم أجمع انها ليست بكارتل استغلالي ، ولا هي تبغي الابتزاز من وراء عملية رفع الأسعار ، ولا تحاول خنق العالم الصناعي ، بل تريد أن تثبت مواقفها المنطقية وأن تطبق قراراتها العادلة بحق شعوبها وأجيالها القادمة » .

ويبحث المؤلف في الفصل التاسع المعطيات السياسية والاقتصادية لسنة ١٩٧٤ ويصف تلك السنة بانها سنة فاصلة على الرغم من أن للحوادث والتطورات التي شهدتها جذور ضاربة في السنوات السابقة ، وان حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ كانت بمثابة الشرارة التي اطلقتها ، فحظر شحن البترول ، وارتفعت أسعاره ، وتتالت ردود الفعل التي بلغت قمتها في التهديدات الأمريكية للعرب وأوقحها ما ورد في جريدة النيويورك تايمز . أما ردود الفعل الأكثر جدية واتزاناً فقد صدرت عن هيئة الطاقة الدولية (IEA) التي دعت إلى تخفيض الاستهلاك البترولي بمعدل ثلاثة ملايين برميل في اليوم ، وتحديد استيراد البترول ، وغيرها من الإجراءات التي تهدف في النهاية إلى عدم الاعتماد على البترول المستورد وخصوصاً من الدول العربية . ومن هذه الردود الأكثر جدية محاولة الدول الصناعية الاستفادة من فائض

الأموال العربية باستثمار بعض أموالها فيها .

ويرى المؤلف أنه كان للتهديدات الطائشة الصادرة عن أمريكا بعض التأثير في عدد من الشخصيات العربية ، لكن العرب وصلوا إلى الحد الذي لا يمكن التراجع عنه ، وهو مواجهة التحديات مواجهة تتفق مع طموحهم لاعادة مجدهم ببناء أمة عربية متطورة .

وفي الفصل العاشر يبحث المؤلف في البترول واستراتيجية التنمية العربية فيلقي نظرة شاملة إلى الانتاج البترولي واحتياطيه الثابت الوجود ، ويذكر أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الثالثة في العالم من حيث الانتاج الذي يبلغ فيها ٨,٥ مليون برميل في اليوم أو ١٥,٦ ٪ من انتاج العالم اليومي ، كما يذكر ان انتاج الشرق الأوسط بما فيه ايران يبلغ ٣٩ ٪ تقريبا من انتاج العالم اليومي ، أما انتاج البلاد العربية كلها فيبلغ ٣٤ ٪ من انتاج العالم اليومي .

وأما بالنسبة إلى الاحتياطي ففي المملكة العربية السعودية ١٤١ بليون برميل ويفوق هذا أي احتياطي آخر في العالم . ويبلغ احتياطي الدول العربية نحو ٣١٥ بليون برميل أو ٥٢ ٪ من احتياطي العالم . ويكفي احتياط العالم كلة فترة تقرب من ٣٠ سنة . ويضيف المؤلف ان انتاج البترول العربي سيستمر ٤٧ عاماً ، وانه سيستمر بعد أن يتوقف الآخرون عن الانتاج .

ويبحث الكتاب في الفصل العاشر نفسه طبيعة المواجهة بين الدول المنتجة للبترول وبين الدول المستهلكة والشركات البترولية العالمية الكبرى . فالدول المستهلكة تريد تأمين تدفق البترول ، وتخفيض أسعاره ، وتمكين وجود شركاتها في الدول المنتجة ، واسترجاع الأموال التي تدفعها لها ، هذا بينما تسعى الدول المنتجة لاستعادة الملكية الكاملة لثروتها القومية ، والتحرر من التخلف ، واحباط المؤامرات التي تحاك لاستغلال ثروتها استغلالا بشعا ، وتنسيق سياستها البترولية .

وفي الفصل الحادي عشر يبحث المؤلف في اتجاهات التجارة في ست دول عربية ويستخلص نتائج ومدلولات اقتصادية توضح رؤيته لاستراتيجية التنمية العربية . ويحدد المؤلف المنطلقات الأساسية لعملية الانماء العربي الشامل كما يلي :

(١) الانتقال بالتعاون العربي العام من الحديث إلى الفعل ،
(٢) تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية بالتنسيق بين الدول وتوزيع الاختصاصات ،
(٣) ازالة الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية ،
(٤) تشجيع انتقال الرساميل وضمانها وتبادل الخبرات ،
(٥) الاقلاع عن كنز المال خشية المستقبل .

ويعالج المؤلف في الفصل الثاني عشر الفعاليات الأساسية لعملية التنمية في البلاد العربية ولا سيما النواحي البشرية والتقنية ، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية واكتفائها الذاتي . ويرى الاهتمام أولا بالبنية التجهيزية اللازمة فيدعو إلى تنويع مصادر الطاقة ، ويشدد على أهمية الثروة المعدنية التي وهبها الله البلاد العربية ، وضرورة استخراجها ، كما يؤكد اهمية المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية .

وبعد البنية التجهيزية يأتي دور الأنماء التكنولوجي الذي لا ينفصل عن الانماء البشري ، والانماء الاداري الذي يتطلب توسيع نطاق برامج التعليم وارسال البعوث العلمية وتمويل الأبحاث العلمية ووضع برامج التدريب ، وكذلك الانماء المدني والريفي . وفي هذا كله لا بد من أن يكون المنطلق قوميا .

ويعالج المؤلف في الفصل الثالث عشر موضوعا من أخطر المواضيع وأوثقها صلة بصميم حاضر الاقتصاد العربي ومستقبله وهو موضوع حماية أسعار البترول الخام وعائداته من التضخم ، وذلك للمحافظة على القيمة الحقيقية للمداخيل البترولية المتراكمة وللبترول الخام المختزن في الأرض . ويقتضي هذا حفظ التوازن بين سعر البترول ومستوى التضخم وتوحيد العملة النقدية التي يباع بها البترول ، واستثمار المال المتراكم من البترول في العقارات والشركات لحمايته من تدني قوته الشرائية ومن خفض العملة من الناحية الأخرى .

وحرص المؤلف على تزويد القارئ بجداول تشتمل على احصاءات مختلفة عن البترول ذات فائدة كبيرة لكل معني بهذا الموضوع . ففيها حقائق وأرقام وافية عن المساحة والسكان والانتاج القومي وانتاج البترول الخام في البلاد العربية ،

واحصاءات عن تكرير البترول في العالم . ويتبين من هذه الاحصاءات ، كما يذكر المؤلف ، أن البلاد العربية انتجت سنة ١٩٧٣ نحو ٣٤٪ من مجموع انتاج العالم من البترول ولكن طاقتها في التكرير لم تتجاوز ٤ ٪ . وعليه فان الدول العربية مطالبة باستعادة حقوقها كاملة في استثمار ثروتها البترولية في أقرب وقت ممكن .

ولا يسع كاتب هذه المقدمة إلا أن ينوه مرة أخرى بالجهد الصادق الذي بذله المؤلف في اعددا هذا البحث القيّم الذي يساهم ولا شك في نشر الوعي بأهمية الثروة الوطنية البترولية حاضرا ومستقبلا ، والله من وراء القصد .

القسم الاول

الفصل الأول دراسة وتحليل لمشكلات تزايد الدخل البترولي .

الفصل الثاني الشركات والدول التابعة لها هي المستفيد الأكبر من استخراج البترول وتكريره وتسويقه ومن أمواله .

الفصل الثالث كيف نتمكن من خلق ارتباط منتظم بين القطاع البترولي وبين بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى .

الفصل الرابع الأبعاد الجديدة للصراع القائم بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول .



الفصل الأول

دراسة وتحليل لمشكلات
تزايد الدخل البترولى .

يتطرق هذا الفصل إلى قضية الدخل البترولي من زاويتين اقتصادية واجتماعية ، مشدداً على بعض النواحي الجانبية التي كثيراً ما تعتبر ثانوية بينما هي في الواقع لا تقل أهمية عن قضايا البترول الأساسية من أسعار وانتاج ومشاركة وتأميم وسواها ، مع تركيز على السياسة البترولية على المدى الطويل .

ولا بد من التنويه بأن قضية البترول بكل جوانبها كانت ولا تزال تمثل أوجه الصراع بين الدول الصناعية والدول النامية تحت تساؤل الأولى عن كيفية استغلال الثانية ، ودوام هذا الاستغلال .

وبقدر ما يتفتق عنه عقل شركات البترول واحتكاراتها عن حيل وسبل مختلفة للاستغلال تصبح الدول المنتجة للبترول تتحرك عن وعي وحذر في اتجاه مصالحها ، ومصالح شعوبها ، دون المساس بركائز الحضارة الصناعية العالمية والحاجات الأساسية البترولية للعالم أجمع .

وفي هذه الفترة بعينها ، أي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبعد الوعي الذي اظهرته الدول العربية المنتجة للبترول لما له من أهمية استراتيجية كسلاح ذي حدين سياسي واقتصادي يجب شرح الترابط بين القضايا البترولية الثلاث (الأسعار ، الانتاج ، العائدات) وتوضيح مختلف جوانبها وخصوصاً بعد ظهور العديد من النظريات غير الصحيحة والمدسوسة حول خطورة وضع الطاقة في العالم ، وغلاء أسعارها ، وموجة التضخم العالمية ، وسياسة تحديد الانتاج .

١ – العوامل الأساسية التي تحدد الدخل البترولي :

يعتقد البعض ، وهم ليسوا بقلة ، ان العائدات البترولية هي الغاية المنشودة والنهائية في حد ذاتها . وعندما يطالب هؤلاء بزيادتها ، قلما يولـون الأسباب الموجبة لهذه الزيادة عميق التفكير .

والواقع أن العائدات البترولية بحجمها ، المطلق والنسبي ، هي نتيجة بقدر ما هي غاية ، وإذا كانت السياسة البترولية تهدف إلى زيادة هذه العائدات بحيث يكون تأثيرها محلياً في الدرجة الأولى ، فهي في الحقيقة ترتكز على عاملين أساسيين هما بدورهما من المسببات ومن الأدوات الاستراتيجية التي تقرر منهج هذه السياسة . وهما في الحقيقة منهجان سياسيان مستقلان لهما من التأثير في الاقتصاد العربي بقدر ما لهما في الاقتصاد القومي ضمن البلد الواحد المنتج للبترول .

وبكلام أوضح ومحدّد تعتمد المداخيل البترولية على عاملين رئيسيين هما :

١ – مستوى الأسعار
٢ – كمية الانتــاج

وبتغيّر أحد هذين العاملين أو كليهما معا ، يتغيّر الدخل البترولي مع احداث تموجات مباشرة وغير مباشرة لها تأثيرها المهم في اقتصاديات العالم المستورد للبترول وغير المستورد له .

يحدثنا التاريخ المعاصر أن قضية الأسعار ومستواها كانت المحرك الرئيسي ان لم يكن الوحيد الذي دفع البلاد المنتجة ، عند شعورها بالغبن اللاحق بها ، نحو التكتل والدفاع عن النفس في وجه الشركات البترولية . وفي سنة ١٩٦٠ تنادت بعض الدول المنتجة للبترول إلى الوقوف معاً في وجه الشركات التي خفضت السعر المعلن للبرميل الواحد من ٢,٠٩ دولار إلى ١,٨٠ دولار . وكانت ولادة الأوبك .

وبينما كان الصراع دائراً بين منطقي تخفيض الأسعار من قبل الشركات ورفعها من قبل الدول المنتجة ، كانت قضية كمية الانتاج شبه منسية . اذ أن الفريقين لم يعارضا في يوم من الأيام قضية رفع الانتاج بصورة جذرية وفعّالة ،

لا سيما وأن هذه الزيادة كانت الأهون والأقل ألماً لتحقيق دخل أعلى بالنسبة إلى الحكومات .

وفي وقتنا الحاضر على الرغم من أن الخلاف في اتجاه الأسعار ما زال على حاله وعلى الرغم من اشتداد حدّته ، فقد دخل منطق تحديد كمية الانتاج حلبة الصراع بحيث عكست الآية . اذ بينما تطالب الشركات بزيادة الانتاج لتلبية حاجات العالم الصناعي خاصة ، أخذت البلاد المنتجة تتحفظ حيال الكميات المسموح باستخراجها من باطن الأرض .

ويحدّثنا التاريخ المعاصر أيضاً أن الخلافات القائمة حول الأسعار والقرارات لتحديد الانتاج ما كانت لتقوم أو تتخذ إلا بقصد زيادة عائدات البترول نتيجة شعور الدول المنتجة بالظلم والاجحاف اللاحقين بها من جراء استغلال الشركات لهـــا .

أما الآن فقد برز لقضية الأسعار وجه جديد وهو الأثر الذي تتركه في كلفة الانتاج الصناعي ومستوى المعيشة في العالمين الصناعي والنامي ، وأصبحت تزج في الحديث عن التضخم العالمي للأسعار بحيث يلقي اللوم الأكبر على الدول المنتجة ومحاولاتها المستمرة لرفع الأسعار .

كذلك برزت لقضية الانتاج أبعادها المستقبلية سواء من حيث تأمين دوران العجلة الحضارية أو من حيث النواحي الاجتماعية والتزام الجيل الحاضر بواجباته تجاه أجيال المستقبل وتأمين الموادر الكافية لها لاستمرار الرخاء والغنى النابع من الأرض والمعرّض للنفاد عاجلاً أو آجلاً .

وهنا يجب التنويه بأنه كان يجب طرح قضية تحديد الانتاج قبل هذا الوقت كثيراً وبصورة جادّة . إلا أن دول البترول لم تثر هذه المسألة إلا بعد أن وجدت نفسها في دوامة من المال لا تدري ماذا تفعل به ، وان فعلت فكثيراً ما يكون ذلك في اتجاهات غير منتجة فيها الكثير من الهدر .

لقد كان سيل الانفاق في الخمسينات والستينات أبعد ما يكون عن المتطلبات الانمائية والاقتصادية والبشرية الضرورية في دول يشكل البترول أكثر من ٩٠ ٪

من مو اردها .

لماذا هذا التقصير في الوعي لأهمية تحديد الانتاج ؟ هل للشعور المفاجيء بأن البترول معدن قابل للنضوب على الرغم من أن الأدب البترولي لم يغفل يوماً ذكر هذه الحقيقة ؟ أم أن تدفق الأموال كان الهم الأول لتلك البلاد بغض النظر عن الحاجة إلى هذا الدفق وقدرة البلاد على امتصاصه وتوجيهه في السبل الاستثمارية البناءة ؟

لماذا تأخر هذا الوعي إلى درجة أصبحت معها عائدات البترول سلاحاً ذا حدّين ؟ سبب ذلك أولاً نضوب هذه العائدات في مستقبل أقرب من المتوقع وثانياً استفادة الغرب والشركات المنتجة من البترول أولاً وآخراً بحكم استغلالها البشع للثروة البترولية في مختلف المجالات .

أن همنا في هذا الفصل هو توضيح بعض جوانب العوامل التي تقرر حجم المداخيل البترولية وطرح بعض التساؤلات حولها ، ومن ثم نتعرض لهذه العوامل بتفصيل أكثر .

بعد هذا الشرح حول ديناميكية العوامل التي تؤدي إلى تحديد المداخيل البترولية ، نطرح التساؤل التالي :

لماذا استمر الدخل البترولي في التزايد إلى حد جعل شركات البترول والعالم أجمع يجترح بوضع أحد مصطلحاته الموجهة وهي **فائض الدخل البترولي ؟**

٢ – البترول ولعبة العرض والطلب :

ان المفهوم النظري لقانون العرض يقول : إذا أبقينا كل العوامل والمؤثرات ثابتة فأن جدول العرض يمثل الكميات التي يرغب المنتج في انتاجها وبيعها مقابل مستويات معينة من الأسعار . أي أن لكل ثمن كمية مرادفة يقبل المنتج أن يطرحها في السوق للبيع مقابل ذلك الثمن . وكلما ارتفع الثمن ارتفعت الكميات المطلقة المطروحة للبيع ، والعكس صحيح .

أما قانون الطلب فيقول : إذا أبقينا كل العوامل والمؤثرات ثابتة ، كالأذواق ،

ومستوى الدخل ، فلكل مستوى من الأسعار هناك كمية محددة من سلعة ما يكون المستهلك على استعداد لشرائها . وكلما انخفض الثمن كبر حجم الطلب والعكس صحيح أيضاً .

وبالاضافة إلى هذا هناك ما يدعي بمرونة العرض ومرونة الطلب .

فمرونة الطلب تعني التأثير النسبي للكميات المطروحة في السوق لكل زيادة أو نقصان في الأسعار . أي اذا ارتفعت الأسعار بنسبة ١٠ ٪ فهل تزيد الكميات المطروحة للبيع بالنسبة عينها أم بأكثر منها أم بأقل ؟

أما بالنسبة إلى الطلب فالمرونة تعني نسبة زيادة الطلب أو نقصانه نتيجة تخفيض الأسعار بنسبة معينة أو زيادتها .

ان البترول كأي سلعة تجارية له فائدته ، وهو نادر الوجود ينتج ويستهلك ، ولكن هل يخضع لقانوني العرض والطلب كما أوجزناهما نظرياً ؟

الواقع أن وجهة استعمال البترول كسلعة ، بالاضافة إلى هيكلية الانتاج ضمن اطار المؤسسات القائمة سواء أكانت حكومية أم شركات خاصة ، يجعل البترول غير خاضع للعبة العرض والطلب إلا بمقادير حدّية .

فقد كان الانتاج في الماضي يحدد بناءً على قرارات الشركات أو الحكومات أو على قراراتها معاً . أما الآن فان حكومات البلاد المنتجة تتجه إلى حصر قرار تحديد العرض ، بغض النظر عن مستوى الأسعار . فلا نعتقد مثلاً أن المملكة السعودية سترفع انتاجها إذا ما دفعت لها الشركات ١٥ دولار في البرميل الواحد وكذلك الأمر بالنسبة إلى باقي البلاد المنتجة .

لقد وصل الانتاج إلى حد خلق معه مداخيل حكومية متدفقة ومتراكمة جعل حاسة هذه الحكومات شبه معدومة بالنسبة إلى أي حافز مادي اضافي في السعر . وبالتالي نستطيع القول أن مرونة العرض تكاد تكون معدومة لأي تغيير في مستوى الأسعار .

إلا أن مستوى الأسعار إذا ما وصل إلى حدود مرتفعة جعل بالإمكان الاستفادة من حقول حدّية للبترول بحيث يصبح السعر المقدم كافياً لاستخراج هذه الكميات

الحدّية وبأرباح مالية . وفي هذه الحالة فان هيكلية العرض تتغير كلياً ويصبح هناك جدول جديد لعلاقة العرض بالسعر .

اذن بامكاننا القول أن قضية تحديد الانتاج لا تخضع لقانون العرض النظري بقدر ما تخضع لقانون العرض السياسي والاقتصادي القومي وحقل العلاقات الدولية .

وفي التاريخ أكثر من اثبات لصحة هذه القضية : أهم هذه الاثباتات قضية نشوء منظمة الأوبك واستطاعتها تثبيت الأسعار في مرحلة أولى ثم رفعها في مرحلة لاحقة دون أن تتأثر كميات العرض إلاّ بالمقادير الضرورية للنمو في الانتاج الصناعي والتقدم الحضاري . وزيادة الأسعار هذه لم تحفز الحكومات على السماح بمزيد من الانتاج ، بل على العكس فانها تتصرف الآن وكأن قضية الأسعار وقضية الانتاج شيئان منفصلان تماماً .

أما بالنسبة إلى الطلب فهو ذو مرونة ضعيفة جداً تكاد تنعدم أحياناً . فمهما كان مستوى الأسعار الذي يمكن الحصول به على البترول فان الكميات المطلوبة تبقى شبه ثابتة إلا في مجالات الاستهلاك المهدر للثروات وغير اللازم للعجلة الصناعية ومتطلبات الحياة الأساسية . فانخفاض الأسعار أو ارتفاعها لا يؤديان إلى تغيير كبير في كميات الطلب . والمستهلك هو المتحمل النهائي لكلفة الانتاج التي تدخل فيها أكلاف الطاقة .

فأي تأثير في ثمن سلعة استهلاكية كالمكنسة الكهربائية مثلاً يؤدي إلى تغيّر جذري في كمية الطلب ، اذ بامكان الانسان الاستغناء عن هذه السلعة لأن ثمنها مرتفع . أما البترول فهو وقود العجلة الحضارية والصناعية وعدم استخدامه حالياً يعني تحطيم انجازات الإنسان الرائعة في شتى المجالات ، والقضاء على صرح حضاري استغرق بناؤه جهد الملايين عبر آلاف السنين .

اذن هناك العديد من العوامل غير الاقتصادية النظرية التي تدخل في تقرير السياسة البترولية من حيث العرض والطلب . وقد كان آخر اثبات لهذا القول حرب أكتوبر الماضية والظروف التي نشأت بعدها والتي أدت إلى تغيير موازين

القوى والسياسة الدولية . فالبترول ليس سلعة تجارية بالمعنى المتعارف عليه بل سلعة ذات أبعاد استراتيجية لها أهم الأثر في حياة الإنسان وفي مستقبل الأجيال والحضارة .

٣ - فائض الدخل البترولي :

أن كلمة فائض بمعناها العادي تعني تراكم كميات من مادة معينة نتيجة تدفقها وتحركها الايجابي عبر الزمن بصورة تزيد سيلها أو تدفقها على مقدار تصريفها أو استهلاكها فتأخذ بالتراكم لتؤلف فائضا .

وبالنسبة إلى المداخيل البترولية ، تعني كلمة الفائض تراكم عائدات البترول إلى درجة يفيض فيها هذا الدخل المتدفق عن امكانات الدول المنتجة الانمائية في حقلي الاستهلاك والتثمير ، وبالتالي نشوء مخزون من المال يشكل مصدر تساؤل وحيرة بالنسبة إلى الدول المنتجة حول كيفية استعماله وانفاقه ، ويشكل في العالم الصناعي التساؤل نفسه حول كيفية اجتذاب هذه المتراكمات أو ما دعاها فائضا .

الا أن هذا الاصطلاح الذي ابتدعته شركات البترول لا يمثل في الواقع التعبير الأمثل لعائدات البترول بالنسبة إلى البلاد المنتجة بل يخدم ، بالتأويلات لمعناه ، التعبير الأفضل بالنسبة إلى سياسة الشركات البترولية ومصالحها .

ان البلاد المنتجة للبترول في الغالب بلاد نامية . وفيما يختص بالبلاد العربية فهي ذات مساحات شاسعة وطاقات استيعابية ضخمة . أما مجالات التنمية فيها فلا حد لها ولا حصر سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد البشري .

وبالتالي فان الدخل المتراكم وان كان أكثر من القدرة الانفاقية في وقتنا هذا ، إلا أنه يعطي البلاد العربية أفضل الفرص الانمائية وأوسعها وخصوصاً عندما يتأمن البناء التأسيسي (Infra-Structure) اللازم لأية نهضة اقتصادية واجتماعية (مثل شبكة الطرق وشبكات الهاتف والتلكس ، والمرافق العامة مثل الموانئ والمطارات وتوفير المياه ، والكهرباء والمواصلات بكل أنواعها) . أضف إلى هذا أن هذا الدخل المتراكم يشكل أفضل عون للبلاد المنتجة على تنويع مصادر دخلها

عن طريق دعم قطاعي الزراعة والصناعة وتأمين الحمايات والاعانات لهما خلال فترة النمو الأولى .

أما القبول بالمنطق القائل بالفائض فهذا يعني القبول ضمناً بصحة سياسة شركات البترول في المطالبة بتخفيض الأسعار . فهم يقولون لماذا زيادة الأسعار وتحميل الصناعات العالمية أكلافاً مرتفعة هي السبب المباشر في موجة التضخم العالمي ، بينما للدول المنتجة عائدات مالية فائضة لا تدري ما تفعل بها ؟

طبعا ، ان الرد على هذا المنطق الخطأ سهل جداً لأنه مخالف للواقع ولابسط قواعد العقل :

أولا : ان دخل البترول هو نتيجة استفادة مخزون الأرض المحدود من هذه الثروة المعدنية . وبالتالي إذا وجدت البلاد المنتجة أن لديها ما يفيض عن حاجاتها الآنية من الأموال فالأحرى بها أن تحدّ من الانتاج ما دام البترول ثروة وطنية ، وأن يكون عندها سيطرة كاملة عالية تضبط من خلال استخراجه دخلها المتدفق بحسب حاجاتها وحاجات الأجيال القادمة من خلال سياسة محلية وقومية شاملة .

ان هذه المداخيل هي ملك للدول المنتجة . فلماذا تحمل هم تصرفها بها دول العالم وعندها من الهموم ما يكفيها ؟

ثانيا : لا يجوز القبول بهذا المنطق لأنه منطق استغلال الدول الصناعية للدول النامية عن طريق شروط التبادل التجاري

وحين ترى الدول المنتجة أن مداخيلها كافية لتحقيق سياساتها الانمائية فالاتجاه الصحيح هو نحو الحدّ من الانتاج وزيادة الأسعار وبالتالي تحسين شروط التبادل التجاري . ان ما تفعله الدول المنتجة بالدخل المتراكم هو شأنها الخاص ولا يحق للشركات البترولية والعالم الصناعي أن ينصب نفسه وصياً على هذه الثروة وقيّماً .

ثالثا : للبلاد المنتجة وخصوصاً العربية منها مسؤوليات وطنية وقومية ، في الحاضر وفي المستقبل ، تتطلب منها مداخيل ضخمة للتثمير تفوق

العائدات المتراكمة أضعافاً على المدى الطويل ، وبالتالي على هذه الدول أن تحاول كسب القيمة العادلة والحقيقية لثرواتها المستنزفة كي يتسنى لها أن تركز أسس اقتصادها على قطاعات متنوعة وثابتة الأمر الذي يحفظ لها ولاجيالها أفضل مستويات العيش وأليقها .

تبقى نقطة أساسية حول المداخيل المتراكمة وهي السياسة التثميرية التي تتبعها دول البترول في فرص الاستثمار الغربية عن طريق شراء سندات خزينة حكومية أو اعطاء قروض دولية .

في الواقع إن هذه السياسة تعطي الغرب فوائد البترول ابتداء من عملية الاستخراج مع ما يتبعها من عمليات التكرير واستخراج المشتقات ، كما تعيد إليه الأموال التي تدفعها الشركات عن طريق قروض واستثمارات في سندات وأسهم ، وبواسطة الايداعات الضخمة في المصارف الأجنبية .

ان هذا يعني بابسط قواعد المنطق أن الغرب يستخرج البترول ويستهلكه ولا يدفع في النهاية شيئاً . فما تدفعه شركات البترول تستعيده الشركات الصناعية ، عن طريق تسويق منتوجاتها بأسعار مرتفعة ، وعن طريق القروض والايداعات وفرص الاستثمار .

وأني لاعتقد أن هذه الطرق لانفاق المداخيل البترولية ذات خطر شديد اذ ليس هناك من ضمانات فعلية لهذه الانفاقات . يكفي أن تخفض قيمة الدولار أو الاسترليني بنسبة ضئيلة حتى يخسر العرب الملايين من هذه الاستثمارات ، وفي التاريخ أكثر من سابقة في هذا الصدد .

لا ريب أن قضية استثمار عائدات البترول غاية في التعقيد وتتطلب الحذر الشديد . وهي في الواقع موضوع مستقل بحد ذاته سأتطرق إليه في فصول لاحقة .

٤ – قضايا الانتاج والأسعار :

١ – الأسعار : (لمزيد من التفاصيل الموسعة أنظر الفصل الخامس) .

يمثل هيكل الأسعار البترولية ومشتقاتها ، وما تدفعه الشركات لقاء كل برميل من الخام المستخرج الوجه الأقبح لعملية استغلال العالم الصناعي للعالم الثالث .

فقد أخذت أسعار البترول المعلنة بالانخفاض منذ سنة ١٩٤٨ بصورة منتظمة . وفي سنة ١٩٥٩ جرى خفض آخر في الأسعار تبعه خفض ثان سنة ١٩٦٠ ، الأمر الذي أدى بحصة البلاد المنتجة إلى التدني لتصبح ٨٠ سنتا للبرميل الواحد .

وقد أدى هذا الاجحاف والاستغلال ، بالاضافة إلى الوعي المتزايد في البلاد المنتجة ، إلى التنادي لتأسيس منظمة للدول المصدرة للبترول دعيت الأوبك . وقد جمعت المصلحة المشتركة بعض البلاد في هذه المنظمة التي أخذت تمارس دورها الوقائي في البداية لتتحول إلى دور طليعي في سنة ١٩٧٣ .

ومن الطبيعي أن ترتفع أصوات الاحتجاج من قبل شركات البترول كلما ارتفعت أسعار البترول الخام . إلا أن حجة هذه الشركات والعالم الصناعي واهية جداً في محاربة هذا الاتجاه . وليس غريباً ألا تتكلم شركات البترول عن أرباحها بقدر تكلمها عن دور البترول في أزمة التضخم العالمية ، ولكن الغريب فعلاً أن يصدّق بعض المسؤولين عن سياسة البترول في الدول المنتجة هذا المنطق علماً بأن كلفة الطاقة لا تشكل من الأكلاف الصناعية سوى جزء قليل لا يتجاوز ١,٥٪ في أحسن الأحوال . وإذا أخذنا الزيادات التي فرضتها الدول المنتجة بعين الاعتبار فانها لا تزيد كلفة الطاقة للانتاج أكثر من ٣٪ .

فهل هذه الزيادة كافية لتبرير موجة التضخم العالمية التي بلغت في بعض مجالات التصنيع ٢٠٠٪ أو أكثر ؟

ثم أن نظرة إلى عالم الصناعة وموارده الأولية في الماضي القريب ترينا أن أسعار المواد الأولية التي تشكل الجزء الأهم من الأكلاف الصناعية قد بدأت أسعارها ترتفع في منتصف شهر يونيو ١٩٧٣ ، أي قبل حرب اكتوبر ببضعة أشهر . فهل كان بترول العرب آنذاك مسؤولاً عن هذا الغلاء ؟

الواقع أن هناك ، على الرغم من كل الضجة العالمية التي أثيرت حول قضايا

البترول سواء من حيث الأسعار أو من حيث الانتاج ، أكثر من سبب يؤيد قرارات رفع الأسعار :

أ – لقد تعرضت البلاد المنتجة لاستغلال لثرواتها البترولية سنوات طويلة ، لذلك فان أي رفع لمستوى الأسعار انما هو اعادة تقييم للبترول لاعطائه قيمته الصحيحة ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أرباح الشركات وأسعار المواد المكررة ومشتقاتها التي يعاد تسويقها بأبهظ الأثمان حتى في الدول المنتجة ذاتها .

ب – توجيه استهلاك الطاقة في السبيل الأكثر نفعاً وجدوى ، والحد من الاستهلاك المهدر لهذا المصدر من الطاقة دون جدوى . وهذا في الواقع ما تفعله زيادة الأسعار . فكل سلعة تزيد كلفتها يتجه مستهلكوها في حال شرائها إلى استعمالها في أكثر السبل افادة ويقلع من يريد تبذيرها أو الاسراف فيها لأن قيمتها باتت تزيد على النفع العائد من هدرها ، وهذا في الواقع يساعد على تحقيق هدف الحد من الانتاج ومن النفاد الذي يتعرض له البترول .

ج – أن رفع أسعار البترول يعني محاولة للاحتفاظ بالقيمة الشرائية الحقيقية لمداخيل البترول في وجه موجة التضخم السائدة في العالم . فالبلاد المنتجة هي مستوردة لمعظم السلع الاستهلاكية والانتاجية في العالم الصناعي وبالتالي فان ارتفاع الأسعار ما هو إلا محاولة للحفاظ على القيمة الحقيقية للبترول والحد من تمادي الظلم في شروط التبادل التجاري .

٢ – الانتاج :

أما على صعيد الانتاج فهناك ضجة أخرى :

في الوقت الذي قبلت فيه الدول المنتجة المبدأ القائل أن « البترول مصدر قابل للنضوب حتماً » تولد وعي مواز وهو شعور هذه الدول بالمسؤوليات تجاه أجيالها القادمة . فاذا استمر الانتاج دون ضابط أو رادع ، واذا استمرت معدلات

الطلب والاستهلاك في الارتفاع ، فسينضب البترول في وقت قريب جداً ، بل أقرب مما نتصور . فماذا ستجني الأجيال القادمة من ثروة وطنية ناضبة ؟

ان التحذير من الإفراط في الانتاج ليس وليد البارحة فقد ارتفعت أصوات عديدة في السنوات الماضية تحذر من مغبة التغاضي عن هذه الحقيقة .

نسبة الانتاج إلى الاحتياطي في مناطق العالم المنتجة للبترول سنة ١٩٧٢

المنطقة	الاحتياطي مليون طن متري	الانتاج مليون طن متري	نسبة الانتاج إلى الاحتياطي ٪
الولايات المتحدة	٥٦٠٠	٤٧٠,٦	٪٨,٤
كندا	١٣٠٠	٨٩,١	٪٦,٨٥
منطقة الكاريبي	٢٥٠٠	١٨٩,٥	٪٧,٥٨
بقية نصف الكرة الغربي	٢٠٠٠	١٢٧,٦	٪٦,٣٨
مجموع نصف الكرة الغربي	**١١٤٠٠**	**٨٧٦,٨**	**٪٧,٦٩**
أوروبا الغربية	١٧٠٠	٢٢,٣	٪١,٣١
أفريقيا	١٣٩٠٠	٢٨٢,٣	٪٢,٠٣
الوطن العربي	٤٨٠٠٠	٨٠٢,٢	٪١,٦٧
الكتلة الاشتراكية	١٣٤٠٠	٤٤٢,٨	٪٣,٣٠
بقية نصف الكرة الشرقي	٢٠٠٠	٢٥,٨	٪١,٢٩
مجموع نصف الكرة الشرقي	**٧٩٥٠٠**	**١٧٣٢,٨**	**٪٢,١٨**
العالم	**٩٠٩٠٠**	**٢٦٠٩,٦**	**٪٢,٨٧**

يرينا هذا الاحصاء أعلاه أن نسبة الانتاج إلى الاحتياطي في نصف الكرة الغربي بلغت سنة ١٩٧٢ نحو ٧,٦٩٪ ، أما في نصف الكرة الشرقي فقد بلغت ٢,٨٧٪ هذا علماً بأن الأرقام بحجمها المطلق أعلى كثيراً في نصف الكرة الشرقي منها في نصف الكرة الغربي .

يبين لنا هذا أن الغرب مهدد بنفاد احتياطيه بسرعة هائلة بينما يختلف الأمر عن ذلك في نصف الكرة الشرقي . وفي حال تحديد البلاد العربية لانتاجها ، فان هذا يدفع الغرب إلى الاسراع في استهلاك احتياطيه لتلبية جاجاته الأمر الذي يجعل العرب في وضع أفضل ويعطيهم قوة تفاوضية لا حدّ لها .

تقدير استهلاك العالم من الطاقة

الوحدة : ما يعادل مليون برميل من البترول في اليوم

انواع الوقود	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية
البترول	٤٦,٦٦	٤٥,٩٩٪	٦٥,١٨	٥٠,٣٢٪	٨٥,٧١	٥٤,٠٠٪
الغاز الطبيعي	١٨,٨٠	١٨,٠٠٪	٢٣,٤٠	١٨,٠٠٪	٢٦,٢٥	١٦,٥٤٪
الفحم	٣٠,٣٥	٣٠,٠٠٪	٣٠,٣٢	٢٣,٤٠٪	٣٢,٠٠	٢٠,٠٠٪
قوة مائية مولدة للكهرباء	٥,٥٦	٥,٥٠٪	٦,٧٢	٥,٢٠٪	٨,٠٤	٥,٠٠٪
الطاقة النووية	٠,٥٨	٠,٥٧٪	٣,٩٠	٣,٠٠٪	٦,٧٤	٤,٢٥٪
المجموع	١٠١,٢٣	١٠٠,٠٠٪	١٢٩,٥٢	١٠٠,٠٠٪	١٥٨,٧٤	١٠٠,٠٠٪

نستطيع أن نرى من الاحصاءين السابقين أن معدلات استهلاك الطاقة البترولية سوف تستنفد كل الاحتياطي حالياً في أواخر هذا القرن ، فيما لو بقيت معدلات زيادة الاستهلاك على ما هي عليه الآن حتى نهاية القرن ، وهذا أمر

مستبعد. ان كل الدلائل تشير إلى أن معدلات زيادة الانتاج في تزايد مستمر.

وبناء على ما تقدم، هناك أكثر من سبب يدعو البلاد المنتجة إلى تخفيض انتاجها:

أولا : أن الثروة التي منحها الله البلاد المنتجة للبترول، وخصوصاً البلاد العربية تشكل المصدر الوحيد حتى الآن للدخل القومي. وبالتالي فان أي ضعف في هذا المورد دون تطوير وتنويع مصادر دخل أخرى، يعني بالضرورة انكماش الدورة الاقتصادية وركودها.
وإذا استهلك جيلنا الحاضر كل مخزون أرضه من المعدن الثمين فماذا يترك لأجياله القادمة؟ وما فائدة الأجيال القادمة من تراكمات مالية معرضة للزوال والتلاشي بقرار حكومي بسيط من دول الغرب؟

ثانيا : ان الانتاج دون ضوابط وتخطيط سيعرض سلامة الحقول البترولية لأخطار تعود خسائرها على البلاد المنتجة أولا وعلى بقية العالم ثانياً. وليبيا مثل حي لهذا الأمر.

ثالثا : ان انتاج البترول الخام يهدر كل يوم ما قيمته ملايين الدولارات من الغاز الطبيعي على الرغم من أن لهذا الغاز استعمالاته المهمة في الصناعات المشتقة من البترول. ان أي توفير في انتاج البترول هو توفير مرادف في هدر مصدر للدخل لا يقل أهمية عن البترول.

رابعا : أن الحد من الانتاج قد يدفع ببعض الحقول الحدّية إلى ضرورة استغلالها حيث تصبح اقتصاديات استغلالها أكثر من الوفر الذي يحققه اهمالها.

خامسا : ان الحد من الانتاج يدفع بالاستهلاك نحو الضروريات المطلقة والحد من تنعم المستهلك الغربي بترف العيش على حساب البلاد النامية بارغامه على الاقلاع عن هواياته التافهة والمهدرة للطاقة.

سادسا : التعجيل في الجهود العلمية لايجاد مصادر بديلة للطاقة تطمئن العالم إلى استمرار تدفق مصادر القوة المحركة.

سابعا : رفع أسعار البترول عن طريق الحد من توافره مما يخدم البلاد المنتجة بتأمين موارد مستمرة للتنمية دون أي خفض في قيمتها الشرائية .

ثامنا : الحد من الدخل المتراكم الذي يشكل سلاحاً خطيراً ان أسيء استعماله في سبل ومشاريع غير مدروسة . فالغاية ليست في تراكم المال إلى ما لا نهاية بل في انفاقه تدريجياً بصورة تزيد من توسع القاعدة الاقتصادية والبناء التأسيسي الأمر الذي يزيد من قدرة الاقتصاد على الانتاج وامتصاص التثميرات الجديدة دون التسبب في تضخم داخلي .

وبكلام آخر ، ان مستوى أسعار السلع والخدمات في اقتصاد ما ، انما هو حصيلة قسمة الانفاق المالي على حجم السلع والخدمات المتداولة . وإذا زاد حجم الانفاق دون زيادة في الانتاج كانت النتيجة ارتفاع مستوى الأسعار وتدني القيمة الشرائية للعملة .

٥ – متى سينتهي دور البترول ؟

رب قائل يقول : وما الحكمة في تشجيع العلم ودفعه إلى ايجاد مصادر بديلة للطاقة ؟ ألا يعني هذا كساد الثروة البترولية بين أيدي أصحابها ودفنها في الأرض إلى الأبد ؟ .

الواقع أن شركات البترول والعالم الغربي هما المصدر لهذا المنطق الذي لا يدل إلا على رغبة الطرفين في الاستمرار في عملية الاستغلال للثروة البترولية .

ان اتجاهات الطلب للطاقة حتى سنة ٢٠٠٠ تشير إلى أن البترول سيحتفظ بدوره الطليعي . إلا ان هذا لا يعني وجوب استمرار هذا الدور للبترول كمحرك لعجلة الحضارة العالمية . فمهما تم الاقتصاد به ، ومهما اكتشف من احتياطيات جديدة ، فقضية النضوب هي قضية وقت ليس إلا .

ومن هنا وجب التفكير في استعمالات جديدة للبترول تؤدي الغاية من تحقيق الدخل المالي ولكن عن طريق نمط استهلاكي جديد .

ان المشتقات التي يمكن استخراجها من البترول عديدة جداً ، وهناك حتى

الأن هدر كبير في الاستفادة الاقتصادية المجدية من هذه المشتقات . لقد أصبحت الصناعات البتروكيماوية عالماً مستقلاً بذاته له وزنه ومكانته في حضارة القرن العشرين .

حتى لو توقف استهلاك البترول كمصدر للطاقة في الوقت الحاضر ، فان مجالات استعماله المعروفة حتى الآن تكفي أن يبقى في مكان الصدارة في عالم الصناعة ويكفي لأن يحقق للبلاد المنتجة تراكمات اضافية من المداخيل ان هي أرادت ذلك .

٦ – ماذا بعد زيادة الأسعار وتحديد الانتاج ؟

منذ نحو أربعة عقود ، حين بدأ ضخ البترول من بلاد عربية ، كان الانسان العربي لا يفقه قيمة هذه الثروة التي خصه الله عز وجل بها ، ولا يدرك أبعادها وأبعاد استعمالها .

الا أن الوعي تزايد ، وأصبح الوعي ادراكاً ، والادراك تحول إلى عمل . فكانت الخطوة الأولى على طريق المشاركة . ثم أتت زيادات الأسعار والحد من الانتاج . وهل في هذا الكفاية ؟

ان نظرة سريعة إلى تاريخ الشركات البترولية ترينا أنها التزمت خلال هذه المدة بمبادىء ثلاثة :

١ – الاحتفاظ بسر المهنة وعدم تدريب اليد العاملة العربية واعطائها الخبرة الادارية والفنية اللازمة .
٢ – ابقاء عمليات التكرير للبترول الخام بعيدة عن أرض البلاد العربية .
٣ – الحؤول بين البلاد المنتجة وبين اقامتها صناعات بتروكيماوية متطورة .

ان عائدات البلاد المنتجة من البترول ليست سوى النذر القليل من الأرباح التي تحققها صناعته بكل مشتقاتها وفروعها ومراحل انتاجها .

ان المطلوب هو تعريب صناعة البترول بكل مراحلها . ان الخامة عربية فلماذا لا تكون اليد العاملة والخبرة والمهارة عربية أيضاً .

ان التساؤلات عديدة ، ولكن المطلوب واحد : المطلوب تعريب صناعة البترول بكل أبعاد هذه الصناعة . المطلوب تملك عربي كامل لهذه الصناعة ولكل مراحل انتاجها ومشتقاتها . المطلوب سياسة بترولية وطنية أولاً ، وآخراً ، شجاعة في خطواتها تضع مصلحة البلاد المنتجة قبل كل شيء لأنه لم يرد في التاريخ حتى الآن أن وضع العالم الصناعي المتقدم مصلحة أخرى غير مصلحته أولاً وآخراً .



الفصل الثاني

الشركات والدول التابعة لها هي المستفيد الأكبر من استخراج البترول وتكريره وتسويقه ومن أمواله .

تمهيـــد :

ينظر العالم أجمع بنهم وجشع إلى منطقة الشرق الأوسط عامة ، وإلى شبه الجزيرة العربية خاصة ، نتيجة الثروة الطبيعية المتوفرة في ارضهما وامكانات تحويل هذه الثروة إلى أموال قدّرها بعد المصادر بثلثي أموال العالم في سنة ١٩٨٠ .

وقلما تخلو في أيامنا هذه نشرة أو مجلة علمية من تحليلات لمعطيات هذه الثروة ، ومن نصائح مختلفة الفحوى والغاية حول السبل المثلى لاستثمارها ، طارحة نفسها مرشداً اقتصادياً واجتماعياً سواء قبلت البلاد المنتجة بذلك أو أبت .

والحقيقة أن اللغط الدائر حول عائدات البترول ومصيرها ، وقضايا الأسعار ودورها المزعوم في أزمة التضخم العالمي ، ومسائل الانتاج وتحديد كمياته ، يكاد يحوّل أنظار العالم المنتج منه والمستهلك ، عن قضية بترولية أساسية ونعني بها : من هو المستفيد الفعلي من الثروة البترولية؟ ان المواضيع المطروحة في الحلقات العلمية والصحف والنشرات المتخصصة وغيرها من وسائل الاعلام مهمة ومصيرية ، ولكنها في نظرنا لا تشكل سوى جانب واحد من قضايا الصناعة البترولية لا يجوز التوقف عنده واعتباره نهاية المطاف .

ان الغرق في دوامة البحث الدائر حول أفضل السبل لاستثمار عائدات البترول هو الوقوع في تكتيك آخر تلجأ إليه الشركات المنتجة والدول التابعة لها لتحويل أنظار البلاد المنتجة عن القضايا الأساسية وإيداعها طي النسيان ولو سنوات قليلـة .

ويشبه وضع البلاد العربية المنتجة للبترول ، والمالكة لمخزونه ، وضع من عنده جمل ولكنه « لا يملك من الجمل سوى اذنه » ، فالسؤال المطروح هو من يملك

بقية الجمل ؟ ولماذا ؟ وإلى متى ؟

وبكلام آخر ، ليست صناعة استخراج البترول سوى خطوة أولى نحو عالم واسع لا نهاية لأفقه . فاين تقع البلاد المنتجة من هذا العالم ؟ وما هي حصتها ؟ ومن هو المستفيد الأكبر منه ؟

ستكشف الاجابة عن هذه التساؤلات مدى استغلال الشركات للثروات الوطنية ، ومدى تقصير أهل البيت في حق بيتهم ، بالاضافة إلى أن ما كان يحتاج في الماضي إلى جهد سنة أصبح يحتاج الآن إلى جهود سنوات طويلة كي تلحق منطقة الشرق الأوسط بدورها الاستراتيجي الذي حرمته وتمثل فيه حجمها الطبيعي :

١ – المراحل الأساسية لصناعة البترول :

ان كلمة البترول مشتقة من اليونانية واللاتينية اذ تعني « الزيت الصخري » (Petra – Oleum) . وأول من استعمل هذا التعبير عالم التعدين الالماني اجريكولا (Agricolia) سنة ١٥٥٦ في أطروحته حول استخراج البترول وسبل تكريره .

ونعني بصناعة البترول سلسلة العمليات اللازمة كي تحول المادة الخام المستخرجة من باطن الأرض إلى المستهلك بشكل سلعة صناعية جاهزة للاستهلاك أو نصف مصنعة كمادة أولية لصناعة أخرى . وهي تعتمد بخطوط عريضة على أربع مراحل أساسية :

المرحلة الأولى : التنقيب والاستخراج .

المرحلة الثانية : التكرير وفصل المشتقات .

المرحلة الثالثة : النقـــل .

المرحلة الرابعة : التسويـق .

تخضع العمليتان الأولى والثانية لعمليات تقنية وفنية معقدة تتطلب كثيراً من

---

* الصخر Petra
الزيت Oleum

الخبرة والتدريب بالاضافة إلى الأبحاث المستمرة حول الطرق المثلى الواجب اتباعها لتحسين اقتصاديات هذه الصناعة . أما عملية النقل فهي اختصاص قائم في حد ذاته يتطلب خبرة متينة ميكانيكية كثيرة التعقيد ، فتبقى عملية التسويق التي تعتمد على ايجاد أسواق الاستهلاك والأقنية الخاصة لتسويق المنتوجات فيها .

ونظراً إلى تعدد منتوجات عمليات التكرير تتعقد عمليات التسويق إذ يطلب منها الوصول إلى المصانع والمنازل والتجمعات الصناعية التي تعتمد على البترول ومنتوجاته كمصدر للطاقة أو للمواد الأولية ، بالاضافة إلى قطاعات للنقل البري والبحري والجوي .

ولا يخفي على أحد مقدار اللوازم السلعية والبشرية للصناعات البترولية لتعددها وتشعبها ، وحجم الاستثمارات الذي تتطلبه .

٢ – استعمالات انتاج الصناعة البترولية :

لا شك في أن الشهرة التي اكتسبها البترول انما بنيت ولا تزال على كونه مصدراً للطاقة والحرارة اللازمتين للاستعمال الصناعي خاصة . الا أن هذا المفهوم التقليدي لاستعمال البترول تطور وأصبح أعم وأشمل نتيجة التطور العلمي والأبحاث البترولية المستمرة التي فتحت أمامه مجالات جديدة تفوق أهميتها واقتصادياتها ما اكتسبه البترول كمصدر للطاقة .

والحقيقة أن من الصعب جداً حصر مجالات استعمال منتوجات صناعة البترول لأنها بالاضافة إلى استعمالها كسلعة نهائية في حد ذاتها ، يمكن استعمال العديد منها كسلع وسيطة في صناعات أخرى كالصناعات البتروكيماوية وصهر المعادن ، والمواد العازلة للكهرباء أو المانعة لامتداد النار ، وغيرها . إلا أن باستطاعتنا تمييز مجالين جديدين نسبياً يعتمدان على البترول كمادة أولية ويتوقع أن يكون لهما شأن على مسرح الاقتصاد العالمي في سعيه لتلبية حاجات البشر ورغباتهم ضمن الامكانات المحدودة المتوفرة له .

المجال الأول : الصناعات البتروكيماوية :

تعتبر الصناعات البتروكيماوية حديثة العهد ، يعود تطورها الفعلي والسريع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حين نشأت حاجات لا نهاية لها لسلع استهلاكية يمكن انتاجها صناعياً وتركيبياً للتعويض من النقص الحاصل في الثروات الطبيعية المتوفرة ، وذلك لاعمار الدول والقارات التي تدمرت في أثناء تلك الحرب ، هذا بالاضافة إلى سعي الشركات البترولية لتثمير أرباحها في صناعات جديدة مستقلة أو بالتعاون مع شركات قائمة في الحقل البتروكيماوي .

أدّى تطوير الصناعات البتروكيماوية في البلاد الصناعية المتقدمة إلى نشوء هيكل جديد من الصناعات التي باتت تنتج سلعاً ضرورية لتلبية النمط الاستهلاكي العالمي ، نذكر منها على سبيل المثال : صناعة الأصباغ والدهانات والبلاستيك والمواد الصحافية ، والعازلة ، والأدوية ، والمستحضرات الطبية ، ومواد التنظيف ، ومساحيق الغسيل ، والمطاط الصناعي ، وألياف النسيج ، والألياف الطبيعية ، وغيرها من الصناعات بالاضافة إلى المحاولات والأبحاث المستمرة لاحلال المنتوجات البلاستيكية محل الحديد والخشب في مجالات استعمالاتها الصناعية والمنزلية والعمرانية كافة .

ولا نود الخوض في تفاصيل البتروكيماويات ولكن من الضروري القول أن تطور هذه الصناعة بلغ حداً جعل ما يكتب عنها اليوم مادة قديمة غداً يلزمها تجديد في المعلومات .

المجال الثاني : الغذاء التركيبي :

تشكل مادة البروتين (Protein) جزءاً حيوياً من غذاء الانسان . ونتيجة الضغوط السكانية على الكرة الأرضية ، وانخفاض المخزون فيها من المواد الغذائية ، مما يكاد يثبت نظرية مالتوس (Malthus) في التطور السكاني (التي تقول أن العالم سيواجه مجاعة بسبب الانفجار السكاني) ، هناك سعي حثيث في المختبرات

ومراكز الأبحاث لايجاد مصادر جديدة للغذاء ، بالاضافة إلى الجهود التي تبذل لتحسين انتاجية الوسائل المتوفرة حالياً .

وقد أكتشفت البحوث المستمرة أن البترول يشكل مادة أولية ممتازة غنية يمكن أن تستخرج منها بعض المركبات الغذائية وخصوصاً البروتين . وسنصل إلى زمن يصبح غذاء الانسان فيه مركباً تركيبياً كيماوياً (Synthetic food) وله من الطعم واللون ما لأي مادة غذائية طبيعية .

ان هذين المجالين الجديدين لاستعمال البترول ، وهما غاية في الأهمية بالنسبة إلى الحضارة الانسانية ، يشكلان في الواقع حجة قوية أخرى تدعم منطق الحد من الانتاج وتوجيه أنماط الاستهلاك البترولي نحو أفضل السبل وأشدها إلحاحاً والاقلاع الطوعي أو القسري عن هدر هذه المادة الثمينة .

ان اكتشاف مصادر جديدة للطاقة تحل محل البترول على صعيد استهلاكي تجاري لن يلغي أهمية البترول مطلقاً . ذلك بأن العالم يحتاج إلى عشرات السنين حتى يستطيع تطوير هذه المصادر ، حتى لو اكتشفها احتاج إلى سنوات أطول ليتكيف لها ، ولا شك أن فترة التكيف هذه سينتج عنها الكثير من الجهد والألم لتحويل البنية الاقتصادية العالمية بما يتلاءم مع المصادر الجديدة المكتشفة .

وإذا كانت التنبؤات العلمية تقول أن العلم سيكتشف مصادر جديدة للطاقة في أواخر هذا القرن ، وبالتالي يلغي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي ، فنحن على استعداد لقبول الشق الأول من هذا القول ، بل أكثر من ذلك ننادي بضرورته ، لأن البترول مادة قابلة للنضوب ، الا أننا نرفض الشق الثاني لسببين رئيسيين : أولهما أن المجالات الجديدة المكتشفة والتي ستكتشف للصناعة البترولية ستبقى على أهمية البترول بالنسبة إلى العالم أجمع ، والثاني هو الفترة الزمنية اللازمة للهيكل التكنولوجي العالمي حتى يحدث في نفسه التغيرات الضرورية للتكيف لمصادر الطاقة الجديدة .

ومن أجل هذا نقول أن من الضروري الحد من الانتاج ، وزيادة الأسعار ، حتى يقتصد العالم في استهلاك البترول ، اذ أن من الافضل للعالم أن يكون له

مخزون ضخم من البترول من أجل صناعاته الاستهلاكية التي عددنا بعض جوانبها سابقاً ، ومن أجل صناعة الغذاء التركيبي لاطعام الملايين من الأفواه الجائعة نتيجة الانفجار السكاني الذي تشهده الكرة الأرضية في عصرنا هذا .

٣ – الفلك الاقتصادي لصناعة البترول :

بعد بيان الأفق الواسع الذي تتمتع به صناعة البترول نطرح السؤال التالي : ما هي التموجات الاقتصادية التي تنتج عن هذه الصناعة البترولية بجميع أبعادها ؟

ان الترجمة الاقتصادية لعملية الاستخراج هي اعطاء قيمة مالية لمعدن قابل للنضوب ، نادر الوجود نسبيا ، يلقي طلباً كبيراً لتلبية حاجات الانسان غير المتناهية . وبكلام آخر انها عملية انتاج لسلعة اقتصادية لها قيمة مالية تجارية في سوق العرض والطلب .

ولما كان طالبو هذه السلعة يشكلون العالم باجمعه فان تسويقها يكوّن مصدراً غنياً للعملات الأجنبية التي تدفع ثمناً لها . هذا من ناحية البترول الخام .

وعندما يخضع البترول الخام لعملية التكرير فان قيمته تزداد بالقدر الذي يخضع فيه لعمليات اضافية من التصنيع . وبالتالي فان البترول المكرر يشكل مورداً أغنى من العملات الأجنبية ممّا لو كان خاماً .

وهنا لا بد لنا من شرح موجز لمفهوم القيمة المضافة (Value Added) بحسب النظريات الاقتصادية :

تعتبر القيمة المضافة أحد الأسس التي يعتمد عليها حساب الدخل القومي لبلد ما ، وتعادل القيمة التجارية التي تنتج عن جهود اقتصادية في تحويل سلعة من حالة إلى حالة .

أي ان البترول لا قيمة تجارية له عندما يكون في باطن الأرض . ولكن عندما يستخرج ، وفي هذه العملية تدخل عناصر الانتاج الأربعة : العمل ، رأس المال ، الأرض ، ورجل الأعمال (Entrepreneur) ، تصبح له قيمة تجارية تعادل الثمن الذي يدفع لقاءه عند تبادله في السوق .

وحين يخضع البترول الخام لعمليات التكرير ترتفع قيمته بالفرق بين ثمنه بشكله الخام وبين ثمنه بشكله المكرر . وهذا الفرق هو أيضاً قيمة مضافة إلى قيمة المادة الخام الأصلية نتيجة ما بذلته عوامل الانتاج من جهد في تكريرها .

فالدخل القومي لبلد ما هو مجموع القيمة التجارية والخدمات المنتجة خلال فترة من الزمن ، اتفق بأن تكون سنة كاملة . وهو بكلام آخر مجموع القيم المضافة في عمليات الانتاج إلى ذلك الاقتصاد خلال سنة .

ان عودة إلى الموضوع الأساسي بعد هذا المدخل النظري ترينا أن التأثير الأول الناجم عن صناعة البترول يتعلق بالميزان التجاري للبلد المنتج أثر تسويق البترول في بلاد أجنبية ، وبقدر ما ترتفع قيمة البترول المصدّر إلى الخارج يكون للتجارة الخارجية من أثر ايجابي في الميزان التجاري والدخل القومي .

وكلما كان الميزان التجاري فائضاً (التصدير ناقص الاستيراد) كان تأثيره لمصلحة البلد والدخل القومي اذ يصبح هناك فائض من العملات الأجنبية لأن العالم الخارجي قد دفع إلى ذلك البلد أكثر مما قبضه .

أما التأثير الثاني لصناعة البترول فهو على مستوى الاستخدام والعمالـة . فالصناعة البترولية تحتاج بصورة مكثفة إلى اليد العاملة المدربة على مختلف المستويات بالاضافة إلى الخبرات الادارية والهندسية المتعلقة بهذا النشاط . وتشغيل اليد العاملة في بلد ما يخلق فيه حيوية اقتصادية وقوة شرائية وانتاجية .

ويتعلق التأثير الثالث بحركة تثمير رؤوس الأموال . فالأرباح المتحققة من صناعة البترول تكفي الدخول في مجالات تثمير جديدة مهما بلغ حجمها مع كل النتائج الايجابية لهذا التثمير بالنسبة إلى الدخل القومي والميزان التجاري وحجم الاستخدام وحركة السوق التجاري ، الخ ...

ينشأ بقيام الصناعات البترولية تأثير رابع هو قيام الصناعات الهندسيـة والميكانيكية التي تستطيع أن تلبي حاجات الصناعة الأم من آلات ومعدات وغيرها . والصناعات الهندسية بدورها تخلق تموجات اقتصادية على صعيد الدخل القومي والتجارة الخارجية ، الخ ...

يبقى تأثير خامس مهم ، وهو تطور مختلف قطاعات النقل البرية والبحرية ، وخصوصاً البحرية ، ولهذه القطاعات بدورها تأثيرات ايجابية في الاقتصاد .

وهكذا نرى عظم نطاق الدوائر والتموجات الاقتصادية الناجمة عن صناعة البترول واتساعها حتى في مراحلها الأولى من تنقيب واستخراج .

أين تقع البلاد المنتجة من هذه الصناعة ؟

بعد الاطار العام الذي حددنا معالمه نأتي إلى سؤال يقودنا الجواب عنه إلى صلب الموضوع .

ما هي حصة البلاد المنتجة من صناعة البترول بكل أبعادها ؟ ولماذا هذه الحصة فقط ؟

يكشف الجواب عن هذا السؤال عن وجه بشع من الاستغلال قلما عرف التاريخ مثله . ولا يسع الانسان العربي إلا أن يشعر بغصة تعصر قلبه حين يدرك أن أمته « لا تملك من الجمل سوى أذنه » ، وان من يستغل باقي الجمل يستكثر عليها حتى هذا الجزء الصغير منه الذي يحاول الحصول عليه بشتى الطرق والوسائل .

ان ما يصيب البلاد العربية من هذه الثروة لا يشكل سوى النذر القليل من امكاناتها وخيراتها . فالصناعة البترولية في البلاد العربية المنتجة ، وخصوصاً في شبه الجزيرة العربية ، تقتصر على عمليات الاستخراج بصورة عامة ، وعلى طاقة تكريرية متواضعة جداً .

أما « الزبدة » الحقيقية في الصناعة فتبقى في يد الشركات المنتجة والدول التابعة لها لتستفيد من عملياتها المتكاملة الاقتصاديات من حيث الانتاج والتكرير والنقل والتسويق وتوفير المواد الأولية لصناعاتها المتطورة . فماذا يعني هذا كله ؟ بكلام بسيط تعني هذه المعادلة مزيداً من التخلف للدول المتخلفة ، ومزيداً من الازدهار للدول الصناعية المتقدمة .

ويرينا الجدول رقم (١) الانتاج وتطوره في السنوات الثلاث أي ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ . وقد وزع الانتاج على كتل رئيسية في العالم بناء على الموقع الجغرافي خاصة :

الجـدول رقـم (١)

انتاج بعض الكتل العالمية من البترول الخام

(بآلاف البراميل يومياً)

الكتلـة	١٩٦٨	النسبـة المئويـة	١٩٧٠	النسبـة المئويـة	١٩٧٢	النسبـة المئويـة
اميركا الشمالية	١٠,١١٤	٪٢٦,٣	١٠,٩٠٠	٪٢٤,٠	١٠,٩٦٨	٪٢١,٧
اميركا الجنوبيـة	٥,٠١٥	٪١٣,١	٥,١٧٤	٪١١,٤	٤,٨٣٣	٪٩,٥
اوروبـا الغربية	٤٤٢	٪١,٢	٤٣٩	٪١,٠	٤٤٠	٪٠,٩
الشرق الأوسط	١٢,٢١٩	٪٢٩,٣	١٣,٨١٨	٪٣٠,٤	١٨,٠٦٠	٪٣٥,٦
افريقيـا	٣,٩٦٢	٪١٠,٣	٦,٠٥٣	٪١٣,٣	٥,٦٨٤	٪١١,٢
اوروبـا الشرقية	٦,٥٠٥	٪١٦,٩	٧,٣٨٩	٪١٦,٢	٨,٢٤٩	٪١٦,٣
آسيا والشرق الأقصى	١,٠٩٣	٪٢,٨	١,٥٣١	٪٣,٣	٢,٠٧٧	٪٤,١
الاوقيانوس	٣٨	٪٠,١	١٨٠	٪٠,٤	٣٤١	٪٠,٧
المجموع	**٣٨,٣٨٨**	**٪١٠٠**	**٤٥,٤٨٤**	**٪١٠٠**	**٥٠,٦٥٢**	**٪١٠٠**

ويبين الجدول رقم (٢) تطور الطاقة التكريرية للكتل الدولية المذكورة أعلاه وللسنوات الثلاث ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ ، و١٩٧٢ :

الجدول رقم (٢)

طاقة التكرير العالمية

(بآلاف البراميل يومياً)

الكتلة	١٩٦٨	النسبة المئوية	١٩٧٠	النسبة المئوية	١٩٧٢	النسبة المئوية
أميركا الشمالية	١٢,٩٦٤	٣٤,٩٪	١٤,٧٢٥	٣٣,٣٪	١٤,٩٢٥	٣٠,٢٪
اميركا الجنوبية	٤,٨٣٥	١٣,٠٪	٥,٣٥٧	١٢,١٪	٦,١٤٨	١٢,٥٪
أوروبا	١٢,٠٠٦	٣٢,٣٪	١٤,٧٦٦	٣٣,٤٪	١٧,٤٦٧	٣٥,٤٪
الشرق الأوسط	٢,٠٦٦	٥,٥٪	٢,٤٥١	٥,٥٪	٢,٦٠٦	٥,٣٪
أفريقيا	٣٧٨	٢,٠٪	٨١٧	١,٨٪	٩٤٢	١,٩٪
آسيا والشرق الأقصى	٣,٩٥٨	١٠,٧٪	٥,٥٠٩	١٢,٤٪	٦,٥٧٤	١٣,٣٪
الأوقيانوس	٥٧١	١,٥٪	٦٧٥	١,٥٪	٧١٣	١,٤٪
المجموع	**٣٧,١٢٨**	**١٠٠٪**	**٤٤,٣١٠**	**١٠٠٪**	**٤٩,٣٧٥**	**١٠٠٪**

يتبين لنا من الجدول رقم (١) أن الطاقة الانتاجية للعالم ازدادت ٧,٠٩٦ مليون برميل في اليوم بين ١٩٦٨ و١٩٧٠ أي ٥,٠٦٨ مليون برميل في اليوم بين ١٩٧٠ و١٩٧٢ أو ما يعادل ١٨,٥٪ و١١,٤٪ على التوالي . وبين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧٢ ساهمت منطقة الشرق الأوسط بما قدره ٦,٨٤١ مليون برميل في اليوم أو نحو ٥٦٪ من الزيادة الاجمالية ، كما ساهمت المملكة العربية السعودية في الفترة نفسها بنحو ٢,٩٦٩ مليون برميل في اليوم أو ما يعادل ٢٤٪ من مجموع الزيادة . وقد تلت ايران السعودية من حيث المساهمة في الزيادة بانتاج قدره ٢,١٨٣ مليون برميل في اليوم أو ما يعادل ١٨٪ من المجموع .

أما الجدول رقم (٢) فيرينا أنه بينما ازدادت طاقة التكرير في العالم أجمع ٧,١٨٢ مليون برميل في اليوم بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧٠ ، و٥,٠٦٥ مليون برميل

في اليوم بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٢ ، بلغت حصة الشرق الأوسط منها ٣٨٥ و١٥٥ ألف برميل في اليوم على التوالي أو ما يعادل ٥,٤٪ و٣,١٪ من الزيادة .

وفي الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٢ بلغت حصة الشرق الأوسط ٥٤٠ ألف برميل في اليوم أو ٤,٤٪ من الزيادة . أما حصة الأسد من التوسع في طاقة التكرير فقد كانت لاوروبا الغربية اذ بلغت زيادتها ٥,٤٦١ مليون برميل في اليوم ، أي ما يعادل ٤٤,٦٪ من مجموع الزيادة .

نلاحظ من مقارنة الجدولين (١ و٢) أن مجموع ما ينتج من البترول الخام يساوي مجموع الطاقة التكريرية باستثناء كميات صغيرة تشكل مخزوناً من الخام أو كميات لا تزال على طريق النقل .

والسؤال الآن : ما هو التفسير المنطقي لحصة الشرق الأوسط من الانتاج الذي فاقت به نسبة وكمية أية كتلة أخرى ، بحيث حافظ على أعلى حصة من مجموع انتاج العالم بينما نرى نصيب هذه المنطقة من التكرير يتدنى من ٥,٥٪ في سنة ١٩٦٨ إلى ٥,٣٪ في سنة ١٩٧٢ ؟

يلخص الجواب عن هذا السؤال بناحيتين رئيسيتين :

أ - تتعرض منطقة الشرق الأوسط لعملية استغلال من قبل الشركات التي تستأثر بعمليات التكرير دون إفادة الدول المنتجة من هذه العملية أو اشراكها فيها .

ب - تقصير البلاد المنتجة في السيطرة على ثروتها وتطويرها في الأطر اللازمة لتحقيق الفائدة القصوى منها .

لقد كان هم الدول المنتجة في فترة ما قبل السبعينات زيادة عائدات البترول ومحاولة تعديل نظام الامتيازات دون الالتفات إلى النواحي الاقتصادية الأخرى التي تفوق في أهميتها قضايا العائدات والامتيازات وان كان ذلك لا يعني الانتقاص من أهمية هذه القضايا .

فالشركات والدول التابعة لها ما أنفكت تضع العراقيل في دروب الوعي والتقدم نحو المفهوم الوطني الصحيح لثروة البترول كأنما توجه بمخططاتها البلاد المنتجة

من مرحلة إلى مرحلة بحيث تخلق لها المعضلات والمطالب ، وتشغلها بها فترة من الزمن لتنتقل بها إلى معضلات جديدة . فمن قضية تنفيق الريع ، إلى التأميم ، إلى المشاركة ، وإلى الأسعار والانتاج واستثمار عائدات البترول .

ان نظرة سريعة إلى القضايا التي طرحت ولا تزال تطرح على أنها مصيرية ترينا أن البلاد المنتجة لا تزال تتخبط في المرحلة الأولى من مراحل صناعة البترول ، أي الاستخراج . أما المراحل الأخرى فهي اما غائبة الذكر أو لا تزال مادة للصحف والمجلات تطرح بصورة مطاليب وتمنيات دون أي خطوات فعليـة في سبيلها .

لا تزال البلاد المنتجة غارقة في النذر القليل من خيرات البترول ، تاركة الباقي للشركات والدول التابعة لها تنعم به وتغذي مجتمعاتها لتحقق المزيد من النمو والازدهار الصناعي والاستهلاكي .

٥ – ماذا تفعل الشركات والدول التابعة لها للحفاظ على واقعها الاستغلالي ؟

من الطبيعي أن تحاول شركات البترول استغلال الثروة البترولية إلى أقصى الحدود فما هي إلاّ شركات استثمارية تهدف إلى الربح من وراء عملياتها أولاً وآخراً . كذلك من الطبيعي أن تدعم الدول الغربية الشركات التابعة لها من أجل الفوائد العديدة التي تجنيها منها . وبالتالي تناغمت السياسة الاقتصادية مع السياسة الاستغلالية عند الطرفين ونشأت علاقة وثيقة بينهما بحيث أصبحت الشركات بالاضافة إلى كونها مشاريع حيوية واقتصادية ، أداة استغلالية مهمة لتنفيذ السياسة الدولية في صراعها للسيطرة على مقدرات العالم وتحقيق أعلى معدلات النمـو .

ولما كان قطاع البترول أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية ونشاطاً بالنسبة إلى العالم أجمع فمن الطبيعي أن تحاول الشركات ودول الغرب المحافظة على مواقعها في هذه الثروة والاحتفاظ بأكبر حصة منها حين تكون الزيادة غير ممكنة .

لجأت الشركات للحفاظ على الطابع الاستغلالي هذا ، إلى فرض سياسة

التعتيم الكامل على معطيات صناعة البترول ومقوماتها الأساسية بصورة جعلت رغبة الدول المنتجة في السيطرة على هذا المورد تصطدم بالحائط العملي والتنفيذي ، وبالتالي الاقلاع عن هذه المطالب ان لم يكن إلى الأبد فعلى الأقل إلى فترة مؤقتة .

نستطيع أن نصنف معطيات صناعة البترول على الصورة التالية :

أ – التكنولوجيا : وتشمل النواحي التقنية والفنية التي تمتد إلى جميع مراحل الصناعة ومرافقها .

ب – الادارة : وتشمل النواحي الادارية والتخطيط واليد العاملة الفنية والمدربة .

ج – النقـــــل : ويتكون من جميع وسائط النقل البري والبحري ، بالاضافة إلى شبكات الأنابيب والمرافئ .

د – التسويــق : وهو حقل مستقل يعتمد على أقنية خاصة تتبع حاجات الأسواق الاستهلاكية ومراكزها الجغرافية.

هـ – الصناعات المتفرعة : وتشمل صناعة البتروكيماويات وما يتفرع عنها من نشاطات اقتصادية عديدة .

ان الشركات البترولية تحاول ، بنجاح مستمر ، أن تعزل البلاد المنتجة عن هذه المعطيات وابقائها في ظلام دامس ازاءها . ولتنفيذ هذا المخطط تلجأ الشركات إلى أساليب عديدة نذكر أهمها :

أ – العنصر البشري :

يتكون العنصر البشري العامل في صناعة البترول من يد عاملة محلية وأخرى مستوردة . وعلى الرغم من أن اليد العاملة المحلية تفوق المستوردة من حيث العدد ، الا ان هناك اختلافاً جوهرياً في طبيعة نوعيتها يصل إلى درجة أن بعض الشركات البترولية ذات الصفة الوطنية ليست هكذا إلا بالاسم والشكل ، لأن الخبرة الادارية والفنية فيها تعتمد بصورة أساسية على الاستخدام المستورد لخدمة مصالح الشركات وحفظ أسرارها .

أما اليد العاملة المحلية فهي غالباً تعطي أعمالاً تتطلب جهداً جسدياً أو عملاً روتينياً فلا تستطيع أن تصل بخبرتها المكتسبة إلى مستويات فنية وادارية عالية أو حساسة .

ب – الاعلام الموجه :

تخصص شركات البترول جزءً من امكاناتها المادية الضخمة لمجالات الاعلام مما يتيح لها الوصول إلى ملايين العقول وتعريفها بالأفكار والآراء الموجهة لمصلحتها .

وتظهر الشركات نفسها بمظهر « البطل على الطريقة الأميركية » الذي يقدم الكثير من التضحيات ، وينصر المظلوم ، ويتعرض للفداء في سبيل العدالة ، ومع هذا كله لا يعترف له أحد بجميل الصنع .

فشركات البترول هي التي اكتشفت هذه الثروة ، وهي التي طورتها ، كما أعطت البلاد المنتجة عائدات تفوق حاجاتها . وهي التي تقنع بالربح البسيط بحيث ان أية زيادة في الأسعار تؤدي إلى افلاسها وإلى انهيار الاقتصاد العالمي . ومع هذا كله فهي تتعرض لحملات تجرد أعمالها ومنجزاتها من الصبغة الانسانية ، وتحاول في النهاية أن تنزع من أيديها ثروة البترول .

والغريب حقاً أن الكثير مما تقوله الشركات هو صحيح بغض النظر عن الأهداف التي تدفعها إلى مثل هذا القول . فالتاريخ يشير إلى أن التكنولوجيا الصناعية الغربية هي التي اكتشفت البترول وطورت استعمالاته ، وهي أيضاً تعطي البلاد المنتجة حصتها من الأرباح كما أن ارباحها تظهر بسيطة بحسب الميزانيات المنشورة . وأخيراً ، من الصحيح أيضاً أن الدول المنتجة تحاول نزع هذه الثروة من أيدي الشركات والدول التابعة لها .

ولكن من يكتف بهذا القول يكن كمن ذكر نصف الآية المشهورة (ولا تقربوا الصلاة) وأغفل النصف الثاني !

ان الثروة البترولية هي ثروة وطنية . أي انها ملك للدولة ذات السيطرة والسيادة على الأرض . ولهذه الدولة مطلق الحق في تقرير مصير ثروتها وتحمّل

النتائج ، كما أن باستطاعتها أن تفرض سيطرتها على كل ما يمكن أن ينتج ويتفرع منها من صناعات ونشاطات اقتصادية . وبالتالي فإذا كان للشركات سيطرة على البترول ، وكانت تستفيد منه ، فذلك ليس عائداً إلى قوتها وتفوقها المطلق بل إلى تقصير البلاد المنتجة في هذا المجال .

أما قضية الأرباح فهي لعبة حسابية بسيطة تجيد فنونها الشركات ولا تحتاج إلى كثير من العناء سواء من حيث ابراز الأرباح بمستويات متدنية أو من حيث كشف هذه اللعبة .

وأخيراً لا يعني قول الشركات أنها تعطي البلاد المنتجة أموالاً تفيض عن حاجاتها أي شيء إذ ان الحاجة إلى الأموال شيء نسبي ، وفائض اليوم قد لا يكفي غداً ، وهو على كل حال لا يمنع من اضافة فائض جديد إليه . لا سيما وأنها لا تدفع صدقة أو هبة بل حقاً مشروعاً وعادلاً .

٣ - سياسة التنازلات :

ان الواقع الذي فرضته الشركات على الدول المنتجة بالنسبة إلى سياسة التعتيم الكامل حول مقومات الصناعة البترولية مكنها من اتباع خطة مدروسة ودقيقة حول القدر الذي تسمح به لهذه البلاد من تقدم وتطور في الحقل البترولي .

ليس في العالم دولة منتجة لا ترغب في رؤية نفسها المسيطر علـى صناعة البترول والمالك الأول لها ، وفي غضون يوم وليلة ، إلا أن الواقع يغاير ما تتمناه هذه الدول من حيث اصطدامها بواقع النقص في الخبرة والتكنولوجيا . وهذا الواقع نفسه يمكّن الشركات من تطبيق سياسة التنازلات المرحلية التي ما زالت تعمل بها منذ الخمسينات حين بدأت الأصوات الوطنية ترتفع وتناقش المسألة البترولية .

وإذا كان الأمر قد اقتضى ، ضمن معطيات الأوضاع السائدة في البلاد المنتجة ، نحو عشرين عاماً لتحقيق مكاسبها الحالية وهي غير كافية ، فكم سيلزم لكي تحقق الوضع السليم من حيث السيطرة الحقيقية على الثروة البترولية والإفادة من مراحلها كافة ؟

لا شك أن التغيير المنشود سيأتي عن طريق التغيير النوعي في معالجة هذا الموضوع والارتقاء إلى مستويات أرفع من الحس بالمسؤوليات ومعالجة الأمور .

٦ – عائدات البترول : وجه جديد من الاستغلال :

بعد فترة الاستغلال الطويل التي مارستها الشركات للثروات البترولية نشأت منظمة الأوبك كجهاز دفاعي عن مصالح الدول المنتجة لوقف محاولات الشركات تخفيض الأسعار ، ومن ثم تم الانتقال إلى دور طليعي تطالب فيه بمكاسب جديدة .

وبعد الزيادات الأخيرة في الأسعار ، وبالتالي تحقيق عائد أفضل للدول المنتجة ، وأثر طرح قضايا الانتاج وتحديده وتكريس البترول كسلاح استراتيجي بعد حرب اكتوبر ، بدأت المصادر المالية العالمية تناقش قضية فائض الأموال البترولية المتراكمة لدى الدول المنتجة في مسألة الانفاق التثميري والاستهلاكي ووصلت إلى النتيجة القائلة أن عند هذه الدول ما يفيض عن حاجاتها ويشكل سوء استعماله خطراً على اقتصاديات العالم وبالتالي طرحت المصادر نفسها عدة قضايا أهمها :

أ – ماذا ستفعل الدول المنتجة بفائض أموالها ؟

ب – لماذا لا تخفض أسعار البترول الخام ما دامت هذه الدول لا حاجة لها بمزيد من الأموال ؟

ج – ان الابقاء على مستوى الأسعار أو زيادته سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي بأجمعه .

ان عائدات البترول المتحققة لدى الدول المنتجة منشؤها عملية الاستخراج ، وهكذا تحاول الشركات تطويق هذه الأموال كي تكتمل حلقة استغلالها وسيطرتها على البترول . وهي تطرح الآن قضية استثمارات هذا الفائض لتحقيق هدفين في آن واحد : الأول استعادة اليد اليسرى ما دفعته اليد اليمنى ، والثاني تحويل أنظار البلاد المنتجة عن المطالبة بمكاسب جديدة عن طريق إلهائها بقضية الاستثمارات .

ففي هذه الأيام قلما تطالعنا صحيفة أو مجلة دون أن تخصص جزءً من صفحاتها لموضوع عائدات البترول وأفضل السبل لاستثمارها . وقد بلغ هذا الموضوع حداً استقدمت فيه الهيئات العالمية ووفود الخبراء لكي يعطوا محاضرات أمام رجال الأعمال والجمعيات المتخصصة يبرزوا فيها آراءهم في أموال البترول ، ويحذروا البلاد العربية المنتجة مغبة أعمالها ان هي لم تنتهز الفرص الصحيحة لاستثماراتها المتوفرة في العالم الصناعي ، هذا بالاضافة إلى الوفود الرسمية وغير الرسمية التي تتهافت على المنطقة في مجالات متعددة للحصول على قروض طويلة الأجل لتصحيح موازين مدفوعاتها التي أصيبت بالعجز بسبب النشاط السياسي لهذه الدول التي تستغل خيرات العالم الثالث ، وكأن البلاد العربية النامية هي المسؤولة عن تمويل حتى مخططات استغلال هذه الدول لها !

ان هجوم المؤسسات المالية والمصرفية على منطقة الشرق الأوسط جزء من التمثيلية الاستغلالية التي يمارسها الغرب بكامل أجهزته . فالذي لا يحصل عليه بواسطة القروض يأتيه ودائع مصرفية ، وما لا تجذبه القروض والودائع تجذبه فرص الاستثمار في السندات الحكومية والخاصة . أما ما تبقيه الدول المنتجة من أجل انفاقها الاستهلاكي والتثميري فيمتصه الغرب أيضاً عن طريق ما يصدره إليها من السلع سواء للاستهلاك أو للانتاج .

وبهذا تكتمل الحلقة وتسدل الستارة على أبشع وأكمل عملية استغلال يمارسها العالم الغربي وشركاته البترولية في منطقة الشرق الأوسط خاصة وفي البلاد المنتجة للبترول عامة .

٧ – موقف الدول المنتجة من هذه الدوّامة ؟

يعود التاريخ العربي البترولي إلى ما يزيد على أربعة عقود من الزمن . وإذا تتبعنا هذا التاريخ تبين لنا ، بكل حزن وأسى أن البلاد العربية المنتجة أظهرت نقصاً كبيراً في الوعي الشامل للقضية البترولية ، كما أن تصرفها كان ينقصه الكثير من الشجاعة والاقدام :

أولا : ما زالت البلاد العربية المنتجة تدور في فلك إستخراج ثروة البترول دون إعارة الأمور الأخرى من الصناعة كثيراً من الاهتمام . وهي حتى الآن لا تزال تعالج قضية الامتيازات وتغرق فيها .

ثانيا : كان للبلاد المنتجة الوقت الكافي لتحضير أجيال وأفواج من الشباب العربي لتسلم مقدرات صناعة البترول من الألف إلى الياء ، إلا إنها أظهرت تقصيراً فادحاً في هذا المجال ، ولم تتصرف أي تصرف من شأنه أن يأخذ زمام المبادرة من أيدي الشركات ويجردها من سلاح الخبرة والمعرفة اللذين تشهرهما باستمرار في وجه الدول والحكومات .

ثالثا : أدى التقصير في مجال تدريب العنصر البشري واعداده إلى حصر جهود الدول المنتجة في معركتها البترولية فوق أرضها فقط . أي أن هذه البلاد لا تزال في مرحلة اتخاذ القرارات الحاسمة على أرضها ، فكيف تأخذ قرارات وتنفذها على أرض الغير من حيث مقومات الصناعة التي تأتي بعد مرحلة الاستخراج ؟

رابعا : أدى التبذير في عائدات البترول على القطاع الاستهلاكي في العقود الماضية إلى وضع الدول المنتجة في مستنقع من المال لا تدري ما تفعل به ، واعطاء أفضل الفرص للشركات الغربية المستغلة لكي تنصب نفسها مرشداً حكيماً في قضية استثمار هذه الأموال . فلو كان انفاق هذه الدول قد تم على بناء البنية التأسيسية الاقتصادية وانشاء الصناعات المختلفة ، لكان لهذه المنطقة أضعاف ما لها الآن من قدرة على الامتصاص التثميري ، ولأعطاها أفضل الفرص والامكانات لتطوير مصادر الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل .

الأهداف والتطلعات :

بامكاننا اعتبار حرب أكتوبر حجراً أساسياً في تاريخ الأمة العربية ، فهذه الحرب بالاضافة إلى منجزاتها الشريفة على الصعيد العسكري والسياسي ، قد برهنت

بما لا يقبل الجدل أن البترول ، وبترول العرب نفسه ، سلاح استراتيجي لا تقل فاعليته عن أشد الأسلحة فتكاً ودماراً ، وله من التأثيرات الاجتماعية ما يفوق تأثير الحرب بمعناها التقليدي .

ونحن على يقين من أن الأمة العربية ستستوعب حقيقة أهمية البترول ، وتندفع في اتخاذ قراراتها التاريخية في ضوئها بشجاعة كلية سواء على أرضها ، أو على أرض الغير ، لتشارك في هذه الصناعة بكل مراحلها وتضمن لنفسها تعويضاً عادلاً من استنزاف ثروة مهددة بالنفاد يوماً ما .

ان ما يوازي أهمية امتلاك صناعة البترول بكل مقوماتها هو معدّل التحرك وسرعته في هذا الاتجاه . فالتطور العلمي يزداد يوماً بعد يوم ، فما فائدة العرب من امتلاكهم صناعات ونشاطات اقتصادية إذا تخطاها الزمن وانتقل إلى غيرها ؟

المطلوب هو تضييق الفجوة بين العالم الصناعي المتقدم والعالم العربي بمعدّلات نموّ وتقدّم تفوق معدّلاته الحالية وإلاّ بقي العالم العربي لاحقاً ومقلداً لا رائداً ومبتكراً .



الفصل الثالث

كيف نتمكن من خلق ارتباط منتظم بين القطاع البترولى وبين بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى .؟

تمهيـد :

برز شعار التنمية الاقتصادية كواحد من أهم الأهداف الاستراتيجية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية . وتولد شعور قومي عند هذه الـدول بضرورة الإسراع في التنمية لسد الفجوة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمـة ، وللتعويض من الغبن الذي لحق بها طوال القرون الماضية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .

ونشط المنظّرون الاقتصاديون في البلاد النامية إلى إعطاء آرائهم في أفضل السبل التي يمكن أن تدفع بالعجلة الاقتصادية قدماً مع بذل أقصى الجهود لتوعية هذه الأمم لثرواتها الطبيعية وأهميتها ، واستغلال الدول الصناعية لها كمصدر للمواد الأولية الصناعية وللاستغلال المرادف الذي تمارسه الدول المتقدعة عن طريق تسويق آلتها الصناعية .

ويظهر من خلال هذه المعادلة الظلم الذي تتعرض له الدول النامية نتيجة وقوعها في « فكّي الكماشة » لشروط التبادل التجاري(Terms Of Trade) لمصلحة الدول الصناعية . فهي تشتري المواد الأولية من الدول النامية بأبخس الأثمان وتبيعها المنتوجات الصناعية بأثمان مرتفعة محققة بذلك أفضل السبل لانماء الانتاج والمبيعات وبالتالي دفع اقتصادياتها نحو مزيد من النشاط والتطور .

ومع بروز شعار التنمية الاقتصادية ، ظهرت نظريات عديدة حول سبل التنمية وفق تعريفات مختلفة لمفهوم التخلف ، والنمو الاقتصادي ، كعملية تغيير

مستمرة ، وانعكاسها على خصائص هذه البلاد . فهناك من طرح التخلف الاقتصادي من زاوية (ديموغرافية) وعلاقتها بالتوزيع السكاني جغرافياً ، كما طرحها البعض من زاوية النقص الرأسمالي في الدول المتخلفة الذي هو أساس عملية التثمير لانتاج السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ، وعالج بعض الاقتصاديين التخلف بالاستناد إلى مقارنة نسبة الانتاج الصناعي إلى الانتاج الكلي للاقتصاد بين الدول النامية والدول الصناعية ، وبالاستناد إلى معدل الدخل القومي بالنسبة إلى الفرد في المجتمع (Per Capita Income) .

والحقيقة أن لكل من هذه النظريات حسناتها ، إلا أنه ما من واحدة بلغت درجة من الشمول استطاعت بها أن ترضي جميع الاقتصاديين في هذا المجال ، والوصول إلى مفهوم يجمع بين كل ما طرحته نظرياتهم في الموضوع .

وسأبيّن في هذا الفصل التعريف القائل « ان التنمية الاقتصادية عملية (Process) تحقيق زيادة في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة طويلة من الزمن دون أية اتجاهات تضخمية أو انكماشية في الاقتصاد » . وأعني بكلمة (عملية) عدة أمور أهمها :

أ – اكتشاف مصادر جديدة للثروات الطبيعية والاقتصادية والصناعية .

ب – تراكم رأس المال للتثمير .

ج – الازدياد السكاني والتركيب الهرمي للأعمار .

د – استعمال التكنولوجيا الحديثة والملائمة لأغراض التنمية .

هـ – التطور في الخبرات والمهارات الفنية .

و – التغيير في الإطار العام للمؤسسات .

ز – التوزيع العادل للدخل القومي .

وسأركز في هذا الفصل على مفاهيم التنمية السائدة في الدول المنتجة والمصدرة للبترول وخصوصاً على اقتصاديات المملكة العربية السعودية ، في محاولة لفهم الاتجاهات السائدة فيها ومدى فعالية الخطط الانمائية المطروحة ضمن مفهوم دمج القطاع البترولي في الاقتصاد الوطني والقومي ككل ، لأن هذا الدمج هو

الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ضمن أقصر مهلة من الزمن .

١ – ملاحظات حول اقتصاديات الدول المنتجة للبترول :

تتميز الدول المنتجة للبترول بوجود قطاع نام ومتطور فيها ، ونعني به قطاع البترول ، وسط بحر من الفقر والتخلف من حيث الفعاليات الاقتصادية . وهي بهذا لا تشذ عن القاعدة العامة في اعتماد معظم الدول المتخلفة على قطاع واحد كثيراً ما يكون ضمن الثروات الطبيعية من حيث تصديرها ومساهمتها في انتاج الدخل القومي .

أما بالنسبة إلى بلاد شبه الجزيرة العربية ، فان ما ينتجه البترول يشكل في معظم الحالات ما يزيد على ٩٠٪ من موارد ميزانية الدولة مما يعني اعتمادها بصورة رئيسية على البترول في تأمين الموارد المالية للانفاق الحكومي ولأغراض التنمية الاقتصادية .

يوضح الجدول رقم (١) قيمة الانتاج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product At Market Price) بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة له للسنوات ١٩٦٨ – ١٩٧٠ – ١٩٧٣

الجدول رقم (١)

الانتاج المحلي الاجمالي بحسب النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بقيم المنتجين على أساس الاسعار الجارية

(ملايين الريالات السعودية)

النشاط	١٩٦٨	النسبة المئوية	١٩٧٠	النسبة المئوية	١٩٧٣ *	النسبة المئوية
الزراعة	٨٤٦	٦,٤٪	٩٨٤	٥,٧٪	١,١٣٩	٢,٨٪
المناجم والتعدين	٦,١٦٧	٤٦,٩	٨,١٥٣	٤٦,٩	٢٧,٠٥٢	٦٧,٦
الصناعة	١,٠٦٩	٨,١	١,٦٧٢	٩,٦	٢,٥٤٣	٦,٤
الكهرباء والغاز والماء	١٩٩	١,٥	٢٧٣	١,٦	٣١٩	٠,٨
البناء	٧٢٧	٥,٥	٩٣٤	٥,٤	١,٤١٥	٣,٥
التجارة	٧٢٢	٥,٥	١,٠٠٨	٥,٨	١,٣١٨	٣,٣
النقل والتخزين والمواصلات	٩٣٨	٧,١	١,٢٤٢	٧,١	١,٦٦٨	٤,٢
الخدمات المالية والتأمين والخدمات التجارية والعقارية	٧٦١	٥,٨	١,٠١٦	٥,٨	١,٣٤٦	٣,٤
الخدمات الفردية الاجتماعية	١٣٧	١,١	١٩٢	١,١	٢٨٢	٠,٧
الخدمات الحكومية	١,٣٦٦	١,٤	١,٦٧٨	٩,٦	٢,٥٩١	٦,٥
رسوم الاستيراد	٢١١	١,٦	٢٤٦	١,٤	٣١٥	٠,٨
المجموع	١٣,١٤٣	١٠٠٪	١٧,٣٩٨	١٠٠٪	٣٩,٩٨٨	١٠٠٪

المصدر : التقرير السنوي لعام ١٣٩٢ – ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣) لمؤسسة النقد العربي السعودي .

* تقديرات أولية .

يتبين لنا من هذا الجدول أن القطاع الزراعي ، ويشمل أيضاً الأسماك ، يساهم بـ ٢,٨٪ فقط من مجموع انتاج سنة ١٩٧٣ . وقد تدنت هذه النسبة منذ سنة ١٩٦٨ من ٦,٤٪ إلى ٢,٨٪ سنة ١٩٧٣ مع أن القيمة المطلقة ارتفعت من ٨٤٦ مليون ريال سعودي سنة ١٩٦٨ إلى ١١٣٩ مليون ريال سعودي سنة ١٩٧٣ . ويعود هذا إلى عدم مرافقة هذا القطاع لنمو القطاعات الأخرى وخصوصاً قطاع المناجم والتعدين الذي شمل البترول والغاز الطبيعي منه ٦١٣٠ مليون ريال سعودي سنة ١٩٦٨ و ٢٦٩٨١ مليون ريال سعودي سنة ١٩٧٣ ، أي بنسبة تقرب من ١٠٠٪ خلال هذه الفترة ، وقد شكل قطاع البترول والغاز الطبيعي ما قيمته ٤٧٪ من الانتاج المحلي سنة ١٩٦٨ ، و ٦٨٪ سنة ١٩٧٣ .

أما قطاع الصناعة ، باستثناء قطاع البترول ، فقد ساهم في السنوات ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ ، و ١٩٧٣ بنسب بلغت ٨,١٪ ، ٩,٦٪ ، و ٦,٤٪ من الانتاج الاجمالي على التوالي .

وقد ازداد الانتاج المحلي بحسب أسعار السوق سنة ١٩٧٣ على سنة ١٩٧٠ بنسبة بلغت ١٣٠٪ تقريباً . إلا ان هذه الزيادة لا تعني أبداً أي نمو في القيمة الحقيقية للانتاج المحلي اذ أنها لا تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع مستوى الأسعار الجارية . ويرينا الجدول رقم (٢) قيمة الانتاج المحلي للمملكة العربية السعودية بحسب الأسعار التي كانت سائدة سنة ١٩٧٠ وبهذا يكون قد زال أي أثر لارتفاع الأسعار في قيمة الانتاج المحلي منذ سنة ١٩٧٠ .

الجدول رقم (٢)

الانتاج المحلي الاجمالي بحسب النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بقيم المنتجين على أساس اسعار ١٩٧٠

(ملايين الريالات السعودية)

النشاط	١٩٦٨	النسبة المئوية	١٩٧٠	النسبة المئوية	١٩٧٣ *	النسبة المئوية
الزراعة	٨٨٥	٦,٥٪	٩٨٤	٥,٧٪	١,٠٨٩	٣,٩٪
المناجم والتعدين	٦,٢١٧	٤٥,٨٪	٧,١٥٣	٤٦,٩٪	١٦,٧٦٩	٦٠,٠٪
الصناعة	١,٠٨٩	٨,٠٪	١,٦٧٢	٩,٦٪	١,٩٩٩	٧,١٪
الكهرباء والغاز والماء	١٩٨	١,٥٪	٢٧٧	١,٦٪	٣٨١	١,٤٪
البناء	٨٤٧	٦,٢٪	٩٣٤	٥,٤٪	١,١٨٥	٤,٢٪
التجارة	٧٥٥	٥,٦٪	١,٠٠٨	٥,٨٪	١,٢٦٥	٤,٥٪
النقل والتخزين والمواصلات	٩١٩	٦,٨٪	١,٢٤٢	٧,١٪	١,٦٣٢	٥,٨٪
الخدمات المالية والتأمين والخدمات العقارية والتجارية	٨١٠	٦,٠٪	١,٠١٦	٥,٨٪	١,١٧٠	٤,٢٪
الخدمات الفردية والاجتماعية	١٤١	١,٠٪	١٩٢	١,١٪	٢٤٦	٠,٩٪
الخدمات الحكومية	١,٤٧٥	١٠,٩٪	١,٦٧٨	٩,٦٪	١,٩٨١	٧,١٪
رسوم الاستيراد	٢٢٨	١,٧٪	٢٤٦	١,٤٪	٢٤١	٠,٩٪
المجموع	١٣,٥٦٤	١٠٠٪	١٧,٣٩٨	١٠٠٪	٧٧,٩٥٨	١٠٠٪

يبين لنا الجدول (٢) أن نسبة نمو الانتاج المحلي بحسب أسعار سنة ١٩٧٠ بلغت سنة ١٩٧٣ بالنسبة إلى سنة ١٩٧٠ : ٦٠٪ ، ويعود هذا النموّ إلى نموّ قطاع البترول والغاز الطبيعي من ٨١٥٣ مليون ريال سعودي سنة ١٩٧٠ إلى

المصدر : التقرير السنوي لعام ١٤٩٢ – ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣) لمؤسسة النقد العربي السعودي .

* تقديرات أوليـة .

١٦٧٦٩ مليون ريال سعودي سنة ١٩٧٣ ، أي بزيادة قدرها ٦٨١٦ مليون ريال سعودي أو بنسبة ١٠٦٪ تقريباً .

وإذا استثنينا قطاع المناجم والتعدين وجدنا أن كل القطاعات الأخرى حققت سنة ١٩٧٣ زيادة في الانتاج الاجمالي المحلي بحسب أسعار ١٩٧٠ بالنسبة إلى سنة الأساس ١٩٧٠ في الأسعار بلغت ١٩٤٤ مليون ريال سعودي فقط .

وهذا ما يظهر لنا اعتماد المملكة العربية السعودية على قطاع البترول في تحقيق زيادات الدخل القومي والدخل الحكومي لتمويل مختلف المشاريع والاستيراد والنفقات العامة ، كما يظهر لنا من الجدولين (١) و (٢) مدى عدم التوازن في مساهمة مختلف القطاعات المنتجة في الدخل القومي ، بحيث تبرز مظاهر التخلف في قطاعي الزراعة والصناعة على أشدها باستثناء قطاع البترول والغاز الطبيعي .

ومن المميزات الرئيسية لاقتصاديات الدول المنتجة للبترول اعتمادها شبه الكلي على قطاع البترول لتغطية العجز الضخم في تجارتها الخارجية .

الجدول رقم (٣)

التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية

(ملايين الريالات السعودية)

السنة	الصادرات	نسبة التغير السنوية ٪	الواردات	نسبة التغير السنوية ٪	الفائض
١٩٦٨	٩,١١٨		٢,٥٧٨	٪٣١,٠	٦,٥٤٠
١٩٦٩	٩,٤٩٦	٪٤,١	٣,٣٧٧	٪٣١,٠	٦,١١٩
١٩٧٠	١٠,٩٠٧	٪١٤,٩	٣,١٩٧	٪٥,٣	٧,٧١٠
١٩٧١	١٧,٣٠٣	٪٨٢,٢	٣,٦٦٧	٪١٤,٧	١٣,٦٣٦
١٩٧٢	٢٢,٧٦١	٪٣١,٥	٤,٧٠٨	٪٢٨,٤	١٨,٠٥٣

* المصدر : احصاءات التجارة الخارجية السعودية .

يرينا الجدول رقم (٣) تطور تجارة المملكة العربية السعودية من حيث الاستيراد والتصدير بما في ذلك صادرات البترول ، ويتبين لنا أن رصيد التجارة هو لمصلحة المملكة العربية السعودية دوماً . فالصادرات في نمو مستمر بمعدلات سنوية مرتفعة . وهذا ما ينعكس على الفائض في ميزان التجارة الخارجية الذي حقق نمواً مستمراً طوال فترة ١٩٦٨ - ١٩٧٢ من ٦٥٤٠ مليون ريال سعودي إلى ١٨٠٥٣ مليون ريال سعودي ، وهذا يعني أن معدلات التصدير تفوق معدلات الاستيراد . وبالطبع يعود هذا الفائض في الميزان التجاري إلى تصدير البترول المتزايد خلال هذه الفترة .

الجدول رقم (٤)

التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية باستثناء قطاع البترول

(ملايين الريالات السعودية)

السنة	التصدير	نسبة التغير السنوية	الاستيراد	نسبة التغير السنوية	العجز
١٩٦٨	٢١	-	٢٥٧٨	-	٢٥٥٧
١٩٦٩	٢١	-	٣٣٧٧	٪٣١,٠	٣٣٥٦
١٩٧٠	٢٨	٪٣٣,٣	٣١٩٧	٪٥,٣	٣١٦٩
١٩٧١	٢٦	٪٧,١	٣٦٦٧	٪١٤,٧	٣٦٤١

المصدر : احصاءات التجارة الخارجية السعودية .

* باستثناء صادرات السعودية من البترول .

يرينا الجدول رقم (٤) حركة التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية باستثناء قطاع البترول للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٧١ ، فقد بلغ التصدير سنة ١٩٧١ ما قيمته ٢٦ مليون ريال سعودي مقابل استيراد بلغت قيمته ٣٦٦٧ مليون ريال سعودي . وأنقلب فائض الميزان التجاري إلى عجز تطور من ٢٥٥٧ مليون ريال

سنة ١٩٦٨ إلى ٣٦٤١ مليون ريال سعودي سنة ١٩٧١ . وبالتالي تساهم الصادرات السعودية في كل القطاعات المنتجة باستثناء قطاع البترول بأقل من ١٪ من قيمة المستوردات . أما الرصيد فيسدد بالعملات الأجنبية المتحققة من انتاج البترول وتصديره .

نستطيع التوصل إلى الملاحظات الرئيسية التالية حول اقتصاديات الدول المنتجة للبترول :

أ – عدم التوازن في حصة القطاعات المنتجة للدخل القومي .

ب – العجز الدائم في الميزان التجاري الذي يغطى بعائدات البترول ليحقق فائضاً ضخماً .

ج – ازدياد الفجوة بين القطاع البترولي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة اختلاف معدّلات النمو فيها .

٢ – ملاحظات نظرية في التنمية الاقتصادية :

تتميز البلاد النامية (وهو التعبير المهذب للتخلف) بخصائص رئيسية مهمة نذكر أهمها :

أ – الاعتماد على القطاع الأولي في الانتاج (Primary Production) وهـذا يعني وجود قطاع متقدم في الانتاج وفي المساهمة في الدخل القومي يعتمد عـلى الثروات الطبيعية والصناعات الاستراتيجية بصورة أساسية .

ب – الضغط السكاني : تواجه الدول المتخلفة ضغوطاً سكانية تزيد من استهلاكها وتقلل من توفيرها مما يعرقل سبل تقدمها ونموها .

ج – تخلف الانتاج في القطاع الأولي (Primary Sector) ، وهذا يعني خضوع القطاع المنتج المتقدم لأساليب انتاجية لا تحقق له الاستفادة القصوى من طاقة الانتاج المتاحة لـه . هذا بالاضافة إلى عدم استغلال القطاع الأولي استغلالاً اقتصادياً مثالياً .

د – تخلف العنصر البشري في مختلف النواحي العلمية والتكنولوجية والثقافية ،

ويفضي هذا العامل إلى مزيد من التخلف خلال حلقة مفرغة من الفعاليات الاقتصادية .

هـ - النقص في الرساميل : تعاني البلاد النامية بصورة عامة نقصاً في توفر الأموال للتثمير في مشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية .

و - الاعتماد على الاستيراد لسد حاجات السوق الاستهلاكية والانتاجية على السواء .

الا ان هذه الخصائص لا تنطبق بمجموعها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول . فهذه الدول لا تعاني ضغوطاً سكانية كما أنها لا تعاني نقصاً في الرساميل . والواقع أن العكس هو الصحيح ، اذ بامكان هذه الدول أن تستوعب أضعاف ما فيها من البشر الآن ، كما أنها تملك فائضاً من الرساميل تحتار في سبل تثميره إلى حد كاد يصبح المخرج الوحيد لهذه الرساميل هو اعطاء الهبات والتبرعات .

لا شك أن اعتماد الدول المنتجة على البترول كقطاع أساسي للتصدير ولتوفير العملات الأجنبية له من السيئات ما له من الحسنات .

ان الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للدخل القومي يعرض الاقتصاد لأخطار التقلبات في هذا المصدر وما يعكسه سلباً على مختلف النشاطات الاقتصادية . إلا أن توفر قطاع متقدم من حيث التصدير والتكنولوجيا يعطي البلاد المنتجة أفضل الفرص لتحقيق التنمية الاقتصادية وفق نظريات التنمية المعتمدة على وجود قطاع رائد ومتقدم ، نظراً إلى ما يحققه من مداخيل وموارد حكومية تفيض عن حاجاتها الانفاقية الاستهلاكية والتثميرية .

وتتم عمليات التنمية وفق نظرية القطاع المتقدم عبر استغلال الوضع الذي يحققه هذا القطاع من تقدم في التكنولوجيا والعنصر البشري الملتصق به عملياً والاتصالات التجارية العالمية . أي أن قطاع البترول بكل مقوماته بامكانه أن يجذب في تطوره قطاعات أخرى متعلقة به مباشرة أو غير مباشرة ، أو ليست متعلقة به على الاطلاق ، عن طريق تأمين الرساميل اللازمة للتثمير فيها .

٣ – التنمية الاقتصادية في البلاد المنتجة للبترول :

لا شك أن شعار التنمية الذي ساد البلاد المتخلفة صاحب أيضاً البلاد المنتجة للبترول ، فقد شعرت هذه البلاد أن لديها أهم المقومات الضرورية لدفع العجلة الاقتصادية قدماً مما حدا بها إلى إعلان نياتها الايجابية في التصنيع وتنويع مصادر الدخل وتشجيع مختلف القطاعات ، إلى ما هنالك من تصريحات برّاقة على الأقل في المظهر . ولكن ما الذي فعلته هذه البلاد بشأن وضع هذه التصريحات موضع التنفيذ ؟

في اعتقادنا أن التصريحات المعلنة في هذا الموضوع تفوق كثيراً ما انجزته هذه البلاد من خططها الانمائية ، أضف إلى هذا أن الدول المنتجة قد تأخرت كثيراً في ادراك مدى أهمية التنمية وتنويع مصادر الدخل وخصوصاً لأن البترول موجود فيها منذ عشرات السنين .

الجدول رقم (٥)

الاعتمادات الاصلية والانفاق الفعلي على المشاريع في المملكة العربية السعودية
(ملايين الريالات السعودية)

السنـــة / هـ	الاعتمادات المخصصة	نسبة التغير السنوي	الانفاق الفعلي	نسبة التغير السنوي	نسبة الانفاق إلى الاعتمادات
٨٩ / ١٣٨٨	٢٥٧٠		١٨٦٠		٧٢,٤
١٣٩٠ / ٨٩	٢٦٨٢	٪٤,٤	٢١٦٣	٪١٦,٣	٨٠,٦
١٣٩١ / ٩٠	٢٥٩٦	٪٣,٢	٢٢٧٣	٪٥,١	٨٧,٦
١٣٩٢ / ٩١	٥٠٣٦	٪٩٤,٠	٣٣٧٨	٪٤٨,٦	٪٦٧,١
١٣٩٣ / ٩٢	٦٧١٨	٪٣٣,٣	٤١٧٨	٪٢٣,٧	٪٦٢,٢

المصدر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٣٩٢ – ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣) .

يتبين لنا من الجدول رقم (٥) أن الحكومة السعودية لم تستطع انفاق كل الاعتمادات المخصصة للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من تحقيق هذا الانفاق معدلات مرتفعة في النمو ، فقد بلغ معدل زيادة الانفاق الفعلي سنة ١٣٩٢/٩٣ هـ نسبة ٢٣,٧٪ على سنة ١٣٩١/٩٢ هـ .

ومن الملاحظ أن نسبة الانفاق الفعلي من الاعتمادات المخصصة ارتفعت سنة ١٣٩٠/١٣٩١ هـ إلى نسبة ٨٨٪ تقريباً ثم عادت وهبطت إلى ٦٢٪ سنة ١٣٩١/١٣٩٢ هـ . ويرجع هذا الهبوط إلى ارتفاع الاعتمادات الملحوظة في الموازنة بمعدلات بلغت ٩٤٪ و ٣٣٪ في السنتين ١٣٩١/١٣٩٢ هـ . و ١٣٩٢/ ١٣٩٣ هـ . على التوالي ، دون ارتفاع مواز في الانفاق الفعلي . ولهذه المعدلات مدلولاتها السلبية من حيث انها أظهرت ضعف تركيب بنية الهياكل الاقتصادية الذي يعانيه الاقتصاد في المملكة العربية السعودية ويجعله عاجزاً عن امتصاص الرساميل الجاهزة للتثمير فيه .

ويقودنا هذا القول إلى اعطاء لمحة نظرية عن قدرة اقتصاد ما على استيعاب الرساميل المستثمرة فيه :

من الخطأ القول ان لأي نظام اقتصادي قدرة غير محدودة على امتصاص الرساميل ، اذ تعتمد قدرة الاستيعاب هذه على عوامل عديدة ذات طابع اقتصادي واجتماعي على السواء .

ومن المؤكد أن القدرة الاستيعابية للرساميل تواجه بعض الاختناقات (Bottle - Necks) التي لا يمكن ازالتها بين ليلة وضحاها ، بالاضافة إلى خضوع عملية التثمير لبعض العوامل التي تجعل منها ، ان أسيء استعمالها ، كارثة اقتصادية لا تحمد عقباها .

يتعلق العامل الأول بعدم توفر عوامل الانتاج المكملة لرأس المال المستثمر والمساعدة له مما يعني عدم فعالية الاستثمار . ويتعلق العامل الثاني بالتوازن والاستقرار الاقتصادي نتيجة التأثيرات على الصعيد النقدي المحلي من جراء عملية التثمير . ان حقن الاقتصاد بكميات جديدة من المال أكثر من طاقته الاستيعابية والانتاجية

يؤدي إلى ظهور اتجاهات نحو التضخم المالي وارتفاع في الأسعار مع ما لهذا من تأثيرات سلبية في عملية التنمية .

ويعتبر النقص الذي تعانيه الدول النامية على الصعيد التكنولوجي من أهم العوائق في عملية التنمية وفي عملية التثمير الانمائي بصورة خاصة لتخفيضها من قدرة الاقتصاد على استيعاب التثميرات الجديدة .

كذلك فان تخلف العنصر البشري من حيث التدريب والثقافة يعتبر من أهم العوائق في عملية التنمية وفي الحد من القدرة الاستيعابية للاستثمارات لعدم توفر من يستطيع تشغيل هذه الأموال وتأمين اليد العاملة المدربة لها .

والعامل الثالث هو عدم امكان المحافظة على التوازن الاقتصادي خلال عملية التثمير ان فاقت معدلاتها القدرة الاستيعابية للاقتصاد نتيجة غياب الانتاج الكافي ومعدلات الانتاجية (Productivity) المرتفعة مما يؤدي إلى زيادة مستويات الأسعار وخلق صعوبات في ميزان المدفوعات .

عودة إلى الجدول رقم (٥) تبين لنا أن الحكومة السعودية لم تستطع أن تنفق ما كان مقرراً للانفاق في موازنتها على المشاريع الانمائية اقتصادياً واجتماعياً وذلك لعدم قدرة الاقتصاد السعودي على امتصاص هذه التثميرات . فالاختناقات الموجودة فية على صعيد الانتاج والانتاجية والعنصر البشري تجعل من الانفاق الانمائي أمراً صعب التنفيذ .

٤ – دمج قطاع البترول في الاقتصاد القومي :

انه لمن دواعي العجب أن نتساءل في أواسط العقد السابع من القرن العشرين عن كيفية دمج قطاع البترول في الاقتصاد الوطني المحلي والقومي ، وقد مضى على وجود هذه الثروة بشكلها التجاري ما يقرب من خمسة عقود في شبه الجزيرة العربية .

ومن دواعي العجب أيضاً أن نجد الدول المنتجة للبترول لا تزال تتخبط في قضية الامتيازات وشكلها المستقبلي علماً بأن المطلب القائل بتحرير ثروة البترول

من الاحتكارات والسيطرة الأجنبية واضح وصريح تتمثل فيه أنبل المشاعر الوطنية .

ولكن ، ما دام الوضع على ما هو عليه الآن ، فلأن يدرك المرء مبتغاه متأخراً بعض الوقت خير من ألا يدركه أبداً .

والواقع أن البلاد العربية المنتجة للبترول تخوض معركتين غاية في الضراوة في آن واحد :

* معركة التحرير الشامل والكامل للثروة البترولية وتطوير الاستفادة من هذه الثروة لتأخذ حجمها الطبيعي .
* ومعركة التنمية الاقتصادية في كل المجالات ، وطنياً وقومياً .

سأقصر حديثي على المعركة الثانية لأن الأولى خارج النطاق المباشر لهذا الموضوع ، كما أن وقوعها لا ينفي سير المعركة الثانية ولا يعرقله . ومع أنه لا يمكننا الفصل بين المعركتين بحيث يصعب التحدث عن دمج قطاع البترول في الاقتصاد المحلي والقومي بكل أبعاد هذا الدمج ما دامت المعركة للانتهاء من مرحلة الامتيازات والسيطرة على هذه الثروة لا تزال على أشدّها ، إلا ان كون هذا القطاع في صيغته الحالية المنبع الأساسي للدخل القومي وللعائدات البترولية المتراكمة يجعل باستطاعتنا التحدث عن دمج هذه الناحية فقط من القطاع البترولي في قطاعات الاقتصاد كافة .

والحقيقة أن التحدث عن النواحي الايجابية لدمج قطاع البترول في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول المنتجة له والدول العربية المجاورة هو التحدث أيضاً عن السلبيات التي لا تزال هذه البلاد تتخبط فيها نتيجة تقصيرها في مجالات السياسة البترولية والاقتصادية . وبكلام آخر ان ما تحققه عملية خلق الارتباط المنتظم بين قطاع البترول والقطاعات الاقتصادية الأخرى هو نفسه ما تحاربه الشركات البترولية والدول التابعة لها وما تحاول أن تحتفظ به لنفسها خوفاً من استيقاظ المارد العربي الذي قد يهدد أغنى دول العالم بما يمتلكه من ثروات وطاقات اقتصادية استراتيجية .

تشكل عائدات البترول الحلقة الأساسية في لعبة الربط المنتظم بين قطاع

البترول في وضعه الحالي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى . ويعود مدى نجاح الدول المنتجة للبترول في عملية الربط هذه إلى السبل التي ستتوجه إليها العائدات المتراكمة ، وإلى سرعة هذا التوجه .

٥ – أولويات التنمية الاقتصادية :

تحتاج مراحل التنمية إلى تخطيط شامل ودقيق ، يعتمد على الواقعية في التقديرات والرؤيا ، وعلى سلم من الأولويات بحيث تأتي عملية الانماء سلسة وطبيعية ، فالبناء يحتاج إلى أساس صلب ومتين ، وعلى هذا الأساس تبني المداميك تباعاً ويقوم البناء .

والاقتصاد يشبه البناء من حيث التركيب وتداخل الفعاليات فيه مع فرق واحد وهو أن البناء العادي يصل إلى نهاية يكتمل فيها باكتمال عناصره ، بينما عملية التنمية سلسلة مستمرة من التفاعلات والتغيرات لا حدود لها ، وإذا توقفت عند حد معين انهارت بكامل أجزائها نتيجة انعكاس التفاعلات الاقتصادية فيها بصورة سلبية . وهي في النهاية عملية خلق وتكوين فيها الكثير من التحدي .

باستطاعتنا أن نحدد المراحل التي يجب أن تمر بها عملية التنمية الاقتصادية في البلاد المنتجة من خلال منظار الربط المنتظم بين قطاع البترول والقطاعات الاقتصادية الأخرى بالنقاط التالية :

أ – البناء التأسيسي : (Infra-Structure)

يعتبر البناء التأسيسي لعملية التنمية كالتربة الخصبة للنباتات . وما نعنيه بالبناء التأسيسي يمكن أن يصنف ضمن الخطوط العريضة التالية :

أولا : شبكة طرق برية متطورة تربط مختلف أنحاء البلاد سواء من الناحية السكانية أو من حيث ربط مصادر المواد الأولية بالمراكز الصناعية وبمجالات الشحن البحري والجوي ، وربط المراكز الصناعية بالتكتلات البشرية العاملة وبأسواق التصريف . وبتوفير سهولة التنقل الجغرافي

لعوامل الانتاج نكون قد أزلنا أحد الاختناقات المعرقلة لعملية التثمير واستيعاب الاقتصاد للرساميل .

ثانيـا : انشاء مرافىء حديثة ومتطورة تستطيع استيعاب حركة التبادل التجاري بكل أبعادها .

ثالثـا : انشاء المطارات الجوية لاستيعاب حركة النقل الجوي بشرياً وسلعياً بفعالية وسرعه .

رابعـا : انشاء شبكة مواصلات سلكية ولاسلكية داخلية وخارجية لتسهيل الاتصالات التجارية داخلياً بين مختلف المصالح الاقتصادية ، وخارجياً بمختلف المراكز الصناعية والمالية وأسواق التصدير .

خامسا : انشاء المناطق الصناعية المدروسة لتتلاءم مع متطلبات التنمية .

سادسا : توفير الطاقة الكهربائية في كل انحاء البلاد ، وخصوصاً في المناطق الصناعية بأسعار مشجعة للاستهلاك الصناعي .

سابعـا : تأمين المياه للأغراض الحياتية والصناعية .

على الدولة ، لدى اكتمال البناء التأسيسي ، أن تسعى دوماً لتطويره وتجديده وصيانته وفق الاتجاهات السائدة في التطور الاقتصادي . ويمول إنشاء البناء التأسيسي من عائدات البترول المتراكمة بحيث يكون هذا القطاع قد ساهم مساهمة مباشرة في ازالة واحد من أهم الاختناقات التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية .

ب – العنصر البشري :

ترافق عملية اقامة البناء التأسيسي بصورة موازية عملية تنمية العنصر البشري على صعيدي الثقافة والتكنولوجيا . فمن دوام أسباب التخلف وتفاقمه تخلف العنصر البشري نفسه . وللافلات من هذه الحلقة المفرغة يجب على حكومات الدول المنتجة للبترول أن توجه أقصى جهودها إلى الانفاق في مجالات التنمية البشرية ، فالتثمير في هذا الحقل هو تثمير في أسباب الحياة نفسها مع كل امكاناتها على الاستمرار والارتقاء .

وتتطلب التنمية في العنصر البشري وجود المعاهد العلمية والمهنية والجامعات على كل المستويات وفي كل حقول الاختصاص . فالعلم الالزامي للجميع هو ضرورة ماسة . ان تهيئة طبقة من الفنيين والتقنيين الذين باستطاعتهم التآلف مع الآلة وتفهم عملياتها والعمل بها بكل فعالية وانتاجية هو أكثر من ضرورة .

ويجب توفير الاعتمادات والمخصصات الحكومية لارسال الألوف من الشباب إلى البلاد الغربية الصناعية لتحصيل الثقافة والتدريب المهني والتكنولوجي ريثما يصبح تحصيل هذه العلوم في الجامعات والمعاهد الوطنية ممكناً . وما يضيرنا هذا ما دام المخرج الوحيد الذي تراه حكومات الدول المنتجة لفائض الأموال الذي تكاد تغرق فيه هو عقد القروض للدول الغربية التي كانت بالأمس عدوة وما زالت .

وباكتمال البناء التأسيسي ، وتنمية العنصر البشري اللازم لتسم مقدّرات العجلة الاقتصادية ، تزول العقبات المادية من طريق التنمية الاقتصادية ، ليرتقي بعدها التخطيط الاقتصادي إلى مراحل أعلى من المطامح والأهداف ، ويبدأ القطاع البترولي جني ثمار ما زرعه من تثميرات طويلة الأجل في الصناعة وفي العنصر البشري وفي البناء التأسيسي .

ج – تنمية القطاع الصناعي (باستثناء قطاع البترول)

كما تبين لنا سابقاً من الجدول رقم (٢) بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الانتاج المحلي بأسعار سنة ١٩٧٠ في المملكة العربية السعودية ٧,١٪ خلال سنة ١٩٧٣ بحسب التقديرات الأولية . وتعتبر هذه النسبة وفقاً لكل النسب والمقاييس منخفضة جداً لا سيما وأنها حققت انخفاضاً عما كانت عليه في سنتي ١٩٦٨ – ١٩٧٠ . وبدلاً من أن يتقدم هذا القطاع وينمو مع نمو الدخل القومي عانى تقلصاً في حصته من الانتاج المحلي . وان دلّ هذا على شيء فانما يدلّ على عدم اعطاء هذا القطاع الأهمية الملائمة والكافية .

والواقع أن الحوافز التي تؤمنها المملكة العربية السعودية للانماء الصناعي غير كافية كما يبدو . فقد أنشأت مناطق صناعية ومنحت الصناعات الناشئة

اعفاءات جمركية وضرائبية على الدخل بالاضافة إلى نوع من الحماية الجمركية على السلع المشابهة المستوردة . إلا ان هذا لا يكفي ما دام أجر اليد العاملة الصناعية مرتفعاً لأن معظمها مستورد من الخارج ، واليد العاملة المحلية مفقودة نتيجة التقصير في الإعداد والتدريب . أضف إلى كل هذا عدم اكتمال البناء التأسيسي مما يهرب الرساميل المستثمرة ويشكل لها عوائق سلبية .

يظهر من السياسات الانمائية التي تعلن عنها المملكة العربية السعودية انها تسعى لاقامة مجتمع صناعي متطور ، كما تشدد بياناتها على الصناعات التحويلية كقاعدة لتنويع مصادر الدخل والاستغناء عن الاستيراد . هذا طبعاً كلام جميل في ظاهره ولكنه غامض في مضمونه ، فهو لا يحدد نوعية الصناعات التحويلية ولا يتكلم عن صناعات تتميز بالأفضلية المقارنة Comparative Advantage تجاه مثيلاتها في البلاد الأجنبية ، كما أن سياسة الاستغناء عن الاستيراد تبقى دون أية ضوابط أو سلم أولويات .

اذن ما هو الحل ؟ أعتقد أن الحل ممكن في الأمور التالية التي من شأنها ، ان أخذت بعين الاعتبار ، أن تشكل نقطة انطلاق واضحة في السياسة التصنيعية للدول المنتجة للبترول بصورة عامة :

أولا : الإقلاع عن الاعتقاد ان بامكان الأموال المتراكمة اقامة مجتمع صناعي أو زراعي لمجرد كوننا نملك هذه الأموال . ان هذا الاعتقاد يزيل الحوافز من النفس وينشر الضباب حول الرؤية الواضحة لأنه يشجع الكسل الفكري والجسدي .

ثانيا : اعتبار قطاع البترول من زاوية انتاجية وادارية وتكنولوجية قاعدة ونقطة انطلاق ، أي انه يجب الاستفادة من هذا القطاع المتطور ليشكل النواة الأساسية في عملية التنمية ، فهو قدوة من حيث الهيكل العام ومدرسة اعداد وتدريب على مختلف المهارات التقنية والفنية والادارية . وهو فوق هذا كله مصدر الثروة القومية الأساسي على الأقل في الوقت الحاضر .

ثالثـا : التركيز على بعض الصناعات التي يشكل البترول أو مشتقاته مصدر المواد الأولية لها . بهذه العملية تستطيع الصناعات المترابطة مع قطاع البترول أن تتمتع بالأفضلية المقارنة لأن هذه البلاد هي المصدر الأساسي للمواد الأولية . وفي هذه الحالة ترتفع القيمة المضافة إلى الانتاج إلى نسبة تفوق ٩٠٪ .

رابعـا : التركيز على الصناعات الحديثة : من المتعارف عليه في هذا العصر ان العالم الصناعي الغربي بدأ يتخلى عن العديد من الصناعـات التحويلية التي تحتاج إلى يد عاملة مكثفة ولا تتطلب مستويات معقدة من التدريب . ويعود ذلك إلى انصراف هذه المجتمعات إلى اقامة صناعات حديثة تعتمد عـلى التكنولوجيا والاكتشافات العلمية المتطورة ، وذلك كي تبقى متقدمة على غيرها من الدول ولتحقيق أفضل معـدلات الربح من احتكاراتها الصناعية . ومن هنا بات على الدول المنتجة ، مع ما يتوفر لها من طاقات مالية وثروات طبيعية ، أن تتجه نحو الصناعات الحديثة مختصرة بذلك الوقت الذي قطعته المجتمعات للوصول عبر طريق التطور التدريجي إلى هذا المستوى من التقدم والرقي .

خامسا : الواقعية في التخطيط وتوزيع الجهود الانمائية : ونعني بهذا التركيز على القطاعات التي يمكن تنميتها فعلاً إلى مستويات منافسة للقطاعات الأجنبية المماثلة . فالقول مثلاً بالتنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي فقط لكون كلمة تنمية لها نغمة مستحبة هو قول مرفوض إذا كان نمو هذا القطاع سيتميز بالاصطناعية ويبقى و قفاً على الاعانات والحمايـات المستمرة . وهذا المنطق ينطبق أيضاً على بعض القطاعات الصناعية . ففي هذه العملية هدر للامكانات المادية وعدم الاستفادة القصوى منها . لأنها أشبه ما تكون بعملية احياء اصطناعية بينما المفروض أن تعيش بعض القطاعات الأخرى إذا توفرت لها الفرص بالاعتماد على قدراتها الذاتية وعواملها الداخلية .

سادسا : بما أن قطاع البترول يشكل القطاع المتقدم والمتطور فمن الطبيعي أن تعطي الصناعات المتممة له الأهمية القصوى من مده باللوازم وقطع الغيار ومختلف حاجاته الهندسية ، والاستفادة من منتوجاته كموارد أولية في صناعات أخرى .

من هذه المنطلقات تبدأ كرة الثلج بالتدرج والنمو بحيث تتسع معها القاعدة الاقتصادية الانتاجية وتتنوع بالتالي مصادر الدخل القومي على أسس ثابتة ومتينة . وبهذا تتم عملية دمج قطاع البترول تدريجياً وتلقائياً في القطاعات الاقتصادية الأخرى فتصبح له قطاعات مماثلة من حيث التطور ومنافسة له من حيث الأهمية الاقتصادية .

وما تحدثنا عنه وبسطناه في هذا الفصل لا يتم خلال يوم وليلة ، بل يحتاج إلى سنوات طويلة ، وجهود متواصلة نحو الأهداف الواضحة والصريحة .

ستواجه الدول العربية المنتجة الكثير من العقبات داخلياً وخارجياً . ولكن المهم من كل هذا أن تتم عملية التنمية ذاتياً وبجهود وطنية دون الاستعانة بالخبرات الأجنبية بصورة كلية لئلا تقع الصناعات الناشئة تحت سيطرة الشركات الأجنبية من حيث الخبرة والتقنية ، وبالتالي تنشأ لها هموم عديدة بالاضافة إلى الهم الأكبر الحالي للتخلص من الاحتكارات البترولية ، وتعريب هذه الثروة ، واستعادة السيطرة الكاملة عليها .

الفصل الرابع

الأبعاد الجديدة للصراع القائم بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول .

تمهيد :

شهدت السنتان الماضيتان ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، تطورات مهمة على الصعيدين المحلي والعالمي كان لها انعكاسات على مختلف المؤتمرات والمؤشرات العالمية عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً . وأهم هذه التطورات حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما نتج عنها من انقلاب في الموازين السياسية والاقتصادية العالمية وبروز البلاد العربية كقوة يحسب لها حسابها .

والواقع أن ما أعطى البلاد العربية حجمها الجديد هو امتلاكها مصادر الطاقة البترولية بصورة أساسية يشكل تحريكها في وجه الغرب الضغط على موضع الألم بالنسبة إليه .

فقد اعتمدت البلاد الغربية الصناعية على البترول كمصدر للطاقة وعلى المواد الأولية قاعدة لتطورها الاقتصادي وتنمية مجتمعاتها لتحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة ، وقوة اقتصادية دولية ضاغطة ، تستعملها لتنفيذ سياساتها الاستغلالية في مختلف الأوجه .

ويبدو أن المجتمع الصناعي الغربي أخفق في تقدير تطورات المستقبل التي يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً لمصالحه الخارجية والداخلية حين اعتمد كلياً على مصادر الطاقة المستوردة في بناء اقتصاده ، كما أخفق في تقدير المشاعر العربية وامكان يقظتها عند الشدائد لتواجهه بسلاح استراتيجي ، يقوم مقام القلب في

الجسد ، وذلك حين تمادى في غيّه السياسي وانحرافه نحو اسرائيل دون رادع أو تحفظ .

وفوق ذلك كله وقع المجتمع الصناعي الغربي أسير لعبته الرأسمالية ، التي بدأها برفع أسعار صادراته إلى الخارج وامتصاص ثروات الشعوب ، إذ انقلبت عليه (اللعبة) وأخذ يشكو الآن من اتجاهات تضخمية بدأت معالمها تظهر بأشكال يصعب السيطرة عليها .

لقد واجهت البلاد العربية المجتمع الصناعي الغربي بسلاح البترول مهددة إياه بثلاث قضايا أساسية ذات تأثير في المدى القريب والبعيد . فما يتعلق منها بالمدى القريب يمكن اجماله في النقاط التالية :

الأولى : استعمال البترول كأداة اقتصادية للضغط السياسي .

الثانية : الحد من انتاج البترول .

الثالثة : تحديد الثمن العادل لثروة عرضة للنفاد .

أما على المدى الطويل فالدول العربية المنتجة للبترول تحاول أن تصل إلى صيغة تتحقق فيها الملكية الكاملة لهذه الثروة في مختلف مراحل انتاجها واستعمالها .

وتنفيذاً للسياسة القائلة « ان أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم المعاكس » جنّدت الشركات البترولية ، والدول التابعة لها ، أدمغتها وأجهزة الاعلام فيها للقيام بحملة شاملة متعددة الأهداف ترمي إلى احتواء السياسة البترولية العربية ان لم يكن على صعيدي الانتاج والأسعار فعلى الأقل على الصعيد المالي بحيث ما تعطيه الشركات باليد اليمنى تسترجعه الحكومات التابعة لها باليد اليسرى لدعم اقتصادياتها والعجز المتحقق في موازين مدفوعاتها ، وللاستمرار في سياساتها الاستغلالية .

فقد واجهت دول الغرب وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية الدول المنتجة للبترول بردود فعل تمثلت في الأوجه التالية :

الأول : استعمال المواد الغذائية كأداة للضغط الاقتصادي والسياسي .

الثاني : الحد من الاستهلاك البترولي لالغاء مفعول سياسة تحديد الانتاج في

الدول المصدرة للبترول .

الثالث :التهديد بامكان التضخم العالمي وانهيار اقتصاديات العالم .

الرابع :استثمار فائض الأموال المترتبة على تصدير البترول من الدول المنتجة في سبل لا تشكل تهديداً لاقتصاديات العالم من ناحية ، وتدعم اقتصاد الدول الغربية من ناحية أخرى .

سأحاول تحليل المعطيات الأساسية للصراع الدائر حالياً بين البلاد العربية المصدرة للبترول من جهة ، وبين المجتمع الصناعي الغربي وشركات البترول من جهة أخرى ، لأبين مدى زيف ادعاءات الغرب وهزال حججه في حملاته المغرضة على البلاد المنتجة للبترول . وفي سياق التحليل سأركز على قضية عائدات البترول وسبل استثمارها السليمة من خلال مناقشة للحملة التي تقوم بها أوربا وأمريكا خاصة لاستقطاب الأموال .

١ – أوجه الصراع الحالي بين الدول المنتجة والمجتمع الصناعي الغربي :

من حقائق التاريخ الطريفة أن المظلوم هو البادىء عادة بتفجير الصراع بينه وبين من يستغله . وتنطوي هذه الحقيقة على سبب بسيط ولكنه أساسي وهو أن المظلوم لا يخسر شيئاً ان طالب بحق سليب ، بينما المستغل (القوي) يحاول قدر المستطاع أن يحافظ على الوضع كما هو ويطوره لمصلحته دون اثارة الضجيج إذا امكن .

والتاريخ البترولي العربي لا يخرج عن الإطار العام لهذه الحقيقة . فالمتتبع لهذا التاريخ يرى أن الصراع بين الدول المنتجة المظلومة المسلوبة حقوقها في ثروتها الوطنية هي المحرك الأساسي لأوجه الصراع بينها وبين الشركات البترولية والدول التابعة لها ، فهي التي تطالب بتعديل نظام الامتيازات ، وهي التي طالبت بتحديد الانتاج ، ورفع الأسعار .

وكلما ارتفعت مطاليب الدول المنتجة إلى مستويات أعلى وأكثر تعقيداً تجاوبت الشركات والدول التابعة لها ضمن اطار هذه المستويات لا أكثر لتمثل

دورها بالقدر اللازم كيلا تفتح على نفسها أبواباً جديدة من المطاليب هي في غنى عنها في الوقت الحاضر .

فالشركات البترولية والدول التابعة لها تقف موقفاً دفاعياً لا لعدم قدرتها على شن هجوم معاكس ولكن لتيقنها من أنه ليس بالامكان نيل أكثر مما نالت ، وهي التي أخذت كل شيء ، ولا تريد أن تستثير حفيظة الدول المنتجة التي تأخذ مواقف أكثر تطرفاً وتصلباً في صراعها معها .

وقد حافظت شركات البترول على هذا التوازن الدقيق في سيرها مجلببة تصرفاتها بالرداء العلمي لتسبغ عليه الطابع الموضوعي الذي يخفي تحته كل المصالح الذاتية الاستغلالية والطمع في الأرباح على صعيدها كشركات ، والمصالح الاقتصادية والسياسية للبلاد التابعة لها ، والتي تهدف إلى السيطرة والإبقاء على نفوذها على أهم مصادر الطاقة في العالم لأغراض استراتيجية تتعلق بقضايا عديدة تبدأ بالتنمية الاقتصادية وتنتهي بشؤون الأمن القومي .

إلا ان حوادث سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ أخرجت الصراع الدائر حول القضية البترولية من طابعه التقليدي ووضعته في مستويات جديدة جذبت معها الشركات المنتجة والعالم الصناعي الغربي إلى ساحة مكشوفة ، وأضطرته إلى التخلي عن الكثير من تحفظه باطلاق التصريحات وردود الفعل العفوية التي أظهرت نوايا هذا الفريق على حقيقتها البشعة وانحدرت به إلى حد الابتذال والاستجداء .

والحقيقة أننا لا ندري لماذا يحتاج الأمر إلى حرب عربية – اسرائيلية كي تعي الأمة العربية أهميتها ووزنها وهي التي تمتلك أهم مصدر للطاقة في العالم . والواقع أيضاً أن الأمر قد اقتضى أربعة حروب في فترة لا تتجاوز خمسة وعشرين عاماً كي تتوصل الأمة العربية إلى اقتناع نرجو أن يكون ثابتاً حول مواقف العالم الغربي منها ونواياه المعلنة والخفية نحوها .

وبعد أن كانت قضية البترول تحصر في نظام الامتيازات وشكله ، برزت لها وجوه جديدة منذ أواخر ١٩٧٣ ، أهمها :

أولا : الحد من الانتاج وذلك للحفاظ على ثروة وطنية تنضب على مرّ الزمن

وفي فترة أقصر من المتوقع ان استمرت معدلات انتاجها على ما هي عليه ، واستمر النمط الاستهلاكي العالمي للبترول في هدره لها .

ثانيـا : زيادة أسعار البترول لثلاثة أسباب رئيسية :

أ – للحصول على ثمن عادل للثروة الوطنية المستنزفة على حساب أرباح شركات البترول التي تصل إلى مبالغ أضخم من المعقول . فعلى صعيد شركات البترول الأميركية عامة ، ازدادت أرباحها سنة ١٩٧٣ بنسبة ٥٣٪ عما كانت عليه سنة ١٩٧٢ ، متخطية بذلك مستويات الأرباح التي حققتها الشركات الصناعية الأخرى . وعلى سبيل المثال ازدادت أرباح شركة (كومونولث أويل ريفايينغ) سنة ١٩٧٣ بنسبة ١٠٧٣٪ عما كانت عليه سنة ١٩٧٢ ، وشركة غولف أويل ٣٠٦٪ ، وشركة أكسون ٥٩٪ للفترة نفسها علماً بأن شركة جنرال موتورز التي كانت الأولى بين الشركات الاميركية من حيث المبيع اذ بلغت أرقامه لسنة ١٩٧٣ نحو ٣٦ بليون دولار – ارتفعت ارباحها بنسبة ١١٪ فقط سنة ١٩٧٢ .

ب – مجاراة التضخم العالمي في أسعار السلع الصناعية والزراعية وذلك للمحافظة على القيمة الحقيقية للمداخيل البترولية وخصوصاً لأن زيادة أسعار البترول من قبل بلاد المنشأ (أي البلاد المنجة) ليس لها أي تأثير في هيكلية الأكلاف الصناعية أكثر من ٧,٥٪ في معظم الحالات .

ج – دعم سياسة الحد من الانتاج ودفع العالم المستهلك إلى الإقلاع عن عاداته الاستهلاكية المهدرة لهذا المصدر الثمين للطاقة بحيث يطول عمر الخامات التي لا تزال في باطن الأرض وخصوصاً بعد أن برزت لها استعمالات أخرى إلى جانب مجال الطاقة .

ثالثـا : دخول البترول في عداد الأسلحة الاستراتيجية التي يشكل التلويح بها

ضغطاً اقتصادياً لا قبل لأي دولة في العالم على تحمله وبالتالي التلويح به للحصول على المكاسب السياسية في صراع الأمة العربية مع اسرائيل ومن يقف موقف الدعم منها .

رابعا : ظهور الفائض المالي لدى الدول المنتجة للبترول الذي يشكل سلاحاً آخر في يدها تستطيع باستخدامه أو الاحتفاظ به أن تؤثر في اقتصاديات العالم .

خامسا : الاستمرار في المفاوضات التي بدأتها البلاد المنتجة في الخمسينات حول تعديل نظام الامتيازات البترولية القائمة وذلك لتحقيق مزيد من الملكية لمصادر الثروة البترولية والملكية الكاملة لها في النهاية .

على الرغم من عدم الانسجام الكامل في مواقف الدول العربية المصدّرة للبترول حول القضايا المطروحة أعلاه ، لا تقلل الخلافات في بعض النقاط من شأن الصراع الدائر بينها وبين الدول الصناعية الغربية .

وبغريزة الدفاع عن النفس ، وبتخطيط دقيق طوعي لمصالحها واستراتيجيتها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، تشن الدول الصناعية الغربية حملة مضادة تهدف إلى تحقيق أمرين يكمل كل منهما الآخر :

أولا : تأمين استمرار تدفق البترول العربي إلى مجتمعاتها بكل مقوماتها للمضي في تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي .

ثانيا : تحقيق المزيد من المكاسب التي تفوق ما قد تخسره في بعض جوانب صراعها مع الدول المنتجة فتكون الخسارة بذلك ذات طابع تكتيكي أكثر منه استراتيجي ، أي انها إذا خسرت جولة تخفيض الأسعار أو زيادة معدلات الانتاج تكون قد كسبت استمرار الحصول على البترول الخام واستقطاب العائدات المالية المتراكمة .

ولدعم موقفها من هذا الصراع لجأت المجتمعات الصناعية المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية إلى تبني الوسائل التالية التي تحتوي في طبيعتها على الكثير من الارتجالية والسطحية في بعض الأحيان :

أ - المواد الغذائية : طرحت قضية المواد الغذائية والحدّ من تصديرها إلى الدول العربية المصدّرة للبترول خاصة وإلى الدول العربية عامة كإجراء مضاد لإجراءات العرب في التلويح بقطع البترول عن الدول الغربية . وقد اعتبرت الأخيرة المواد الغذائية من السلع الاستهلاكية التي توازي البترول من حيث الأهمية الاستراتيجية .

ب - دعت الولايات المتحدة الأميركية إلى انشاء شبه جمعية دولية لوضع برنامج عمل يحدد التدابير التعسفية الواجب اتخاذها للحد من استهلاك البترول وضبطه في المجالات الأكثر فعالية ، مع امكان التعاون فيما بينها وعن طريق اللجوء إلى الكميات المخزونة حين تدعو الحاجة إلى ذلك .

ج - يستخدم العالم الصناعي الغربي أجهزة اعلامه في محاولة غسل الأدمغة وترسيخ فكرة انهيار اقتصاد العالم الذي يؤدي إلى كارثة اقتصادية أسوأ من كارثة سنة **١٩٢٩** التي حلت بالولايات المتحدة وامتدت إلى أقطار أخرى من العالم . وترتكز هذه الفكرة على المؤثرات التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول وانعكاس هذه الأسعار على هيكلية الأكلاف الصناعية التي يدفع المستهلك ثمنها في النهاية . وسيؤدي ارتفاع أسعار المنتوجات الاستهلاكية والرأسمالية إلى تقلص في حجم الطلب الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في حجم الانتاج مع ما يتبع هذا من كساد وبطالة في الاستخدام .

وتهدف هذه الحملة الإعلامية المركّزة إلى تحقيق هدفين مختلفين في الجوهر : فالأول يرمي إلى التهويل على البلاد المنتجة وجعلها تشعر بفداحة الأمر وامكان خسارتها كل شيء بعد أن كادت تملك كل شيء ، وبالتالي دفعها إلى اعادة النظر في سياستها البترولية . أما الهدف الثاني فهو تأليب الرأي العـام العالمي على الدول المنتجة وبالتالي عزلها كمجموعة تهدف إلى تخريب العالم عن طريق جشعها وطمعها على حساب المستهلك العادي . وفي هذا نوع من العتاب الذي يدفعها أيضاً إلى اعادة النظر في التدابير البترولية .

د – لجأت الدول الصناعية الغربية إلى اظهار قضية فائض عائدات البترول في الدول العربية المنتجة له على الصفحات الأولى وذلك لدعم موقفها من قضية ارتفاع أسعار البترول ، ولكي تخلق عند العرب عقدة الذنب التي يستوجب التكفير عنها أن يعيد العرب هذه الأموال إلى الدول الغربية بصورة أو بأخرى .

٢ – تحليل أوجه الصراع بين الدول المنتجة للبترول والمجتمع الصناعي الغربي :

من الملاحظ أولاً أنه بينما تسيطر الدول المنتجة للبترول بطريقة مباشرة على العوامل التي تحركها في صراعها مع الغرب وهي في جملتها عوامل هجومية ذات أثر فعّال وسريع على صعيد المؤثرات الاقتصادية والسياسية ، نرى أن الغرب يلجأ إلى وسائل دفاعية يستطيع أن يتحكم في جزء منها بطريقة مباشرة ، أما الجزء الآخر فيعتمد على عنصر المناورة والإقناع وهي بجملتها لا تتخذ طابع الوسائل ذات الفعالية المباشرة والسريعة .

ان التهديد بخفض استهلاك البترول تدبير وقائي ليس أكثر ، وفي حال النجاح في تطبيقه فهو يخدم أهداف الدول المنتجة ويحقق غايتها من حيث مناداتها بالحد من استنزاف هذه الثروة من انماط استهلاكية مهدرة . كما أن وضع هذا التهديد حيز التنفيذ يستغرق الطويل من الوقت ويتطلب الكثير من العناء والألم بالنسبة إلى الشعوب المستهلكة للبترول حتى تعتاد نمط الاستهلاك الجديد المفروض عليها .

أما قضية التهديد بوقف تصدير المواد الغذائية إلى الدول المنتجة فهو بالاضافة إلى كونه غير قادر على أحكام حلقة المنع في التصدير وذلك لامكان البحث عن عناصر بديلة وهي متوفرة ان دفع الثمن العادل لها عن طريق الاستيراد المباشر أو غير المباشر . ثم أنه لا يخلق أية أزمة على المدى الطويل نظراً إلى قدرة البلاد العربية على الزراعة والتصنيع الزراعي التي تجعل بالامكان تجاوز هذه الأزمة خلال سنوات قليلة .

يضاف إلى هذا أن التهديد العربي المضاد عندئذ بتخفيض الانتاج أو المقاطعة الشاملة سيخلق بدوره أزمة في المواد الغذائية للدول الغربية نفسها لما للبترول من علاقة بالطاقة اللازمة للتصنيع الزراعي وبانتاج الأسمدة العضوية والمخصّبات الزراعية .

وتشكل مسألة المواد الغذائية والحدّ من الاستهلاك البترولي ذلك الجزء من التهديدات الذي يخضع مباشرة لسياسة الدول الصناعية الغربية . أما قضية التضخم المالي العالمي الذي يقود إلى انهيار الاقتصاد العالمي فتدخل في عداد الحملات النفسية ، وعلى كل دولة تشعر بهذا الخطر أن تدرأ نتائجه عنها بنفسها .

وقد لجأت الصحافة الغربية إلى ادخال عنصر جديد في جدلها حول انعكاسات ارتفاع أسعار البترول . ويعتمد هذا الجدل على القول بان ارتفاع أسعار البترول يشكل تهديداً جدياً ومباشراً للدول النامية لأنه يرفع ثمن عملية التنمية فيها إلى مستويات باهظة ان لم يوقفها تماماً . ويتوقع بعض خبراء البنك الدولي أن تكلف زيادة أسعار البترول الدول النامية غير المنتجة لـه ما يقرب من ١٠ بلايين دولار لتأمين حاجاتها من البترول للاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية وهذا ثمن مرتفع تدفعه البلاد النامية فقط لأن البلاد العربية رفعت أسعار البترول .

ومهما يقال في قضية التضخم المالي وتأثير أسعار البترول فيه فقد أصبح من المسلم به أن هذا التضخم هو من خصائص الأنظمة الاقتصادية الحـرة ، وان الاتجاهات التضخمية ما زالت تضغط على هذه الأنظمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بمعزل عن مستويات الأسعار البترولية . الا ان اجهزة الاعلام الغربي تصوّر القضية وكأنها لا تعتمد على شيء سوى أسعار البترول علماً بأن الارتفاع الذي حدث في الأسعار لا يساهم أكثر من ١,٥٪ من مجموع معدل التضخم الذي بلغ ١٤٪ في الولايات المتحدة و ٢٠٪ في بريطانيا .

والغريب في الأمر أن توجه هذه الدول اللوم كله في ظهور بوادر التضخم إلى أسعار البترول بينما تتجاهل الارتفاع الذي سببته المواد الغذائية والزراعيـة في أسعارها وبنسب تفوق ١٠٠٪ في معظم الأحيان ، كما تتجاهل الارتفاع

في الأجور العمالية فيها نتيجة ضغوط النقابات على أرباب العمـال للحصول على أجر أعلى لمواجهة معدلات التضخم قبل زيادة أسعار البترول .

والأكثر غرابة من كل هذا أن يوجه اللوم كله إلى البلاد المنتجة في أزمة التضخم مع أن الزيادة التي فرضتها الشركات المنتجة على الأسعار تفوق أضعاف الزيادة التي حصلت عليها الدول المصدرة . أي ان شركات البترول رفعت أسعار التسويق للمشتقات البترولية بنسب تفوق تلك النسبة التي فرضتها الدول المنتجة عـلى أسعار الخام مشاركة بذلك في اتجاهات التضخم السائدة في بلادها . فلماذا لا يوجّه اللوم إلى هذه الشركات بينما يوجّه بشدة إلى البلاد المنتجة ؟

ويختلف وقع زيادة أسعار البترول على الدول الصناعية باختلاف مصادر الطاقة فيها . فكلما زاد الاعتماد على مصادر داخلية خف تأثير ارتفاع الأسعار والعكس بالعكس . بالنسبة إلى الولايات المتحدة وكندا ، مثلاً ، اللتين تؤمنان الجزء الأكبر من حاجتهما إلى البترول من موارد داخلية ، كان الوقع عليهما أقل كثيراً منه على بريطانيا واليابان ، بالاضافة إلى أن ارتفاع أسعار البترول شكل حافزاً لعمليات التنقيب واستثمار الآبار الحدّية في الولايات المتحدة (أي الآبار التي تعذر الانتاج منها بسبب عدم تغطية الإيرادات تكاليف الاستخراج) .

وبينما بلغ العبء الإضافي على ميزان المدفوعات البريطاني ٧ بـلايين من الدولارات نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، بلغ في ايطاليا ٦,٧ مليون من الدولارات ، أما المانيا الغربية فلديها فائض من الأموال في ميزان المدفوعات يستطيع تحمل الأسعار الجديدة دون صعوبة . وتبقى اليابان ، الدولة الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار البترول لعدم وجود أية مواد أولية فيها ، ولاعتماد نمطها الصناعي على الطاقة المستوردة ، ولنمو استهلاكها البترولي بمعدلات قاربت معدل ارتفاع الدخل القومي .

على الرغم من تفاوت الأعباء عـلى الدول الصناعية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، والحملة الاعلامية المركزة التي تتهم العرب وبترولهم بالتسبب في التضخم الجـاري عالمياً ، فقد اعـترف المؤتمرون في (شاتودي شان سيرمان في

فرنسا) وهم وزراء مالية الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية واليابان وفرنسا وايطاليا بالاضافة إلى حكام بنوكها المركزية ، بأن التضخم العـالمي الحالي لا يرتكز على ارتفاع أسعار البترول ، اذ ان اتجاهاته كانت سائدة منذ سنوات طويلة إلا أن التغيرات التي طرأت على كلفة الطاقة أعطت اتجاهات التضخم زخماً جديـداً .

وقد يتساءل المرء : لماذا تترأس الولايات المتحدة الاميركية الحملة الغربية ضد البلاد العربية في محاولة لتخفيض الأسعار مع أنها :

أ - استفادت من ارتفاع الأسعار عن طريق تأمين حوافز اضافية لعمليات الاستخراج والتنقيب على أرضها .

ب - لم تتحمل من حيث العبء على ميزان المدفوعات سوى ربع ما تحملته موازين مدفوعات بلاد أوروبا الغربية واليابان .

ج - اعترفت في مؤتمر فرنسا بأن التضخم العالمي سبق زمنياً خطوات رفع أسعار البترول .

يكمن تفسير هذه الظاهرة في أسباب ذات طابع سياسي واقتصادي خلقتها الظروف الراهنة لكل من أوروبا الغربية والشرق الأوسط . فالولايات المتحدة تريد اعادة الاعتبار السياسي لنفسها بعد فشل سياستها الخارجية في الماضي ، وبعد ان استعادت دورها القيادي في المجال الاقتصادي والصناعي بعد ارتفاع أسعار البترول . وهي بالقدر الذي تحاول فيه التعايش سلمياً مع المعسكر الاشتراكي ، تحاول منع تغلغله وامتداده في اليابان وايطاليا لأن الأولى معرضة لهزات اقتصادية شديدة ان استمرّ ارتفاع أسعار البترول ، والثانية معرضة للانهيار الكامل وقد أصبحت على شفير الافلاس .

يضاف إلى هذا أن الولايات المتحدة الاميركية تعرف حقّ المعرفة أنها البلد الوحيد القادر على الضغط على اسرائيل للقبول بتنازلات لمصلحة العرب ، وهي بتقوية مركزها السياسي والاقتصادي تقوي من قدرتها التفاوضية مع العرب وبالتالي تحصل على أكبر قدر ممكن من المكاسب في مفاوضاتها البترولية معهم .

وانطلاقاً من المبادئ التالـية :

أ – أزمة الشرق الأوسط ومحاولات العرب ارغام اسرائيل على تطبيق القرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة ، دون اللجوء إلى حرب خامسة ،

ب – وقف الاتجاهات التضخمية التي تبيّن أن للبترول دوراً متواضعاً فيها ،

ج – تفكك حلف شمال الأطلسي وخصوصاً بعد حوادث قبرص الأخيرة في نهاية ١٩٧٤ ،

د – منع الانهيار الكامل واعلان الافلاس رسمياً في ايطاليا ،

هـ – تجنيب اليابان كارثة اقتصادية قد تؤدي بها إلى اللحاق بايطاليا لعدم استناد اقتصادها إلى مواد خام محلية ، ولاعتمادها الشديد عـلى البترول العربي ،

و – استعداد ألمانيا الغربية وفرنسا ، وهما الدولتان الأقوى في أوروبا الغربية ، لمد يد التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية لقيادة العالم الرأسمالي ،

انطلاقاً من هذه المبادئ بدأت الولايات المتحدة عملية شد الخيوط في مواجهتها مع العرب في معركة تخفيض الأسعار لتحقق بذلك مكاسب عديدة تبدأ بتسلم زمام القيادة العالمية سياسياً واقتصادياً ، وبتثبيت أقدام مصالحها في البلاد العربية عن طريق ارضائها بتنازلات تقدّم صورياً على حساب اسرائيل .

إلاّ ان المعسكر الغربي في تصعيده أزمة المواجهة مع الدول المنتجة للبترول لم يتخل عن مصالحه الاستغلالية الخاصة التي تعود عليه بالمنفعة المباشرة ، فقد أدخل في صراعه من أجل استغلال أفضل لثروة البترول قضية عائدات البترول المتراكمة والتي تفوق قدرة مالكيها على استيعابها .

ان الاعلام الغربي في حملته المركزة على قضية العائدات البترولية المتراكمة التي أطلق عليها تعبير الفائض (Surplus) يسعى إلى ترسيخ الأمور التالية :

أ – التركيز على الامكان المحدود للاستيعاب الذي تتمتع به اقتصاديات الدول المصدرة للبترول للانفاقات التثميرية .

ب – نتيجة ارتفاع الأسعار وما يتبعه من تزايد المداخيل البترولية ، ونظراً إلى

عدم قدرة البلاد المصدرة على استثمار هذه المداخيل كلياً في مجالات انمائية محلية ، تترتب لديها مبالغ طائلة من الأموال المجمدة بشكل سائل أو أرصدة مصرفية . وقد قدر دخل البلاد العربية مجتمعة من البترول سنة ١٩٧٤ بنحو ٦٠ بليون دولار أميركي (البليون ألف مليون) .

ج – اظهار البلاد المصدرة للبترول بمظهر الدول الغنية اقتصادياً الأمر الذي يلزمها بمساعدة دول العالم الأخرى النامية والصناعية على حل مشاكلها الاقتصادية .

د – نتيجة عجز البلاد المصدّرة عن استيعاب مداخيلها البترولية ، يجب إيجاد السبل الأفضل لاستثمار هذه الأموال وخصوصاً لأن امتلاكها يشكل خطراً على الاقتصاد العالمي إذا أسيء استعمالها فهي تكفي أن تعطي مالكيها القدرة على خلق هزّات مالية ومصرفية ان هي تحولت من بلد إلى آخر أو من عملة إلى أخرى . وهي فوق هذا كلّه تكفي لأن يمتلك العرب أسهماً في أكبر شركات العالم الصناعية والتكنولوجية التي يعتمد عليها اقتصاد المجتمع الصناعي وأمنه القومي .

ويبقى أمر آخر لا تجرؤ الصحافة الغربية على ذكره علناً ، وهو أن هذه الأموال تشكل ما دفعته البلاد الصناعية ثمناً لاستيرادها البترول ويشكل في نظرها مجالاً جديداً لاستغلال الثروة البترولية في صيغتها المالية ، أي استغلال البترول كمادة خام أولية واستغلال عائدات البترول .

وانطلاقاً من هذه المعطيات التي تمثل وجهة النظر الغربية ، تهافتت الوفود الرسمية وغير الرسمية على منطقة شبه الجزيرة العربية في محاولات منها للحصول على قروض واستثمار لبلادها لآجال طويلة وفوائد متدنية لا تعادل معدلات التضخم السائدة في الاقتصاد الغربي ، هذا بالاضافة إلى تشجيع المسؤولين العرب على شراء سندات حكومية تمتد فترة تسديدها ستة أشهر أو أكثر .

وقد أوردت صحيفة الفاينانشال تايمز البريطانية الصادرة في ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٤ ما مفاده أن المملكة العربية السعودية اشترت سندات حكومية أميركية غير قابلة

للتداول بما قيمته ٣٥٠٠ مليون دولار أميركي ، وانها ستوظف في سندات مماثلة مبلغاً اضافياً قدره (١٥) بليون دولار أميركي .

وتدل بعض الإحصاءات على أنه خلال النصف الأول من سنة ١٩٧٤ قدرت التوظيفات العربية في الخارج بنحو بليون دولار كل أسبوع ، وأنها قد بلغت نحو ٤٥ بليون دولار في نهاية ١٩٧٤ . كما أشارت تقارير البنك المركزي البريطاني إلى أن موجودات دول الشرق الأوسط في بريطانيا بلغت ٣٤٥٦ مليون جنيه استرليني في مارس ١٩٧٤ . كما تبلغ الاستثمارات المقدرة في الولايات المتحدة الأميركية بنحو ٢٥ بليون دولار .

ومن ناحية ثانية قدرت توظيفات الدول المصدرة في البلاد العربية بنحو ٥ بلايين دولار ، كما قدرت توظيفاتها في البلاد النامية غير العربية بنحو ٥ بلايين دولار أيضاً .

وإذا حسبنا أن التوظيفات في العالم الصناعي الغربي قد بلغت في نهاية سنة ١٩٧٤ نحو ٤٠ بليون دولار نجد أنها ستشكل نحو ٦٦٪ من مجموع المداخيل البترولية للدول العربية ، بينما تبلغ الاستثمارات في الدول العربية نحو ٨٪ فقط من المداخيل البترولية المقدرة لسنة ١٩٧٤ .

ترينا الأرقام أعلاه أن الدول المصدرة للبترول لا تظهر من الوعي السياسي بقدر ما تظهر من الوعي البترولي . فالكونغرس الأميركي لا يزال يقدر شهراً بعد شهر القروض لدولة اسرائيل لمساعداتها على التغلب على أزمتها الاقتصادية الخانقة وعلى بناء قوتها العسكرية التي لم تستعمل حتى الآن إلا في حروب ضد العرب . وقد توج (انحيازه) بالغاء مطالبته بقرض قيمته ٥٠٠ مليون دولار كان قد أعطي لاسرائيل واعتباره مساعدة ضمن مساعدات الولايات المتحدة الخارجية . وبهذا تكون الأمة العربية كمن يسلم عنقه لخصمه وينتظر رحمته .

وهنا نطرح السؤال التالي : هل تتبع الدول المصدّرة للبترول أفضل السبل في استثمار مداخيلها البترولية ؟ وإن كان الجواب نفياً فما هي السبل الأفضل لانفاق ما دعي بالفائض المالي ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب أن أوضح أن كلمة « فائض » لا تمثل في الحقيقة الواقع الصحيح للمداخيل البترولية كما أنها شيء نسبي لا يجوز القبول به كالتعبير الأفضل الذي يمثل الوضع المالي للدول المصدرة للبترول ، وقد سبق أن أوضحت هذا الأمر في الفصل الأول .

كذلك لا يجوز القبول بالمنطق القائل أنه إذا كانت للبلاد المصدرة للبترول قدرة محدودة على استيعاب الرساميل فهذا يعني ضيق البلاد العربية جمعاء في المجالات الاستثمارية ، وحتمية توجه هذه الرساميل إلى المجتمعات الغربية . فالمسح الاقتصادي الشامل ، صناعياً وزراعياً ، للبلاد العربية المنتجة وغير المنتجة للبترول ليس متوفراً حتى الآن ، والدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول لم تبرمج انفاقها الانمائي بحسب المداخيل المتحققة ، الأمر الذي أوجد لديها التراكمات المالية .

وانطلاقاً من مبدأ الاعتراف بوجود أرصدة مالية ضخمة في الدول المصدرة للبترول نستطيع أن نقسم استثمار هذه الأرصدة إلى مراحل ثلاث :

أولا : التنمية الذاتية :

ونعني بهذا شروع البلاد المنتجة للبترول ببرامج انمائية شاملة على مختلف المستويات المحلية :

أ – المستوى الاقتصادي :

ويشكل قطاع الزراعة من حيث استصلاح الأراضي وتأمين الري والأساليب الحديثة في استثمار الأرض . وقطاع الصناعة من حيث اختيار الصناعات التي تتميز « بالأفضلية المقارنة » مع مثيلاتها في الدول الأجنبية والمتعلقة بالبترول بصورة مباشرة أو غير مباشرة . هذا بالاضافة إلى تطوير المؤسسات المالية والمصرفية اللازمة بحيث تصبح على مستوى كاف من الإعداد والتأهيل لتوجيه الاستثمارات نحو عمليات داخلية تلغي الدور الذي

تمارسه المصارف الأجنبية أو الوطنية تحت ادارة أجنبية من تحويل الأموال والاستثمارات إلى الخارج والتي تتجنب قدر المستطاع المساهمة في عمليات التوظيف الداخلي والعربي بصورة عامة .

ب – البناء التأسيسي :

ويعني هذا ضرورة الإسراع في انشاء البناء التأسيسي في البلاد المنتجة مع كل ما يشتمل عليه من طرق مواصلات وموانئ ومرافق عامة ، كما سبق أن شرحت ذلك في الفصل السابق .

ج – التثمير البشري والتربوي :

اعداد الأجيال الصاعدة إعداداً ثقافياً وفنياً على المستوى المهني والتكنولوجي المعقد ، لازالة الاختناقات البشرية الحاصلة في البلاد النامية نتيجة تخلّف العنصر البشري فيها .

ثانيا : التنمية العربيـة :

لا حاجة إلى توضيح فوائد التكامل الاقتصادي العربي وضرورته لتجعل للأمة العربية وزناً عالمياً بين الأمم بمقدرات اقتصادية وجغرافية وبشرية ضخمة .

ان البلاد العربية لا تزال ترزح في أغلال التخلف ، ويعاني اقتصادها نقصاً في الرساميل الضرورية للتنمية نتيجة عدم وجود البترول فيها واكتظاظها بتجمعات بشرية وتوجيه أجزاء كبيرة من ميزانياتها نحو المجهود الحربي ، فمن واجب البلاد العربية المنتجة للبترول أن توجه توظيفاتها نحو شقيقاتها العربية في الدرجة الأولى ، ضمن مخطط مدروس يشتمل على الضمانات المطلوبة لرأس المال البترولي . وهذا ما يعود بالفائدة على الأقطار العربية غير المنتجة للبترول كما أن نموها الاقتصادي ينعكس ايجابياً على البلاد المنتجة والمصدرة للبترول من حيث

تنشيط المشاريع وزيادة التبادل التجاري واتساع السوق والتخصص في العمل والانتـاج .

وما يقال عن انشاء البناء التأسيسي في شبه الجزيرة العربية مثلاً يقال بالتشديد نفسه عن ضرورة توجيه التراكمات المالية المترتبة على تصدير البترول نحو انشاء واستكمال هذا البناء في الدول العربية جمعاء ، الأمر الذي يسهل حركة الانتقال الجغرافي للسلع ، ولليد العاملة والخبرات ، ويتيح أفضل الفرص للاستثمارات الصناعية والزراعية والتعدينية ويزيد من تكامل الأسواق العربية وقرب بعضها من بعض .

بالاضافة إلى ما تقدم ذكره فان التثمير في العنصر البشري العربي يعتبر اليوم أكثر من ضروري لأنه يشكل الأساس الذي تبنى عليه أية عملية انماء فعلي ، كما أن انشاء مراكز الأبحاث والتدريب العلمي على مختلف المستويات يعطي التطور الاقتصادي العربي مزيداً من القوة والدفع الذاتي .

ثالثـا : الاستثمارات الخارجية الأجنبية :

قد يكون من المفيد أن تمتلك البلاد العربية بعض المؤسسات الصناعية والعلمية والاعلامية الأجنبية للاستفادة من خبرتها وأبحاثها المتقدمة ولمحاربة أبواق الدول المستغلة في عقر دارها وبالسلاح عينه الذي تحاربنا به .

أما الاحتفاظ بالأرصدة المالية في مصارف أجنبية ، وبعملات صعبة ، فانه يعرض الثروة العربية لزوال جزء كبير منها بمجرد إعلان إحدى هذه الدول عن تخفيض في قيمة عملتها . هذا عدا عن بقاء هذه الثروة تحت سيطرة البلاد الصناعية التي تستطيع تجميد الأرصدة العربية ساعة تشاء بمنع المصارف والمؤسسات المالية من تحويل الأرصدة لأصحابها بحجة حماية الاقتصاد المحلي والعالمي من خطر الإفلاس أو الانهيار . وفي التاريخ الحديث أكثر من حادثة تشهد على هــذا .

خلاصة واستنتاج :

لا شك أن الصراع بين الدول المنتجة للبترول وبين المجتمعات الصناعية الغربية لا يزال في بدايته . إلا أن وحدة الارادة السياسية والاقتصادية العربية ، كافية لكي تجعل الغرب يعيد النظر في حساباته وتقديراته ، ويزن الأمور بمنظار جديد ، يقوم على التعامل من مراكز متساوية في القوة وعلى أسس علمية وموضوعية لا على أسس استغلالية واستنزاف غير مشروع .

وعلى البلاد العربية حتى تصل إلى مبتغاها من السيطرة الكاملة على ثرواتها ومقدراتها ومصيرها أن تبذل مزيداً من الجهد في التعاون والتنسيق وتجاوز التباينات في وجهات النظر لأنه إذا كانت المصالح الغربية متعددة الأوجه والمطامع فالمصلحة العربية واحدة لا تتجزأ .

ان الدول العربية اليوم بحاجة إلى جهد اعلامي واسع ومنسق ليكشف الضلال الذي تتمادى فيه الدول الصناعية المتقدمة ، وليقوم بعملية غسل دماغ معاكس لعملية غسل الدماغ التي تقوم بها أجهزة الاعلام الغربية .

القسم الثاني

الفصل الخامس دراسة وتحليل للتفاعلات القائمة حول أسعار البترول الخام .

الفصل السادس مخطط كيسنجر للطاقة يهدف إلى استمرار السيطرة الامريكية عبر شركاتها على موارد البترول .

الفصل السابع استعادة الملكية البترولية بين المد والجزر .

الفصل الثامن كيف نواجه الموقف البترولي الجديد بعد الدعوة إلى خفض الاستهلاك والأسعار في الدول الصناعية ؟



الفصل الخامس

دراسة وتحليل للتفاعلات القائمة حول اسعار البترول الخام .

تمهيد :

تسارعت الأحداث على الصعيد البترولي في الفترة الأخيرة الممتدة منذ أوخر سنة ١٩٧٣ إلى درجة بات من الصعب معها استيعاب كل الحقائق والتطورات في آن واحد اللهم إلا حقيقة واحدة وشاملة تقول : « بدأت شمس الدول المنتجة بالبزوغ » .

سأقصر البحث في هذا الفصل على قضية أسعار البترول الخام لما لها من تأثير عميق في مجرى الحوادث السياسية الاقتصادية عربياً ودولياً ، لا سيما وأنها أصبحت محور الحديث في الأندية والجمعيات الدولية وموضوع المفاوضات الأساسي في القضايا الاقتصادية .

وفي اعتقادي أن قضية الأسعار هي أكثر قضايا البترول حساسية وأهمية في البنية الحالية لهذه الصناعة لأن امكان تحرك الغرب في هذا المضمار محدود من حيث اصطدامه بارادة الدول المنتجة والوعي الصحيح لأهمية الثروة البترولية . فبامكان الدول المستهلكة أن تحدد استهلاكها من الطاقة البترولية ضمن معطيات اقتصادياتها ، وأن تسعى لتطوير مصادر جديدة للطاقة وذلك خلال فترة من الزمن . إلا أنها لا تستطيع تأجيل دفع ثمن البترول الضروري لاستمرارها في الحياة وفي التطور .

وعلى الرغم من أهمية أسعار البترول الخام في تحقيق المداخيل المرتفعة

للدول المنتجة برزت تغيرات جديدة لمستويات الأسعار تنطلق من فهم ديناميكي للتطورات الاقتصادية العالمية وللسياسية القومية تتمثل في الوعي السليم لأوضاع الشركات البترولية المستغلة وأوضاع الطاقة ومصادرها ، وللحقوق العادلة للدول المنتجة ، بالاضافة إلى استيعاب عمليات الاستنزاف للثروات الوطنية من مختلف جوانبـها .

ويكشف تطور الأسعار الأخيرة للبترول الخام عن روح جديدة تتحلى بالعلم والشجاعة طالما طالبنا بها وتحدثنا عنها باسهاب في مناسبات عديدة ، مطالبين الدول المنتجة بتبنيها . وإذا كانت العاطفة لا تحرك العقل إلاّ نتيجة صدمة تتعرض لها ، فالأمة العربية المشبعة بالعاطفة واجهت قدرها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي شكلت لها الصدمة المطلوبة وكأن صدمات ١٩٤٨ - ١٩٥٦ و ١٩٦٧ لم تكن كافية .

والغريب في الأمر أن الدول الصناعية الغربية لا تحاول ولا تريد أن تفهم أن ما كان سهلاً عليها في الماضي من الاستغلال والمراوغة أصبح الآن من الأساليب المكشوفة التي لا يمكن الاستمرار فيها ، وهي بهذا كمن يعتبر كبوات الأمم مسألة تاريخية مستمرة . وكأنها بذلك لا تريد أن تعترف بان الديناميكية هي رائد العصر ولا مجال للأمم الراكدة في العيش الكريم . وهذا الأمر يسعد قلوبنا بقدر ما يغمرها بالأسى . فان امتلأت قلوبنا بالسعادة فانما مرد ذلك إلى أن الدول المنتجة بدأت تنهج الطريق الذي ستجد فيه ذاتها في النهاية . أما أن غمر قلوبنا الأسى فلكوننا اكتشفنا مدى تقصيرنا في الماضي في أمور بدت الآن غاية في الواقعية والسهولة بعد تحقيقها .

١ - لمحة تاريخية حول تطور أسعار البترول الخام :

يتميز تاريخ أسعار البترول الخام بظاهرة الاستغلال الذي مارسته الشركات البترولية للدول المنتجة . وقد أدى هذا الاستغلال إلى خلق تطورات مهمة على الصعيد البترولي تجلت في تكتل الدول المنتجة للدفاع عن حقوقها كمرحلة أولى ،

ثم الانتقال إلى تحقيق المكاسب في مرحلة ثانية . ولم تخل هذه التطورات من محاولات الشركات المستمرة ومناوراتها لطمس الحقائق واظهار نفسها بمظهر المظلوم للحفاظ قدر الامكان على وضعها الاستغلالي ولعدم دفع الدول المنتجة إلى مزيد من الوعي والمطالبة بحقوق مشروعة لها .

ونستطيع تقسيم تاريخ أسعار البترول الخام إلى مراحل ثلاث أساسية تفصل ما بينها حوادث على قدر كبير من الأهمية :

المرحلة الأولى : فترة ما قبل سنة ١٩٦٠

نتيجة التثميرات الضخمة التي تحتاجها الصناعة البترولية في كل مجالاتها استطاعت قلة من الشركات أن تستثمر أموالها في هذا القطاع وبالتالي نشأت الصناعة البترولية على أساس أوليغوبولي (Oligopolistic) ، أي قلة من الشركات تسيطر على العرض (Supply) مع وجود مجموعة من الشركات الهامشية المماثلة (أصطلح على تسميتها الشركات المستقلة–أي خارجة عن سيطرة الشركات الكبرى) .

ومن طبيعة الأسواق الأوليغوبولية (أي احتكار القلة) أن يتفق الكبار فيها على سياسة أسعار موحدة لالغاء امكان التنافس فيما بينهم لئلا يؤدي ذلك إلى إفلاس بعضهم (Cut-Throat Competition) أو تردي أحوالهم المالية .

لقد سيطرت شركة ستاندرد أويل وما تفرع منها من شركات على معظم الأنابيب ومعامل التكرير وشبكات التوزيع داخل الولايات المتحدة في العشرينات من هذا القرن . ونتيجة تعدد أوجه النشاطات البترولية هذه لم تشعر شركة ستاندرد أويل بالحاجة إلى امتلاك المزيد من آبار البترول . إلاّ ان هذا لم يمنعها من اعلان الأسعار التي تعتزم على أساسها شراء الخامات البترولية لتكررها وتوزعها في الأسواق الاستهلاكية . وقد كانت هذه الأسعار بداية فكرة الأسعار المعلنة (Posted Prices) التي لا نزال نعانيها حتى يومنا هذا .

وبعد سنة ١٩٢٠ وضعت لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة

نظاماً جديداً لأسعار الخامات المنتجة خارج الولايات المتحدة دعته « أسعار الخليج زائد » (Gulf Plus Pricing System) (الخليج المكسيكي) أي أن أسعار الخامات مهما كان مصدرها تساوي أسعار الخامات المعلنة في خليج المكسيك زائد تكاليف الشحن والتأمين من مصدر الانتاج إلى مراكز التفريغ . وقد كانت الأسعار المعلنة آنذاك تشكل أسعاراً ثابتة حقيقية بخلاف ما تمثله الآن .

كان من السهل تطبيق نظام الأسعار هذا لأن صادرات الشرق الأوسط من الخامات لم تكن تمثل سوى ١٠٪ من مجموع تجارة البترول في العالم سنة ١٩٣٠ ، و ١٧٪ سنة ١٩٣٨ .

بقي هذا الوضع من حيث مساواة الأسعار في مركز التفريغ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث انتقلت منطقة الشرق الأوسط من مركز ثانوي كمصدر للبترول إلى مركز مهم جداً لأنها تملك الجزء الأعظم من الاحتياطي العالمي . أضف إلى هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد استنزفت الكثير من مخزونها البترولي .

وفي سنة ١٩٤٨ بلغ ثمن البرميل الواحد للبترول الخام من الشرق الأوسط ٢,٢٢ دولار أمريكي ، وبما أن كلفة الاستخراج شكلت آنذاك ١٧ سنتاً للبرميل ، وكان نصيب حكومات الدول المنتجة ٤ شلنات للطن أي ٢١ سنتاً ، فقد حققت الشركات ربحاً بلغ ١,٨٤ دولار في البرميل الواحد .

إلاّ ان هذا المستوى لأسعار الخامات لم يدم طويلاً اذ خفض في شهر يوليو ١٩٤٨ إلى ٢,٣ دولار للبرميل في رأس تنورة ، و ١,٩٧ دولار للبترول الكويتي . ثم تبع ذلك تخفيض آخر في أبريل ١٩٤٩ بحيث أصبح المعدل ١,٨٨ دولار للبرميل من الخام السعودي ، و ١,٨٢ دولار للبرميل من البترول الخام الكويتي . وفي يوليو ١٩٤٩ أعلنت شركة غولف أويل سعر الخامات في الخليج العربي على أساس ١,٧٥ دولار للبرميل وذلك كما يلي :

سعر البرميل المنتج من ولاية تكساس الغربية	٢٤٤ سنتاً
كلفة نقل البرميل الخام من تكساس إلى خليج المكسيك	٣١

كلفة نقل البرميل من خليج المكسيك إلى نيويورك	٢٥
ثمن برميل البترول الخام في نيويورك	٣٠٠ سنتاً
كلفة نقل البرميل من رأس تنورة إلى نيويورك بالاضافة إلى رسوم الاستيراد وعلاوات التسويق	١٢٥ سنتاً
السعر الجديد لبترول الشرق الأوسط تحميل رأس التنورة	١٧٥ سنتاً

وبعد الحرب الكورية ، حين كان الاتجاه السائد يميل إلى انخفاض مستويات الأسعار ، سارعت الشركات المنتجة إلى رفع أسعار البترول الخام بنسب تتراوح بين ٢٥ – ٣٠ سنتاً للبرميل الواحد علماً بأن العرض فاق الطلب للبترول آنذاك بنحو ٢٠٪ في أوروبا الغربية . وقد كان في هذه الزيادات تدعيماً للبترول الأمريكي الذي واجه منافسة شديدة من البترول العربي على شواطئ أمريكا نفسها .

وأثر اغلاق قناة السويس سنة ١٩٥٦ ، واضطرار الناقلات إلى الدوران حول أفريقيا مروراً برأس الرجاء الصالح ، ارتفعت أسعار البترول الخام بمعدلات تراوحت بين ١٣ سنتاً و ٤٥ سنتاً للبرميل الواحد .

إلا ان اعادة فتح قناة السويس والإجراءات الأميركية سنة ١٩٥٩ الخاصة بالحد من الاستيراد من الخارج ، وظهور مراكز جديدة للانتاج في شمال أفريقيا ، وتطوير بعض دول أمريكا اللاتينية لانتاجها مما جعلها تستغني عن جزء كبير من مستورداتها ، أضف إلى هذا نشاط الشركات المستقلة التي بلغ عددها آنذاك نحو ١٩٠ شركة من حيث توجهها إلى أسواق أوروبا بعد أن أقفلت في وجهها أسواق الولايات المتحدة ومزاحمة الشركات الكبرى ، كل هذه العوامل مدعومة بانخفاض أجور النقل نتيجة تطور الناقلات من حيث الحجم والعدد ، أدت إلى فرض حسومات من الأسعار المعلنة بلغت نحو ٨٠ سنتاً للبرميل الخام في بعض الأحيان ، وقد أدت هذه الحسومات بدورها إلى تخفيض في الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط تراوح بين ١٠ – ١٨ سنتاً للبرميل سنة ١٩٥٩ .

ازاء استمرار الحسومات من الأسعار المعلنة التي تعتمد عليها مداخيل الحكومات

المنتجة أعلنت الشركات تخفيضاً ثانياً في أغسطس ١٩٦٠ تراوح بين ١٠ — ٢٠ سنتاً للبرميل الواحد .

وجدير بالذكر أنه في الفترة الممتدة من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٥٠ كانت اتفاقيات الامتياز تقوم على أساس الريع ، أي المبلغ المقطوع على كل طن انتاج . إلا أنه منذ سنة ١٩٥٠ ظهرت اتفاقية المناصفة في الأرباح المعتمدة على مستوى الأسعار بعد حسم جميع المصروفات . وانطلاقاً من أهمية أسعار البترول الخام لاحتساب الأرباح حيث اعتمد بعض الدول على الأسعار المعلنة وبعضها على الأسعار المتحققة ، ظهر مبدأ تثبيت الأسعار المعلنة سنة ١٩٥٢ في الاتفاق المعقود بين العراق وشركة الاي.بي.سي ثم تبعتها ايران والكويت علماً بان اختيار مستوى السعر اتخذ من قبل الشركات بمعزل عن البلاد المنتجة .

المرحلة الثانية : ولادة الأوبك حتى اتفاق طهران في ١٤ فبراير ١٩٧١

أدى خفض الأسعار المعلنة في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ من قبل الشركات وحدها دون الرجوع إلى البلاد المنتجة إلى تخفيض الأسعار المعلنة من ٢,٠٩ دولار إلى ١,٨٠ دولار مما خفض حصة الدول المنتجة إلى ٨٠ سنتاً من كل برميل .

وتنادت عدة دول منتجة ومصدرة للبترول في سنة ١٩٦٠ إلى تأسيس منظمة تضم الدول المنتجة والمصدرة للبترول (الأوبك) لتوحيد كلمتها وجهودها كي تقف في وجه الشركات البترولية وتمنعها من الاستمرار في استغلالها وجشعها . وهكذا ولدت (الأوبك) يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بمبادرة من المملكة العربية السعودية وفنزويلا وبتعضيد من العراق والكويت وايران (الدول الخمس المؤسسة) ثم انضمت إليها قطر وأبو ظبي وأندونيسيا وليبيا ونيجيريا والأكوادور (والغابون كعضو مساعد) واعترفت الأمم المتحدة بالأوبك كمنظمة حكومية . ويزيد انتاجها حالياً على أكثر من ٣٠ مليون برميل يومياً أو ما نسبته ٥٦٪ من مجموع الانتاج العالمي . كما بلغت صادراتها من البترول نحو ٨٨٪ من تجارة البترول في العالم . ويبلغ احتياطي الأوبك من البترول الخام ثلثي احتياط العالم المعروف

القابل للاستخراج .

والواقع أن الأوبك لم تستطع أن تحرز نجاحاً على صعيد الأسعار سوى تجميدها في الفترة الممتدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ على المستوى الذي كانت عليه في أغسطس ١٩٦٠ . وقد يعود هذا إلى المحاولات المضنية التي قامت بها الأوبك لترسيخ وجودها كمنظمة بترولية عالمية ،الأمر الذي منعها من القيام بخطوات ايجابية على صعيد الأسعار . وقد كان مستوى الأسعار المعلنة لبعض بترول الأوبك سنة ١٩٧٠ ينقص بنسبة ١٧٪ عما كان عليه سنة ١٩٤٨ ونحو ١٣٪ عما كان عليه سنة ١٩٥٧ . وبقي السعر المعلن « للبترول السعودي الخفيف » ١,٨٠ دولار للبرميل وحصة الحكومات المنتجة منه نحو ٨٠ سنتاً فقط من كل برميل .

ثم وقّعت الشركات والحكومات المعنية اتفاقية طهران في ١٤/٢/١٩٧١ واتفاقية طرابلس في ٢٠/٣/١٩٧١ مما أدى إلى :

أ – رفع الأسعار المعلنة لجميع الخامات بمبالغ تراوحت بين ٣٥ سنتاً و٩٠ سنتاً للبرميل الواحد .

ب – رفع الضريبة على صافي مداخيل الشركات العالمية من ٥٠٪ إلى ٥٥٪

ج – تعويض الدول المصدرة من الانخفاض في القوة الشرائية للدولار حيال العملات الأخرى .

د – زيادة الأسعار المعلنة ٢,٥٪ سنوياً لمواجهة التضخم المالي .

هـ – تحديد الحد الأدنى لنسبة المشاركة بـ ٢٥٪ من كل امتياز في الخليج على أن تزيد هذه النسب في المستقبل .

و – اخضاع مستوى الأسعار المعلنة والأسعار المرشدة إلى الضريبة للمفاوضات الثنائية بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة وبين الشركات من جهة أخرى .

وعلى الرغم من نجاح الدول المفاوضة في اتفاقية طهران في تحقيق بعض الخطوات الايجابية إلا أنه ليس باستطاعتنا اعتبارها من المكاسب التي حصدتها الدول المنتجة اذ أن أسعار البترول الخام نشأت على مستويات مجحفة بحق الدول المصدرة ولم تتزايد على الرغم من معدلات التضخم العالمي وانخفاض القيمة الحقيقية

للمداخيل البترولية بالاضافة إلى أن الزيادات التي حصلت عليها الدول المنتجة في الأسعار المعلنة ونسبة الـ ٢,٥٪ للتعويض من التضخم لم تحقق العدالة المنشودة في تقييم سعر البترول الخام إذا ما قورنت مداخيل الدول المنتجة ، التي تتعرض ثروتها البترولية للاستنزاف ، بما كانت تحققه الشركات البترولية ولا تزال من أرباح ضخمة في صناعة البترول .

وفي أول يونيو ١٩٧١ بلغ السعر المعلن « للبترول السعودي الخفيف » ٢,٢٨٥ دولار وبلغت حصة الحكومة منه ١,٣٢٥ دولار أي نحو ٥٨٪ . وفي يناير ١٩٧٢ كان السعر المعلن ٢,٤٧٩ دولار للبرميل وبلغت حصة الحكومة منه ١,٤٤٨ دولار للبرميل ، أي ٥٨٪ أيضاً . وفي أبريل ١٩٧٣ بلغ السعر المعلن ٢,٧٤٢ دولار للبرميل وحصة الحكومه منه ١,٦٠٧ دولار للبرميل . وفي أكتوبر ١٩٧٣ كان السعر المعلن ٣,٠١١ دولار للبرميل وحصة الحكومة منه ١,٧٧٠ دولار للبرميل .

المرحلة الثالثة : قرار ١٦ أكتوبر وما بعده :

لم تفعل منظمة الأوبك العجائب في قرارها الذي اتخذته في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، بل قررت رفع السعر المعلن إلى ٥,١٧٦ دولار للبرميل محققة بذلك دخلاً يعادل ٣,٠٨٣ دولار من البرميل للحكومة ، أي بزيادة ٧٤٪ على المستوى في أول أكتوبر ١٩٧٣ .

وبعد ذلك بنحو شهرين اتخذ مؤتمر طهران المنعقد في ٢٣/٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ قراراً تاريخياً آخر برفع السعر المعلن مرة ثانية إلى ١١,٦٥١ دولار للبرميل ، وقد أدى هذا القرار بدوره إلى رفع حصة الحكومات إلى نحو سبعة دولارات من كل برميل تنتجه شركات البترول .

وقد يبدو من المفيد هنا أن نحاول شرح كيفية احتساب حصص الحكومات على أساس السعر المعلن وكلفة البترول الخام :

في أول يناير ١٩٧٤ كان السعر المعلن « للبترول السعودي الخفيف (Arabian Light) ١١,٦٥١ دولار للبرميل .

١ – السعر المعلن :	١١,٦٥١ دولار للبرميل
٢ – كلفة الانتاج :	١,١٠٠
٣ – الريع (١٢,٥٪ على السعر المعلن) :	١,٤٥٦
٤ – الربع المقدر (١ – ٢ – ٣ = الربح المقدر على أساس السعر المعلن :	١٠,٠٩٥
٥ – ضريبة الحكومة (٤ × ٥٥٪) الربح × معدل الضريبة :	٥,٥٥٢
٦ – مجموع ما تأخذه الحكومة (٣ + ٥) الريع + الضريبة :	٧,٠٠٨
٧ – كلفة الخام بعد دفع الضريبة (٢ + ٦) = كلفة الانتاج + حصة الحكومة :	٧,١٠٨
٨ – سعر اعادة شراء حصة الحكومة المنتجة (٩٤,١٪ من السعر المعلن) :	١٠,٩٦٤
٩ – معدل ما تأخذه الحكومات*	٩,٣٢٢
١٠ – كلفة البرميل الخام للشركات على أساس اعادة شراء كامل حصة الحكومات (٩ + ٢) :	٩,٤٢٢

بعد إلقاء نظرة شاملة إلى تطور أسعار البترول تتضح لنا الأهمية التي اكتسبها السعر المعلن بعد ادخال مبدأ المناصفة في الربح كأساس للدخل الحكومي من البترول . وبالتالي هناك أهمية قصوى للفريق الذي له الحق في تحديد مستوى الأسعار المعلنة . ولا شك أن انتقال هذا الحق من الشركات إلى الدول المنتجة يعد نصراً عظيماً وأساسياً .

* (١٠,٩٦٤ – ١٠و٠) × ٦٠٪ حصة المشاركة = ٦,٥١٩
٧,٠٠٨ × ٤٠٪ (حصة الشركات في المشاركة = ٢,٨٠٣

٩,٣٢٢ دولار للبرميل

٢ – مناقشة وتحليل :

عندما كانت البلاد المنتجة تطالب بحقوق مشروعة لها في الماضي ، كانت تثور ثائرة الشركات وتهدأ على اعتبار أن ما تطالب به الدول المنتجة لا يمس سوى القشور المتعلقة بصناعة البترول . ولكن يبدو أن ثائرتها التي قامت لم تقعد حتى الآن ، وذلك بعد أن حرمت حق تقرير مستوى السعر المعلن وخصوصاً بعد رفعه من قبل الحكومات إلى مستوى بلغ ١١,٦٥١ دولار للبرميل سنة ١٩٧٤ .

ونظراً إلى ذكاء الشركات الكبرى ومراوغتها فقد أثارت في وجه الدول المنتجة عدة حملات ومعارك رئيسية مباشرة ، وجانبية ، بغية تحقيق أمور عديدة أهمها :

أولا : إلهاء الدول المنتجة والمستهلكة عن مستويات الأرباح التي تحققها الشركات قبل رفع الأسعار المعلنة وبعدها .

ثانيا : محاولة قطع الطريق على الدول المنتجة كي لا ترفع الأسعار المعلنة إلى مستويات جديدة تفوق المستويات الحالية .

ثالثا : تأليب الرأي العام العالمي ضد العرب واظهارهم كمجموعة جشعة لا تبغي سوى المال والثراء على حساب جميع المستهلكين وخصوصاً الدول النامية .

أما الحملات المغرضة الظالمة التي أثارتها الشركات الكبرى في وجه الدول المنتجة فيمكننا تلخيصها بالأمور التالية :

أولا : تدمير الاقتصاد العالمي :

ويشمل هذا التعبير القضايا الاقتصادية المطروحة حول تسبب البترول في التضخم العالمي في أسعار السلع الصناعية والزراعية ، وتحميل موازين مدفوعات الدول المستهلكة أعباء اضافية تزيد من الصعوبات التي تتخبط فيها حالياً . وستؤدي هذه الأمور إلى تقليص حجم الطلب والتصدير ، وبالتالي إلى انخفاض الانتاج والركود الاقتصادي في النهاية مع ما لهذا من انعكاسات سلبية على معدلات التنمية والنمو الاقتصادي . ولا شك في أن أية هزة اقتصادية في عصرنا هذا

ستؤدي بالمؤشرات الاقتصادية إلى مستويات منخفضة لم يشهد العالم مثلها من قبل .

ثانيا : التراكمات المالية لدى الدول المنتجة :

أصبحت لدى الدول المنتجة تراكمات مالية تفيض عن حاجاتها الاستهلاكية والانمائية نتيجة ارتفاع عائداتها من حصة الشركات في الانتاج (على حد تعبيرها) إلى ٧ دولارات للبرميل ، ومن تسويقها لبترول المشاركة بأسعار تقارب ٩٣٪ من السعر المعلن . فلماذا الطمع من قبل هذه الدول ما دامت تملك من المال ما لا قبل لها بانفاقه ؟ .

ثالثا : السوق متخمة بالبترول والطلب في ركود وانخفاض :

لماذا هذا الجشع من قبل حكومات الأوبك ورفع أسعار البترول دون أي مبرر اقتصادي في حين أن العرض يفوق مستويات الطلب الآخذة في الانخفاض ؟

رابعا : قصر عمر البترول كمصدر للطاقة :

ان التدابير التي تتخذها منظمة الأوبك فيما يتعلق بالأسعار ، وما تؤدي اليه على صعيد الدول المستهلكة ، ستضطر الدول الصناعية إلى تطوير مصادر جديدة للطاقة في غضون سنوات قليلة ، وهذا أمر لا يرقى إليه شك نظراً لما تمتلكه هذه الدول الصناعية من خبرات ومعرفة وتكنولوجيا ورأسمال ، وعندها يفقد البترول مركزه الذي يتمتع به الآن .

خامسا : الارتباط الأدبي والمعنوي بين الدول المنتجة والشركات :

تظهر الدول المنتجة ما يشبه نكران الجميل اذ أنه لولا مغامرة الشركات الكبرى وحدها ومخاطرتها في تثمير المبالغ الهائلة في منطقة الشرق الأوسط ، لما كان لهذه الدول ما تتمتع به الآن من بحبوحة وغنى ، فهل يكون الرد المزيد من التضييق من حيث المشاركة والأسعار ؟ .

تفنيد لمزاعم الشركات الباطلة :

بحثت في الفصول السابقة هذه الادعاءات التي تطلقها الشركات والدول التابعة لها ، وسأضيف النقاط التالية توضيحاً لغموض الهجمة التي تشنها الشركات على الدول المنتجة من نواح أكثر دقة :

أولا : لا أدري لماذا تتبجح الشركات الكبرى باعلان تحملها المخاطرة والمغامرة في اكتشاف البترول العربي وتطويره . فمبدأ المخاطرة هو مبدأ ملازم لعملية الاستثمار مهما كان نوعها ولا يجوز الفصل بينهما . ثم أن اكتشاف البترول العربي لم يكن فيه ذلك الخطر الذي تصوره الشركات ولا سيما بعد أن ثبتت استعمالات هذه المادة كمصدر للطاقة وأصبح ما يلزمها يتوقف على توفر الرساميل ليس أكثر . وأود أن أطرح التساؤل التالي على الشركات نفسها : لماذا تحملت الخطر الشديد وعناء المشقة في اكتشاف البترول وتطويره في الشرق الأوسط ؟ هل هو نتيجة محبة وشوق إلى العرب ؟ أم هو محبة وشوق إلى مصالحها وأرباحها ؟ ومنذ متى قدمت المصالح إلغربية الخدمات المجانية والودية إلى الأمة العربية ؟ وهل كان قدوم الشركات إلى منطقة الشرق الأوسط نتيجة دعوة ورجاء عربيين أم كان سعياً منها وراء تحقيق المكاسب المادية ونتيجة انصياعها لحوافز الربح ؟

اني لأسلم عن قناعة مع الشركات أنها استثمرت أموالاً طائلة في صناعة البترول ولكن ألم تسترجع هذه الشركات الأموال المستثمرة وأضعاف أضعافها خلال نصف قرن من النهب والاستغلال ؟ وأخيراً لا آخراً فان أعظم الاكتشافات العلمية والصناعية تشترى وتباع فهل يجوز أن تدعي هذه الشركات وإلى الأبد ملكية الصناعة ، بعد أن أصبحت أسرارها أكثر من شائعة وبالتالي تكريس مبدأ الاستغلال والظلم ؟

لن أستطرد في الإجابة عن هذه التساؤلات لأنني بذلك انما أنفذ مآرب الشركات في اضاعة الجهد والوقت .

ثانيا : تتحدث الشركات عن مستوى كلفة البرميل الخام بصورة تدعو إلى الاستغراب . فهي تقول أن الكلفة تبلغ ٩,٤٢٢ دولار للبرميل ، وهي في هذا تدمج ثمن البترول العائد للحكومات بنسبة (٦٠٪) وكلفة البترول المتبقي للشركات (٤٠٪) نتيجة المشاركة في الامتياز ، وكأنها بهذا تنفي صبغة ملكية الدول المنتجة لثروتها الطبيعية .

ان الأربعين بالمئة ، التي لا تزال الشركات تتمتع بها ، ليست حقاً مكتسباً لها ، بل نتيجة سياسة الحكومات المالكة لهذه الثروة في الأصل ، وبالتالي أن الكلفة والأرباح المشروعة يجب أن تحتسب على أساس الكلفة البالغة ٧,١٠٨ دولار للبرميل أي ما تفرضه الحكومة من ضرائب زائد كلفة الانتاج . وهذا ما يترك للشركات ربحاً يفوق ٣ دولارات للبرميل الواحد مع أن هذا الربح نفسه حق للدول المنتجة لا للشركات .

والواقع أن الشركات تتكلم عن مستوى من الأرباح يمثل الفرق بين الكلفة البالغة ٩,٤٢٢ دولار للبرميل وبين السعر المتحقق ، وفي هذا مغالطة لأبسط قواعد المنطق . اذ أن بترول المشاركة يعود إلى الدول المنتجة بصورة مطلقة وهي حرة التصرف فيه ولا يجوز للشركات الاستمرار في اعتباره جزءاً من امتيازاتها . إلا أنها ، للأسف ، تدمج بترول المشاركة وبترول الامتياز لكي تقلل من مستوى الأرباح التي تحصل عليها ، ولكي تدعم حججها الرامية إلى مهاجمة الدول المنتجة واضفاء صبغة عدم الشرعية على الحكومات المالكة للثروة البترولية .

٣ – مستوى الأسعار والشركات المستقلة :

من المعلوم أن الشركات المستقلة نشأت كمؤسسات هامشية تدور في فلك الصناعة البترولية ، وهي تملك بعض مقومات الصناعة كأقنية التسويق أو النقل ، مثلاً ، ولكنها لا تملك العمليات المتكاملة عمودياً كالشركات الكبرى (أي ابتداء من التنقيب والانتاج والتكرير حتى النقل والتوزيع) .

وقد نشأ وضع غير طبيعي بالنسبة إلى الشركات المستقلة نتيجة عقود المشاركة في الانتاج بنسبة ٦٠٪ للحكومات والابقاء على ٤٠٪ من الانتاج للشركات الكبرى حيث تحصل على البترول الخام بأكلاف تقل عن الثمن الذي تبيع به الحكومات حصتها (By Back Price) اذ بينما تحصل الشركات الكبرى على البترول الخام بكلفة معدلها ٩,٤٢٢ دولار للبرميل بعد دمج كلفة البترول العائد لامتياز الشركات والبترول المسوّق من حصة الحكومات بنسبة ٤٠٪ — ٦٠٪ وهذا ما يشكل نحو ٨١٪ من السعر المعلن ، تحصل الشركات المستقلة على البترول الخام من حصة الحكومات بثمن يعادل ٩٤,١٪ من السعر المعلن أو ١٠,٩٦٤ دولار للبرميل . وهذا ما يخلق فرقاً في الكلفة لمصلحة الشركات الكبرى يبلغ ١,٥٤٢ دولار للبرميل .

وبنتيجة هذه الأفضلية في الأسعار لمصلحة الشركات الكبرى تعالت الاحتجاجات من قبل الشركات المستقلة ، وهي على حق في هذا ، لعدم قدرتها على منافسة الأولى في عمليات التكرير والتسويق والنقل ، اذ أصبح بامكان الشركات الكبرى اعطاء حسومات من الأسعار تقضي على امكانات التسويق لدى الشركات المستقلة مما يؤدي إلى طردها من السوق .

والسؤال الآن هو : هل هذا الأمر لمصلحة الدول المنتجة والمستهلك النهائي للبترول ؟

قلت سابقاً أن من خصائص (الاوليغوبولية) الاتفاق الضمني بين القلة المسيطرة على العرض (Supply) على مستوى معين من الأسعار . فهل من مصلحة الدول المنتجة أن تبقى على هذا الامتياز للقلة أم تحاول تحويله إلى سوق تنافسية مفتوحة ؟

طبعاً يجب أن يكون الحل على حساب الشركات الكبرى لمصلحة الدول المنتجة والمستهلكة معاً . وبالقدر الذي يجب أن تحافظ به الدول المنتجة على مستوى مداخيلها يجب أيضاً أن تضغط قدر الإمكان على الشركات الكبرى لكي تبيع انتاجها إلى المستهلك بسعر معقول . وبما أن الشركات تحقق مستويات مرتفعة

من الأرباح تبلغ ٧٠٠٪ أو أكثر في بعض الأحيان ، فمن الطبيعي أن يكون الحل المنشود على حساب هذه الأرباح .

أما كيف يتحقق مستوى السعر الذي يخفض من هذه الأرباح ، وبالتالي من كلفة المستهلك للطاقة البترولية ، فهو عن طريق خلق الفرص التنافسية بين الشركات البترولية . ولما كانت الشركات الكبرى تشكل حلقة احتكارية يصعب كسرها ، فمن المهم جداً أن تعطي الشركات المستقلة الفرص الكافية للحصول على البترول الخام بالكلفة نفسها التي تحصل عليها الشركات الكبرى وذلك من أجل تكافؤ الفرص .

٤ – تطورات جديدة على صعيد الأسعار :

منذ القرار الذي رفع السعر المعلن إلى ١١,٦٥١ دولار للبرميل ظهر كأن الأمر قد خرج من سيطرة الشركات البترولية ليستقر حيث يجب أن يكون ، أي في أيدي الدول المنتجة . ولا ريب أن هذا لا يعني الوصول إلى أقصى ما يمكن تحقيقه ، فالطريق ما زال طويلاً وشاقاً وتشوبه الألغام الموقوتة .

إلا أن معركة البترول خرجت في وضعها الحاضر من كونها معركة ذات طابع اقتصادي بحت ، اذ بدخول العوامل التالية :

أ – حرب أكتوبر ١٩٧٣ ونتائجها العسكرية ،
ب – رفع مستوى الأسعار المعلنة إلى ١١,٦٥١ دولار للبرميل ،
جـ – استعمال البترول كسلاح استراتيجي ضاغط ،
د – دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة ،
هـ – التضخم العالمي في الأسعار ،
و – التراكمات المالية لدى الدول المنتجة وسبل تثميرها ،

بدخول كل هذه العوامل تحولت المعركة إلى طابع الاقتصاد السياسي . ولا شك أن من مصلحة الشركات الكبرى والدول التابعة لها أن توجه العوامل المذكورة في هذا الصراع ضد العرب لانسجام الخطوات العملية التي يجب اتخاذها

مع مصالحها المادية والسياسية . وحتى لا أخرج عن نطاق هذا الموضوع سأركز بقية البحث على مستوى أسعار البترول الخام والمستوى الذي يصل فيه إلى المستهلك .

بعد حملة الاعلام المغرضة التي قادتها الشركات ضد الدول المنتجة للبترول والتي أظهرتها فيها ، للرأي العام العالمي ، بمظهر الجشع والنهم على حساب المستهلك الغربي والدول الصناعية ، بات لزاماً على حكومات البلاد المنتجة أن تتخذ الخطوات للدفاع عن موقفها واظهار الوضع على حقيقته لهذا الرأي العام العالمي .

ومن وحي الاتجاه القائل أن الدول المنتجة ليست ضد المستهلك ولا تبغي تحميله المزيد من الأعباء ، طرأ في شهر نوفمبر ١٩٧٤ حادثان مهمّان لا بد من النظر فيهما بامعان :

الحادث الأول : المؤتمر الصحافي لشاه ايران في ٢ نوفمبر ١٩٧٤ :

أدلى شاه ايران في مؤتمره هذا باقتراح حول نظام جديد لتسعير البترول جرى عرضه على مؤتمر الأوبك في شهر ديسمبر ١٩٧٤ . وينطلق شاه إيران من نظرة واقعية إلى هيكل أسعار البترول الخام .

يقترح شاه ايران الغاء سعر البترول المعلن للخام لكونه وهمي لا يعتمد على الواقع ، وابداله بسعر واحد يشكل القاعدة الأساسية في تسعير الخامات وذلك انطلاقاً من اقتناعه بأن السعر المعلن يوفر تغطية للشركات بحيث تستطيع من ورائها أن تجني الأرباح الضخمة التي تقارب دولارين من كل برميل خام تبيعه .

وسيجري حساب السعر الجديد في ضوء المعطيات المالية لخطة المشاركة بحيث يؤمن انخفاضاً في سعر البترول للمستهلك بقدر يتراوح بين ١٧ – ٢٠ سنتاً . ولا يعني هذا الانخفاض في السعر انخفاضاً مماثلاً في مداخيل البلاد المنتجة ، بل سيكون على حساب أرباح الشركات التي بلغت في بعض الحالات بين ٤٠٪ و ٧٠٠٪ خلال السنتين الماضيتين .

ويقترح شاه ايران ربط سعر البترول المقترح بأسعار ٢٠ إلى ٣٠ سلعة

أساسية وصناعية تحتاج إليها الدول أعضاء الأوبك والدول النامية الأخرى :

الحادث الثاني : مؤتمر أبو ظبي لدول الخليج البترولية في ١٠ نوفمبر ١٩٧٤ .

عقدت دول الخليج الست المصدرة للبترول مؤتمراً في أبو ظبي ، عرض فيه وزير البترول السيد أحمد زكي يماني اقتراحاً سعودياً حول اجراء تغيير في مستوى الأسعار يؤدي إلى تخفيض ثمن البترول للمستهلكين دون المساس بمستوى مداخيل الدول المنتجة . ويتلخص الاقتراح بتخفيض السعر المعلن ٤٠ سنتاً للبرميل من جهة ، وزيادة الريع إلى ٢٠٪ والضريبة إلى ٨٥٪ من جهة أخرى ، وقد تبنت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وقطر هذا الاقتراح .

ونشرت جريدة « الفينانشال تايمز » اللندنية بعض ردود الفعل التي أبدتها الشركات على حد قولها . وتتلخص هذه الردود في ثلاثة أمور :

١ – رفع ثمن البرميل الخام ٥٠ سنتاً .

٢ – تضييق الفرق بين كلفة البرميل للبترول العائد من حصة الشركات في عقود الامتياز وبين كلفة البترول العائد للحكومات ضمن اطار المشاركه (٤٠٪ – ٦٠٪) .

٣ – اظهار اصرار الدول المنتجة على المضي قدماً في رفع أسعار البترول والتضييق على الشركات والدول المستهلكة .

يتبين لنا من فحوى تصريح شاه ايران ، ونتائج مؤتمر أبو ظبي ، أنه بينما تعمل الدول المنتجة لنيل حقوقها بطريقة عادلة ومتطورة وفقاً لمبدأ الظروف المتغيرة ، لا تزال الشركات الكبرى تحاول الحفاظ على مصالحها الاستغلالية بعقلية قديمة وحجج باتت مكشوفة للجميع .

وعلى الرغم من اختلاف التفاصيل بين اقتراح شاه ايران واقتراح وزير البترول السعودي إلا أن من الواضح أنهما يهدفان إلى تحقيق أمور متناسقة نلخصها بما يلي :

أولا : السعي للمشاركة في تخفيف أزمة التضخم العالمي عن طريق تخفيض

أسعار البترول الخام للمستهلك على حساب أرباح الشركات الباهظة ، حتى لو لم يكن للبترول دوره المزعوم من قبل الشركات في حدة التضخم العالمـي .

ثانيا : الحفاظ على مستوى المداخيل للدول المنتجة وفي هذا حفاظ على حقها في الحصول على الثمن العادل لثروتها البترولية المستنزفة .

ثالثا : تحقيق مزيد من تكافؤ الفرص بين الشركات الكبرى والشركات المستقلة من حيث تضييق الفجوة بين معدل كلفة البترول الخام للشركات الكبرى وبين أسعار البترول العائد لحصة الدول المنتجة نتيجة المشاركة بحسب معادلة ٤٠٪ — ٦٠٪ .

يبقى اقتراح شاه ايران ، من حيث الغاء الأسعار المعلنة والوصول إلى سعر حقيقي للبترول يترك للشركات ربحاً قدره (٥٠) سنتاً للبرميل الواحد ، يمثل الاتجاه الأكثر واقعية في تطور أسعار البترول الخام .

ويشكل اقتراح شاه ايران واقتراح السعودية عملية « سحب البساط » من تحت أقدام الشركات الكبرى ، اذ بالاضافة إلى عدم قدرة الشركات الآن على تحديد مستوى الأسعار المعلنة فقد انكشفت على حقيقتها من حيث حصولها على الأرباح الطائلة على حساب المستهلك .

وإذا أردنا تفصيل الاقتراح السعودي من حيث الأرقام أصبح مستوى الأسعار كما يلي (للبترول السعودي الخفيف (Arabian Light) :

	أول أكتوبر	أول نوفمبر
١ — السعر المعلن :	١١,٦٥١	١١,٢٥١
٢ — كلفة الانتاج :	٠,١٠٠	٠,١٠٠
٣ — الريع (ارتفع من ١٦,٦٧٪ إلى ٢٠٪)	١,٩٤٢	٢,٢٥٠
٤ — الربح المقدر (١ — ٢ — ٣ = الربح المقدر على أساس السعر المعلن) :	٩,٦٠٩	٨,٩٠١
٥ — ضريبة الحكومة على الأرباح (ارتفعت من		

٦٥,٧٥٪ إلى ٨٥٪) :	٦,٣١٨	٧,٥٦٦
٦ – مجموع ما تأخذه الحكومات (٣ + ٥) الربح + الضريبة :	٨,٢٦٠	٩,٨١٦
٧ – كلفة الخام بعد دفع الضرائب على حصة الشركات وهي ٤٠٪ :	٨,٣٦٠	٩,٩١٦
٨ – سعر اعادة شراء حصة الحكومات المنتجة ارتفع من ٩٣٪ من السعر المعلن إلى ٩٤,١٠٪) :	١٠,٨٣٥	١٠,٦٦٦
٩ – معدل حصة الحكومات من الانتاج :	٩,٧٤٥	١٠,٢٦٦
١٠ – كلفة البرميل الخام على أساس اعادة شراء كامل حصة الحكومة (٢ + ٩) :	٩.٨٤٥	١٠,٣٦٦

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن كلفة البرميل الخام للشركات على أساس اعادة شراء كامل حصة الحكومات ارتفع من ٩,٨٤٥ دولار للبرميل في أول أكتوبر إلى ١٠,٣٦٦ دولار للبرميل في أول نوفمبر ، وهذا ما يخفض الفرق بين معدل الكلفة وسعر اعادة الشراء من ٩٩ سنتاً للبرميل الخام إلى ٣٠ سنتاً للبرميل .

وهذا في الواقع ما يعطي الشركات الوطنية والمستقلة فرصة أفضل لتسويق الانتاج ، كما يمنحها القدرة على كسر الطوق الاقتصادي الذي فرضته الشركات الكبرى على أسواق البترول العالمية نتيجة الهامش المرتفع الذي كانت تتمتع به بين الكلفة وسعر اعادة الشراء . وفي هذا افادة مباشرة للمستهلك نتيجة انخفاض معدلات الأسعار التي تفرضها المنافسة في التسويق بين الشركات البترولية وذلك دون المساس بمداخيل الدول المنتجة .

نحو سعر موحد للبترول :

استعرضت في هذا الفصل بسياق تحليلي تطور أسعار البترول الخام في منطقة الشرق الأوسط منذ ظهور الامتيازات فيه حتى يومنا هذا . ومما لا شك

فيه ان ما حققته البلاد المنتجة من مكاسب ووعي للقضية البترولية خلال سنة واحدة اعتباراً من أكتوبر ١٩٧٣ ، يعادل من حيث الأهمية ما حدث من تطورات خلال خمسين سنة مضت بدءًا بنظام الامتيازات إلى مناصفة الأرباح والمشاركة في الانتاج .

ومن الطبيعي ، بعد أن تيقظت الدول المنتجة ووعت حقيقة الصناعة البترولية ، أن ترى من حقها أن تتجه في سياستها البترولية إلى الواقعية المتمثلة في نظام أسعار موحد واعطاء فرص متكافئة للشركات المستقلة ، واتخاذ الموقف المتسامح مع الدول المستهلكة ، ووضع حد لارباح الاحتكار البترولي العالمي .

وبعد تثبيت المملكة العربية السعودية وايران لمبدأ عدم المساس بمداخيل الدول المنتجة للبترول من خلال أية تطورات مستقبلية في الأسعار ، نستطيع القول أن مرحلة النضوج في الصناعة البترولية قد بدأت فعلاً .

الفصل السادس

مخطط كيسنجر للطاقة يهدف إلى استمرار السيطرة الأمريكية عبر شركاتها على موارد البترول .

يستمر الصراع البترولي بين الدول المنتجة والدول المستهلكة في الانتقال إلى مستويات أعلى من المواجهة نتيجة التطورات السريعة التي حدثت منذ قرار ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وما بعده .

ولا شك في أن الصراع الحالي على صعيد البترول اتخذ أبعاداً استراتيجية تختلف اختلافاً جوهرياً عن الابعاد التي تميز بها في الماضي . اذ بعدما أمضت الدول المنتجة نحو نصف قرن من الزمن تتنقل من موقف دفاعي إلى موقف دفاعي آخر ، انتقلت هذه الدول وبقرار تاريخي من منظمة الأوبك إلى مواقف هجومية ترتكز على حقيقة أساسية وهي أن هذه الدول هي صاحبة الحق الأول والمشروع في امتلاك ثرواتها الطبيعية .

أما على صعيد الدول المستهلكة وشركاتها البترولية ، فقد وجدت نفسها فجأة أمام جدار الحقيقة الذي جرّدها من العديد من امتيازاتها الاستغلالية وبالتالي خلق البلبلة والقلق في الدول المستهلكة مما أدى بها إلى التصرف بادئ الأمر بنزق وطيش نتيجة اندفاعها وراء ردود الفعل الفورية ، وبأسلوب استغلالي جديد بعدما عاد العقل المفكر إلى مستوى الواقع .

وبينما تستمر الدول المنتجة في الاندفاع نحو الحصول على حقوقها المشروعة عبر اقتراحات جديدة حول هيكلية أسعار البترول الخام ، أو بصورة خاصة

اقتراح شاه ايران بصدد سعر ثابت مرتبط بأسعار مجموعة من السلع الأساسية الصناعية والزراعية ، التي تستهلكها الدول المنتجة ، واقتراح السيد أحمد زكي يماني حول تخفيض السعر المعلن وزيادة الضرائب على الشركات ، بينما يستمر كل ذلك نرى الدول المستهلكة تتخذ الخطوات الحقيقية لانشاء جمعية دولية يمكن لها أن تواجه الدول المنتجة في حال نشوء أزمة في مصادر الطاقة كالتي حدثت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

سأناقش في هذا « الفصل » المخطط الذي اقترحه وزير خارجية أمريكا ، الدكتور هنري كيسنجر ، على الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organization For Economic Co-operation and Development والمعروفة اختصاراً بـ (OECD) لشرح أهدافه الاستغلالية من جميع الأوجه ، والذي لا يشكل في النهاية إلا محاولة أخرى من قبل أمريكا وشركات البترول للاستمرار في استغلال ثروة البترول ، وتتويجاً للولايات المتحدة قائدة للعالم الصناعي سياسياً واقتصادياً على حساب الدول النامية والدول الصناعية الأوروبية علـى السواء .

١ – لمحة موجزة حول منشأ الأزمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة :

يكتسب الاقتصاد الأمريكي أهمية على الصعيد العالمي من معطياته الذاتية التي تعتمد بصورة أساسية على الأمور التالية :

أ – ضخامة الموارد الاقتصادية الطبيعية وتنوعها .

ب – الحجم السكاني وما يمثل من قوة بشرية وانتاجية واستهلاكية .

ج – التقدم العلمي الرائد في مجال الأبحاث والاختراعات .

د – التكنولوجيا المتطورة .

وقد تمكنت الولايات المتحدة من خلال هذه المعطيات أن تتزعم ما يسمونه بالعالم الحر أو المعسكر الغربي أو الرأسمالي ، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، بحيث أصبحت مركز انطلاق لتموجات اقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية ،

لها تأثيرها المباشر وغير المباشر في العالم أجمع . أضف إلى هذا أن البنية الاقتصادية والبشرية للولايات المتحدة الأمريكية حتّمت عليها اتباع سياسة السيطرة والاستغلال لكي توفر لآلتها الانتاجية دواخل (In-puts) ونواتج (Out-puts) تتمشى مع حجمها وطاقتها وتؤمن لها كل امكانات التقدم على حساب الدول النامية والصناعية على السواء .

وكي لا أستطرد في الحديث سأدخل مباشرة في قضية الطاقة ووضعها في الاقتصاد الأمريكي بعد حرب أكتوبر ، وفرض العرب للحظر البترولي ، وما نتج عن هذا الوضع من خطوات عملية ضمن سياسة الولايات المتحدة للاستمرار في تزعم العالم الحر واستغلاله .

يلاحظ المراقبون للشؤون الدولية أن الولايات المتحدة تمارس سياستها في مجال الطاقة على أساس انفصامي ، أو أشبه بالشخصية المشهورة « الدكتور جيكل ومستر هايد » .

فبالقدر الذي يظهر فيه المجتمع الاستهلاكي الأمريكي وكأنه متمتع بالكفاية والعدل مع اقتناع تام بعدم امكان حدوث ما يعكر صفو هذا الواقع ، نراه من جهة ثانية يتكيف مع التدابير التي توحي بها الهيئات الرسمية الأمريكية حول مختلف السبل لتوفير استهلاك الطاقة .

فمحطات البنزين مثلاً تؤمن جميع ما يطلبه المستهلك من الطاقة ، وأجهزة التكييف تعمل بأقصى طاقتها خلال أشهر الصيف كلها ، وغرف المنازل تترك مضاءة حتى لو لم يكن فيها أحد .

ولكن هذا الوضع لا يظهر الواقع على حقيقته اذ أن الهيئات الرسمية طلبت من سائقي السيارات تخفيض السرعة القصوى على طرقات السفر السريع من ٧٥ ميلاً إلى ٥٥ ميلاً في الساعة . كما أسدت النصائح إلى المواطنين بأفضلية تخفيض درجة حرارة التدفئة من ٧٥ إلى ٦٥ درجة فهرنهايت تحت شعار توفير ١١٠ دولارات في العام لكل مواطن ، وباستخدام مصابيح الفلوريسانت لأن نورها أفضل للأعين واستهلاكها أقل من استهلاك المصابيح العادية . أضف إلى هذا

العديد من النصائح الأخرى التي تهدف إلى التوفير في استهلاك الطاقة ولكن تحت قناع التوفير المادي للمواطن الأمريكي بغية اخفاء حدة أزمة الطاقة .

وعلى الرغم من بساطة هذه النصائح إلى حد السخافة أحياناً إلا أنها تنطوي على قضايا غاية في الأهمية والخطورة بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي ككل ، اذ تعكس مدى انشغال بال المسؤولين في أمريكا وقلقهم .

لقد فوجئ المسؤولون في أمريكا بحيقيقتين قلبتا الموازين التي كانوا يعتمدونها وغيرت نظرتهم إلى الأمور .

الحقيقة الأولى :

قدرت هيئة الطاقة العليا في الولايات المتحدة سنة ١٩٧٠ أن استيرادها من البترول الخام سيتزايد خلال عشر سنوات حتى يصل في سنة ١٩٨٠ إلى ٦ ملايين برميل في اليوم . وقد فوجئت الهيئة العليا للطاقة بأن ما قدرته من البترول المستورد لسنة ١٩٨٠ قد استورد فعلاً سنة ١٩٧٣ ، أي بعد ثلاث سنوات فقط من حساباتها الأساسية .

الحقيقة الثانية :

رفض المسؤولون في أمريكا تصديق التحذير الذي أبلغتهم إياه شركة (أرامكو) من أن أي تدخل أمريكي في الحرب لمصلحة اسرائيل سيشعل جبهة جديدة على صعيد البترول . ولما زودت الحكومة الأمريكية اسرائيل بالسلاح خلال حرب أكتوبر فوجئوا بتحقيق ما حذرت منه الارامكو اذ أعلن رفع أسعار البترول الخام ومن ثم خفض الانتاج العربي للبترول وفرض الحظر البترولي على أمريكا .

وقد خلقت هذه التطورات نوعاً من الوعي عند المسؤولين في أمريكا بحيث اضطروا إلى الاعتراف علناً بأن باستطاعة الولايات المتحدة تحقيق الاكتفاء الذاتي لامريكا من الطاقة .

حتى اعلان الرئيس نيكسون (قبل استقالته) عن وعده بتحقيق الاكتفاء

الذاتي لأمريكا من الطاقة خلال سنة ١٩٨٠ لم يلق الآذان الصاغية ولا المصدقة له . فالانطباع السائد هو أن أمريكا بحاجة إلى نحو ٢٠ عاماً من التنقيب والتطوير والانفاق حتى تحقق – مع كثير من الحظ – ما وعد الرئيس نيكسون بتحقيقه في غضون ثمانية أعوام .

والواقع أن للبترول تاريخاً طويلاً مع القضية الفلسطينية والحروب الأربع التي خاضها العرب من أجلها منذ سنة ١٩٤٨ . ففي سنة ١٩٥٦ أغلقت قناة السويس كما توقف الضخ عبر أنابيب (الاي . بي . سي) من العراق و (التابلاين) من السعودية إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط ستة أشهر .

وفي سنة ١٩٦٧ فرضت الدول العربية المنتجة للبترول حظراً على تصدير البترول إلى الولايات المتحدة ، إلا أن المستوى الذي وصل إليه الحظر البترولي سنة ١٩٧٣ أثر حرب أكتوبر ولفترة جاوزت خمسة أشهر أعطى العرب حجمهم الطبيعي على الصعيد الدولي كقوة تمتلك أهم مصدر للطاقة في العالم ، لا سيما وأن اعتماد العالم على البترول العربي بلغ ٥٤٪ من المجموع خلال سنة ١٩٧٣ بعد أن كان ٢٤٪ في سنة ١٩٥٧ . وتشير كل الاحصاءات والتوقعات إلى أن اعتماد العالم على البترول العربي المصدر سيزداد في المستقبل مما يزيد العرب قوة وقدرة على المفاوضة وتحقيق مطالبهم العادلة .

وقد نبهت هذه التطورات الحكومة الامريكية إلى خطورة وضع الطاقة بالنسبة إلى حاجاتها الداخلية لابقاء حياة الرفاهية التي اعتادها المستهلك الامريكي منذعشرات السنين .

٢ – المضاعفات الناجمة عن أزمة الطاقة في العالم الغربي :

نتيجة التدابير التي فرضتها الدول العربية المنتجة للبترول أثر حرب أكتوبر ، والتي تميزت برفع الأسعار المعلنة والحد من الانتاج ، تولدت مضاعفات عدة في الاقتصاد الأمريكي حملت في طياتها روح التناقض . وباستطاعتنا تلخيص هذه المضاعفات بالأمور التالية :

أولا : أدى ارتفاع أسعار البترول الى تجدد البحث والتنقيب عنه ونشاطهما إلى اعادة الضخ من آبار لم تبد مربحة في ضوء المستوى القديم للأسعار. وهذا ما سيوفر للولايات المتحدة زيادة في العرض، ويساعدها على التقليل من الاعتماد على البترول المستورد، وبالتالي على الاتجاه نحو تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة.

ثانيا : أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تحميل ميزان المدفوعات الأمريكي المزيد من الأعباء بقدر ما تستورد الولايات المتحدة من البترول الخام. إلا أن ما تحمله ميزان المدفوعات الأمريكي من جراء رفع أسعار البترول لا يعادل ما تحملته موازنة المدفوعات للبلاد الأوروبية الغربية واليابان بصورة خاصة.

ثالثا : ان الفترة الزمنية الممتدة من أوائل سنة ١٩٧٤، أي منذ بداية أزمة الطاقة في أمريكا حتى ذلك الوقت الذي ستستطيع فيه الولايات المتحدة أن تطور آباراً جديدة للطاقة، تشكل فترة حرجة للغاية. فهي من ناحية تواجه التزاماً نحو شعبها الذي عودته الرفاهية والبحبوحة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى ملزمة بالزعامة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على صعيد عالمي. وهذا يعني ان أي نقص تواجهه الولايات المتحدة في توافر عرض الطاقة سينعكس سلباً على التزاماتها الداخلية، كما سيزعزع قوة سيطرتها الدولية التي تحاول أن تبنيها منذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا.

أما على صعيد البلاد الأوروبية المستهلكة للطاقة واليابان فقد كان الحظر البترولي أشد وقعاً عليها منه على الولايات المتحدة لعدم امتلاكها مصادر ذاتية للبترول بالقدر الذي تملكه أمريكا، وقد دفع هذا الأمر بالعديد من هذه الدول إلى التوجه نحو البلاد العربية المنتجة للبترول لتوقيع عقود طويلة الأجل تؤمن مصادر ثابتة من البترول الخام. هذا بالاضافة إلى التغير الملحوظ في الاتجاهات

السياسية التي تحولت من دعم ومساعدة لاسرائيل والصهيونية العالمية إلى عطف وتفهم أعمق للقضية الفلسطينية .

٣ – الرد العملي للدول المستهلكة بالنسبة إلى أزمة الطاقة :

ان ردود الفعل العملية التي ظهرت من الدول المستهلكة بمبادرة الولايات المتحدة تنم عن المخاوف الرئيسية التي تقلق بال هذه الكتلة وهي :

أ – تأمين الموارد الثابتة والمستمرة للطاقة البترولية .

ب – احتواء الفائض المالي الذي تجمع لدى الدول المنتجة والذي يشكل تحريكه من قبل مالكيه خطراً شديداً على اقتصاديات الدول الصناعية .

وكخطة عملية في المجال الأول ، أي تأمين المصادر الثابتة للطاقة ، عمدت الولايات المتحدة إلى إقامة اتفاق دولي بين اثنتي عشرة دولة وهي بلجيكا ، كندا ، الدانمارك ، المانيا الغربية ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، اللوكسمبورغ ، هولنده ، النروج ، الولايات المتحدة وبريطانيا ، وذلك لوضع برنامج دولي للطاقة يجري تنفيذه عبر المؤسسة الدولية للطاقة (International Energy Agency) .

أما الغايات التي طرحها هذا الاتفاق فيمكننا تلخيصها بالأمور التالية :

١ – تأمين مصادر ثابتة للبترول الخام على أسس متساوية وعقلانية .

٢ – التحضير لمواجهة أية أزمة في الطاقة وذلك بتطوير خطة طوارئ تعتمد على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيض الطلب للبترول وتوزيع الكميات الاحتياطية الموجودة لدى الدول التي وقعت الاتفاق بالتساوي فيما بينها .

٣ – تنمية العلاقات التعاونية بالدول المنتجة والدول المستهلكة الأخرى خارج الاتفاق الدولي عبر الحوار البناء والسبل الأخرى لتعميق التفاهم وتحسينه بين الدول المنتجة من جهة وبين الدول المستهلكة من جهة أخرى .

٤ – القيام بدور أكثر فاعلية بالنسبة إلى الصناعة البترولية عبر انشاء جهاز عالمي لتبادل المعلومات حول الصناعة واطار دائم للمشاورات مع شركات البترول .

٥ – التخفيض من الاعتماد على البترول المستورد عبر خطة طويلة الأجل من

التعاون بين الدول الموقعة للاتفاق على حفظ الطاقة ، والاسراع في تطوير مصادر جديدة وبديلة للطاقة ، والانفاق في مجال الدراسات والأبحاث في مجالات الطاقة وخصوصاً اليورانيوم .

وقد حدد هذا الاتفاق أن على الدول المستهلكة بناء مخزون اضافي يكفي استهلاكها للبترول ٦٠ يوماً كمرحلة أولى ثم ترتفع إلى ٩٠ يوماً فيما بعد .

ولاتخاذ القرارات التنفيذية من قبل المجلس الحاكم (Governing Board) طرح الاتفاق الصيغة التالية لثقل الأصوات بحسب البلد الموقع للاتفاق :

البلـــد	ثقل الصوت (عام) (Gen. Vot. Weights)	ثقل الصوت (بالنسبة للاستهلاك) (Consu. Voting Weights)	مجموع ثقل الصوت (Comb. Vot. Weights)
بلجيكا	٣	٢	٥
كندا	٣	٦	٩
الدانمارك	٣	١	٤
المانيا	٣	٩	١٢
ايرلندا	٣	١	٤
ايطاليا	٣	٦	٩
اليابان	٣	١٥	١٨
اللكسمبورغ	٣	—	٣
النروج	٣	١	٤
هولنده	٣	٢	٥
بريطانيا	٣	٧	١٠
الولايات المتحدة	٣	٥٠	٥٣
المجموع	**٣٦**	**١٠٠**	**١٣٦**

أما في المجال الثاني ، أي احتواء الفائض المالي ، فقد طرحت الولايات المتحدة مشروعاً بواسطة وزير خارجيتها هنري كيسنجر لتوظيف الأموال العربية المتأتية عن تصدير البترول وبالتالي لتصحيح موازين المدفوعات للدول المستهلكة . وقد أعلن وليم سايمون وزير المالية الامريكي في حديث له بتاريخ ١٨ / ١٠ / ٧٤ بعض تفاصيل هذا المشروع ، وصرح بأن رأسمال مؤسسة التسليف التي تقترحها أمريكا يجب أن يمول من عائدات الدول المنتجة والمصدرة للبترول الأعضاء في الأوبك ، وذلك بتثمير أموال هذه الدول في البلاد الغربية الصناعية ، علماً بأن المشروع يحدد أن دول الأوبك لن تحصل على ضمانات خاصة لقاء استثماراتها هذه باستثناء نسبة المردود السائد في السوق . ومن شروط طريقة عمل المشروع التي طرحها سايمون نذكر ما يلي :

أولا : يحق للدول التي تسعى للتقليل من اعتمادها على البترول المستورد أن تستفيد من مؤسسة التسليف المقترحة .

ثانيا : على الأعضاء في مؤسسة التسليف أن يتحملوا مخاطر الاقراض كل بحسب نسبة مساهمته في المؤسسة .

ثالثا : تقترح الولايات المتحدة أن يبلغ رأسمال المؤسسة ٢٥ بليون دولار (البليون ألف مليون) سنة ١٩٧٥ .

رابعا : تتخذ قرارات منح القروض بأغلبية الأصوات بحسب ثقلها في التوزيع المذكور آنفاً (Weighted Votes) للدول المشتركة :

٤ - حقائق وتوقعات :

بعد العرض الموجز للمشروعين الأساسيين اللذين تطرحهما الولايات المتحدة نأتي إلى الجزء الأهم في هذا الموضوع وهو توضيح المرامي التي تهدف إليها تحركات أمريكا على الصعيد البترولي وشرحها . ولكي أضع هذه التحركات في الإطار الصحيح لا بد من طرح بعض الحقائق والتطورات على صعيد البترول .

أ – برز اتجاه في الدول المنتجة نحو تعديل أسعار البترول الخام خارج نطاق الأسعار المعلنة ، وربط هذه الأسعار بالأسعار العالميــة للسلع الصناعية والزراعيــة .

ب – حاول مؤتمر أبو ظبي (١٠/١١/١٩٧٤) ايجاد معادلة لتسعير البترول الخام ترمي إلى تخفيض الأسعار بالنسبة للمستهلك .

ج – تحاول منظمة البترول العربية الفصل بين مبدأ الأسعار على أساس اقتصادي أي « بالمقارنة بأسعار مصادر الطاقة البديلة » ، ومبدأ تحديد الانتاج للحفاظ على ثروة عرضة للنفاد من جهة وبين مبدأ استعمال القدرة على فرض الحظر البترولي كاجراء سياسي يبغي الضغط على الدول الصناعية لتعديل موقفها من القضية الفلسطينية من جهة ثانية .

د – تحاول الدول المنتجة أن تقيم اتصالات مباشرة بالدول المستهلكة وذلك لتسويق حصة الحكومات من بترول المشاركة وبالتالي الافلات من الرباط المحكم الذي تفرضه الشركات البترولية الكبرى على الأسواق العالميــة .

هـ – عدم امكان تخفيض أسعار البترول عن المستوى الذي وصلت إليه وذلك لعدم رغبة الدول المنتجة في مسايرة الدول المستهلكة على حساب مدخولها القومي ، بالاضافة إلى أن العلة تكمن في أرباح شركات البترول وليس في ما تحصل عليه حكومات الدول المنتجة .

و – وفي دراسة صادرة عن مؤسسة الأبحاث البترولية الأمريكية حول احتمال لجوء العرب إلى فرض حظر جديد على البترول في حال فشل محادثات السلام في احراز أي تقدم أو نتائج ايجابية لمصلحة العرب ، ورد تشديد على أن العرب قد يلجأون إلى مثل هذا التدبير ، وفي حال لجوئهم إليه سيكون أعم وأشمل من أي مرة سابقة .

وعلى الرغم من محاولة كاتب الدراسة جون ليختبلاو (John Lichtblou) اضفاء الصيغة العلمية والموضوعية على دراسته ، إلا إنها لا تعدو كونها نغمة أخرى متناسقة مع معزوفة شركات البترول الكبرى ، لن أتعرض لهذه الدراسة بأكثر

من ذلك كي لا أنزلق في موضوع هو خارج نطاق هذا البحث وإن كان يطرح قضايا هي في صميم التطورات البترولية في الآونة الأخيرة .

٥ – مناقشة وتحليل :

يلاحظ مما تقدم عرضه أن السياسة الجديدة التي تتبعها الولايات المتحدة تهدف إلى أمور عديدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية في آن واحد . وليس بالغريب أن يشكل الاقتراح الأمريكي حول الاتفاقية الدولية للطاقة ومؤسسة التسليف فصلاً من مسرحية واحدة .

فمن المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى اتخاذ خطوات بعيدة المرامي من أجل مواجهة الدول المنتجة من جهة ، وللحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية من جهة أخرى . فهي تشكل واجهة العالم الغربي وقائدته . وهي تمثل الصورة المشرقة (على الأقل من خلال أساليب الدعاية التي تعتمدها) للنظام الاقتصادي الرأسمالي ، كما تعتبر الملجأ الأول والأخير لدول أوروبا الغربية خلال الأزمات على الرغم من تكتل بعض الدول الأوروبية في سوق مشتركة .

وللحفاظ على زعامة العالم الغربي سارعت الولايات المتحدة إلى جمع الشمل في اتفاقية دولية للطاقة لمواجهة الدول المنتجة في المرحلة الأولى ، وللاستغناء عن استيراد البترول الخارجي . والغريب في الأمر أن الولايات المتحدة هي البلد الأقل تضرراً من مجموعة بلاد منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) لاعتمادها على موارد بترولية ذاتية . فمن ناحية أولى لا تحتاج إلى البترول المستورد بالنسبة نفسها التي تحتاج إليها الدول الصناعية الأخرى ، ومن ناحية ثانية استفادت أمريكا من ارتفاع أسعار البترول الخام من حيث تجدد البحث والتنقيب عن البترول في أراضيها ومن حيث إعادة الضخ من الآبار الحدّية فيها (الآبار التي تعذر الانتاج منها في الماضي لتدني مستوى أسعارها وأرباحها) .

اذن ما هي الأهداف الحقيقية للمشاريع التي تطرحها الولايات المتحدة؟

أولا : أ – تحاول الولايات المتحدة ربط اقتصاديات الدول الصناعية الأعضاء في منظمة (OECD) بعجلتها الاقتصادية ليتسنى لها احكام السيطرة عليها أولاً ، ولتنفيذ سياستها الخارجية الدولية بطريقة فعالة ودون أية اختناقات . وفي هذا مزيد من النفوذ والسيطرة على الصعيد العالمي مما يزيد في مناعة الجدار الذي تحاول أمريكا اقامته حول الكتلة الشرقية لمنع تغلغلها في آسيا وأوروبا بعدما تم انسحابها من فيتنام ، وكاد حلف شمال الأطلسي ينهار أثر أزمة قبرص وأزمة الافلاس التي تتعرض لها ايطاليا .

ب – ومما يلفت النظر توزيع الأصوات الذي حددته اتفاقية الطاقة والذي حصلت بموجبه الولايات المتحدة منفردة على ٥٠٪ من الأصوات التي تتعلق بشؤون استهلاك الطاقة وعلى ٣٩٪ من مجموع الأصوات .

ج – والغريب في الأمر أن الولايات المتحدة التي تعتبر أقل المتضررين من ارتفاع أسعار البترول ، ان لم تكن أول المستفيدين منها ، نراها من بين جميع الدول الصناعية الغربية تحصل على هذه النسب المرتفعة من الأصوات بينما لا تحصل أوروبا الغربية مجتمعة إلا على ٣٥٪ من الأصوات المتعلقة بشؤون الاستهلاك و ٤٧,٨٪ من مجموع الأصوات .

د – وقد حدد الاتفاق الدولي للطاقة الأكثرية في التصويت بنسبة ١٨ صوتاً من الأصوات العامة للقضايا المتعلقة بالغاء تحريك التدابير الطارئة أو بتمديد مفعولها ، كما حددت نسبة ٦٠٪ من مجموع الأصوات للتدابير المتعلقة بزيادة الاحتياطي الواجب تخزينه من قبل الدول الأعضاء ، ولالغاء بعض التدابير الطارئة أو تمديدها .

هـ – وإذا نظرنا إلى توزيع مجموع الأصوات وجدنا أن بامكان أمريكا واليابان والمانيا الغربية الحصول على ٦١٪ من مجموع الأصوات ، ولا شك أن اعطاء اليابان ١٨ صوتاً والمانيا الغربية ١٢ صوتاً ليس بالأمر العفوي أو الاعتباطي . فاقتصاد اليابان مرتبط ارتباطاً مباشراً وعضوياً بالاقتصاد الأمريكي سواء من حيث المواد الأولية للصناعات الالكترونية ، أو من حيث اسواق تصريف الانتاج ، أومن حيث الرساميل الأمريكية المستثمرة في اليابان نفسها .

و – وكما هو الحال في اليابان كذلك في المانيا . فالرساميل الأمريكية تسيطر على جزء مهم من الصناعات الألمانية بالاضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي الضخم في المانيا الغربية منذ نهاية الحرب العالميـة الثانية ، ولكون المانيا من أهم أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي . أضف إلى هذا أن المانيا الغربية تميل إلى التقرب من أمريكا لتحسين معنوياتها في السوق الأوروبية المشتركة لا سيما وأن فرنسا التي تشكل المنافس المباشر لألمانيا في تزعم الحركة الأوروبية نحو الوحدة الاقتصادية ، ليست على وفاق تام مع السياسة الأمريكية الخارجية . وجدير بالقول هنا أن فرنسا هي البلد الوحيد في منظمة التنمية والتعاون الاقتصـادي (O.E.C.D.) الذي لم يوقع اتفاقية الطاقة الدولية .

ز – ومن طريقة توزيع الأصوات تستطيع الولايات المتحدة أن تسيطر على قرارات جمعية الطاقة هذه ، كما تستطيع من خلالها أن تسيطر على أهم القضايا الاقتصادية المتعلقة بهـا .

ثانيا : أ – تحاول أمريكا بعد تطورات الأسعار البترولية والاقتراح الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية في مؤتمر أبو ظبي والذي يضيّق الفجوة بين معدل كلفة الشركات الكبيرة للبترول الخام وبين سعر اعادة شراء حصة الحكومات في بترول المشاركة وبالتالي

اعطاء فرصة أفضل للشركات المستقلة في التسويق وكسر الطوق الاحتكاري الذي أقامته الشركات الكبرى لتحقق الأرباح الفاحشة ، تحاول أمريكا أن تعزل الدول المنتجة والشركات المستقلة عن الوصول إلى المستهلك الأوروبي والأمريكي من خلال عقود الشراء البترولية المباشرة .

ب – وهي في هذا تحافظ على أرباح الشركات الكبرى وبالتالي على مستوى مدخولها من الضرائب على الأرباح ، على حساب الدول الأوروبية المستهلكة وذلك لابقائها في عجز اقتصادي دائم مما يسهل لها السيطرة الاقتصادية والسياسية المنشودة على الرغم مما لاضعاف الاقتصاد الأوروبي من محاذير عديدة أهمها عدم استمرار أوروبا في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرادفة لهيكلية اقتصادها الصناعي والزراعي .

ثالثا : أ – تطالب اتفاقية الطاقة الدول الأعضاء بالسعي للاستغناء عن البترول المستورد وهذا مطلب مشروع بالنسبة إلى الدول المستهلكة ان امكنها تحقيقه . ولكن الغريب في الأمر أن أمريكا تدعو إلى استخدام الأموال العربية الفائضة في الأبحاث والدراسات لتطوير مصادر جديدة تمكنها من الاستغناء عن البترول العربي ؟ وهذا هو الدور الذي تتصوره أمريكا لمؤسسة التسليف التي تقترحها .

ب – لا شك أن مطالبة أمريكا للبلاد المصدرة للبترول بتمويل مؤسسة كالتي تقترحها يتطلب الكثير من الجرأة ، وخصوصاً لأن هذه الأموال ثمن ثروة ناضبة تمتلكها بعض البلاد العربية . أما أن تطالب الولايات المتحدة العرب بتمويل مؤسسة للتسليف تستخدم أموالها لتطوير مصادر بديلة وذاتية للطاقة تغنيها في المستقبل عن البترول العربي فهذا أمر يتطلب في الواقع الكثير من الوقاحة .

ج - طبعاً نحن من مؤيدي فكرة التخفيض من استهلاك البترول وايجاد مصادر بديلة للطاقة ، أما أن يتم الأمر بالطريقة التي تحاول الولايات المتحدة أن تنفذها فمرفوض من حيث الأساس . والحقيقة لا ندري بأي حق ومنطق تحاول الولايات المتحدة ومن ورائها منظمة الـ(OECD) أن تنصب نفسها الوصي الأمين على الأموال العربية ؟ وتعتبر نفسها مع بقية الدول الصناعية الطرف الأحق بأن تستثمر هذه الأموال لمصلحته ومصلحة اقتصاده ؟

د - ان مخططات كيسنجر تهدف إلى انتزاع القوة البترولية المتنامية من أيدي الدول العربية المنتجة لتستقر في المصالح الصهيونية العالمية واسرائيل . وقضية أخذ القروض من الدول المنتجة ، لكي يقرر الكونغرس بعدها قروضاً جديدة لاسرائيل ، هو أفضل دليل حسي على نوايا أمريكا ومخططاتها . وغاية هذه القروض (طبعاً) انعاش الاقتصاد الاسرائيلي المعرّض دوماً للافلاس نتيجة تركيبه الاصطناعي ، الاقتصادي والعسكري معاً .

رابعا : أ - ألزمت الولايات المتحدة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باتفاقية الطاقة ، وفرضت على هذه الدول أن تكوّن احتياطياً من البترول يكفي الاستهلاك مدة تبلغ ٩٠ يوماً في النهاية .

ب - لقد كان على دول منظمة الـ(OECD)أن تكشف نوايا الولايات المتحدة ولعبتها . فما الذي تستطيع أمريكا أن تقدمه فعلاً في حال حصول أزمة طاقة جديدة ؟ وما هي الكميات التي يمكن أن تساهم بتوزيعها على الدول الأعضاء لمساعدتها على تحمل مثل هذه الأزمة ؟ وهل هي قادرة على مساعدة نفسها أولا ؟ .

ج - لا شك أن اعتماد أمريكا على البترول المستورد أقل من اعتماد أوروبا عليه . لكن مع هذا كله فالولايات المتحدة لم تحقق

الاكتفاء الذاتي بعد . كما أن الزيادة في معدلات استهلاكها للبترول قد فاقت كل التوقعات . وبحسب أقوال جيمس أكنز (أحد كبار المسؤولين البتروليين وسفير الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية سابقاً) أمريكا يلزمها نحو عشرين عاماً ، مع التفاؤل والحظ وبلايين الدولارات التي تنفق ، حتى تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة .

د - وفي النهاية ألا تكفي هذه الحقائق لاظهار النوايا الاستغلالية التي تضمرها الولايات المتحدة تجاه الدول الصناعية الأوروبية واليابان والدول المنتجة للبترول ؟

هـ - حتى لو كان الهدف من خطة الولايات المتحدة التحضير لممارسة لعبة العض على الأصابع ، فلا شك أنها في النهاية ستكون هي بالذات أول من يصرخ ، فالتراكمات المالية لدى الدول المنتجة في حال فرض حظر بترولي جديد على الدول الغربية تكفي لأن تسد حاجاتها الاستهلاكية والتثميرية الانمائية فترة تقاس بالأشهر والسنين . أما بناء مخزون احتياطي من البترول الخام فيكفي ٩٠ يوماً من الاستهلاك ، وهذ أمر ليس بالسهل من حيث متطلباته المالية والانشائية ، بالاضافة إلى مخاطره ، كما أن أي خفض للانتاج البترولي قد يؤدي إلى استنزاف هذا الاحتياطي بسرعة لا تتلاءم مع سياسة الأمن القومي المعتمدة في مجال الطاقة .

خلاصة واستنتاج :

١ - تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة سياسة الاستغلال والتزعم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . أضف إلى هذا أنها تمارس سياسة الانحياز إلى الصهيونية العالمية ، ودويلة اسرائيل ضد العرب وقضاياهم المشروعة والعادلة . وحين وجدت أمريكا أن سياسة العنف ، والحرب المحلية المحدودة

بين الدول المتحاربة مباشرة ، لن تؤدي بها إلى الاستمرار في السيطرة والاستغلال فقد أخذت تحاول تطويق الدول المنتجة بتدابير تتحلى بالبراءة الظاهرة وتخفي الأهداف الحقيقية المبررة لاتخاذها .

٢ – تعتقد الولايات المتحدة أن بامكانها عبر اتفاق الطاقة الجديد أن تضرب عدة عصافير بحجر واحد . ولكن يبدو أنها مقتنعة بعدم جدوى مشروعها الجديد بصورة تامة من حيث تحقيق الأهداف المعلنة فيه من الاكتفاء الذاتي وخطة الطوارئ وتوزيع الاحتياطي وغيره ، ذلك بانها ان فشلت في تحقيق كل هذا أو جزء منه فهي تضمن على الأقل وحدة الصف والروح الانضباطية للدول الصناعية تحت لوائها .

٣ – أما بالنسبة إلى التأييد اللامتناهي للصهيونية ، فقد أخذت الأصوات ترتفع في أمريكا نفسها لتقول أن مصلحة أمريكا هي مع العرب وليست مع اسرائيل . وهنا يتحتم على الدول المنتجة للبترول أن تقيم توازناً صحيحاً ودقيقاً بين مبدأي اقتصاديات البترول ، والبترول المسيّس ، لئلا يؤدي المزج بينهما إلى خسارة المكاسب التي تحققت حتى الآن والتي تبشر بمكاسب جديدة أعم وأشمل .



الفصل السابع

استعادة الملكية البترولية بين المد والجزر .

تركزت أنظار العالم خلال نهاية سنة ١٩٧٤ على أمرين أساسيين : يتعلق الأمر الأول بمؤتمر الأوبك الثاني والأربعين الذي عقد في فيينا يوم ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ وما صدر عنه من قرارات حول نظام الأسعار بعد سنة حافلة بالحوادث امتدت من حرب اكتوبر ١٩٧٣ حتى مؤتمر أبو ظبي (١٠/١١/١٩٧٤) ، أما الأمر الثاني فيتعلق بقضية استعادة المملكة العربية السعودية كامل ملكية شركة أرامكو العاملة على أرضها .

وعلى الرغم من أهمية اجتماع الأوبك ، سأقصر البحث على قضية استعادة الحكومة السعودية ملكية الأرامكو وذلك لما يعنيه هذا الحادث التاريخي من حيث ازالة وجه من أبشع وجوه الاستغلال الذي مارسته الشركات البترولية والدول التابعة لها على حساب الدول النامية ، وقلب صفحة جديدة في تاريخ البترول العربي .

لا شك أن لاستعادة الملكية الكاملة هذه نواحي متعددة . ومع أن ما كتب عنها وما سيكتب سيركز في معظمه على النواحي المادية ، أود قبل الخوض في البحث أن أشير إلى أن هذا الحادث له أيضاً نواح معنوية لا تقل شأناً عن الأولى .

فهو يمثل يقظة الانسان العربي من سبات طويل كاد يجرده مما تحلى به أجداده من محبة للحق ومن جرأة واندفاع في القضايا الوطنية وفي مناهضة الاستغلال كيفما كان شكله . وهو يعيد للأمة العربية أمجادها التي امتدت من

قلب الجزيرة العربية حتى اسبانيا في أوروبـا ، ويعيد للذات العربية قدراتها على العطاء والخلق ، وعلى العفو والتسامح حتى مع من كان ظالماً لعقود خلت .

على أن تحقيق الملكية الكاملة للثروة البترولية في المملكة العربية السعودية لا يعني الوصول إلى نهاية المطاف ، فعالم اليوم يتمتع بظاهرة العلاقات الخارجية المتطورة ، الأمر الذي يحتم على هذه المرحلة بعينها أن تكون قاعدة انطلاق لتطلعات عالمية تحقق للدول المنتجة المنفعة القصوى من امتلاكها مصادر الطاقة .

١ - لماذا تأجلت « هدية العيد » ؟

دأبت وسائل الاعلام العربي في شهر ديسمبر ١٩٧٤ على الربط بين تاريخ اعلان المملكة العربية السعودية استعادة ملكيتها الكاملة لشركة أرامكو وبين قدوم عيد الأضحى المبارك وتشبيه استعادة الملكية هذه بهدية العيد ، وبينما كانت كل الدلائل تشير إلى صحة هذه التنبؤات ، حدث ما لم يكن في الحسبان وأعلنت المملكة العربية السعودية تعذر انهاء المفاوضات قبل نهاية ١٩٧٤ وبالتالي تأجلت هدية العـيد .

وعلى الرغم من تعذّر معرفة أسباب هذا التأجيل ، في المرحلة الراهنة إلاّ أنه لا يدعو إلى القلق ، ولن يغيّر مجرى الحوادث ، وقد كادت المفاوضات بين المملكة العربية السعودية وأرامكو تصل إلى طريق مسدود لخلاف على بعض التفاصيل أهمها قضية تقييم ممتلكات الشركة .

قد تكون هذه التفاصيل سبب تأخير انهاء المفاوضات بين الطرفين ، وقد يكون السبب أهم من ذلك كثيراً لا سيما وأن السيد أحمد زكي اليماني صرح في الظهران كما ورد في جريدة « المدينة » نقلاً عن نشرة « ميدل إيست موني اللبنانية » (المختصة بالشؤون المالية) ، ان كل الدول العربية ستشرف إشرافاً تاماً على بترولها قبل نهاية السنة . (المقصود سنة ١٩٧٤) .

وبالمناسبة ، لا نستطيع أن نفهم المنطق الذي تستعمله بعض الصحف العربية عند الحديث عن قضية استعادة ملكية الدول المنتجة لمرافق الثروة البترولية فيها

وذلك باستعمال كلمة « الاستيلاء » على هذه المرافق بدل كلمه « استعاده ملحيه » حتى بعض الصحف السعودية وقعت في شرك هذا المنطق المعكوس (جريدة المدينة في ٨ / ١٢ / ١٩٧٤ الصادرة في جدة) .

فكلمة « استيلاء » توحي كأن في الأمر قرصنة أو تعرضاً غير مشروع لممتلكات الغير وفي مجالات عديدة تستعمل للاشارة إلى عملية نهب أو أخذ ما لا يحق أخذه . طبعاً لا يجوز استعمال هذا التعبير لوصف عمل نبيل تقوم به حكومة لمصلحة شعبها وذلك باعادة ملكية ثروة استولت (وهنا يجوز التعبير) عليها شركة احتكارية لمصالحها الاستغلالية الجشعة ، ومصالح الدول التابعة لها ، لتحرم الشعب الذي يملكها من خيراتها .

فهذه الثروة هي من حق الشعوب المالكة لها في الأصل . فهي تنبع من أرضهم . وإذا بقيت في باطن الأرض فهي تبقى في أرضهم أيضاً . فأين منطق الاستيلاء من هذا الواقع ؟ وهل في سيطرة الدولة ذات السيادة على ثروتها ودفعها التعويض المالي للذين استغلوها سنوات طوال أي تعدّ أو قرصنة ؟

٢ – الأسس التي يرتكز عليها مبدأ المشاركة :

قد يبدو من الضروري التذكير دوماً بأن عقود الامتيازات التي منحتها الدول المنتجة للبترول إلى الشركات الأجنبية قد تقررت في ظروف مجحفة وغير متكافئة بالنسبة للدول المنتجة من النواحي التقنية والاقتصادية حتى السياسية .

وجدير بالذكر أن ملكية الدول للبترول المخزون في أرضها أو المستخرج منها هو مبدأ ثابت تذكره صراحة كل القوانين والدساتير . وملكية الدولة لا تعني ملكية الحكومة بل الشعب في الأساس الذي تعتبر الحكومة ممثله الشرعي والنائب عنه في تصريف شؤون الدولة . فالبترول اذن ثروة عامة وليست خاصة ، والدولة إن ملكت هذه الثروة فانما باسم الشعب ولحسابه ومنفعته ليس إلا .

وانطلاقاً من هذا المفهوم ، يحق للدولة المتعاقدة مع أي شركة تعمل على أرضها وضمن الحدود السياسية لها ، أن تنفرد في قراراتها من حيث تعديل بنود

العقد ما دامت الدولة ترى في ذلك فائدة لشعبها وزيادة في تحسين أحواله المعيشية من جميع النواحي .

يعتبر البترول كما سبق القول ثروة عامة غير متجددة لدى استخراجها وبالتالي يكوّن أي استغلال لها استفادة من مصدر مهم لمصادر الدخل القومي الذي يشكل أهم دعائم النمو الاقتصادي والاجتماعي . وإذ كان على الدولة المتعاقدة أن تتصرف دوماً من وحي مصالح شعبها ، وإذ رأت الحكومات في الدول المنتجة مدى الإجحاف اللاحق بها من وضع الامتيازات الممنوحة للشركات ومدى الاستغلال الذي تمارسه الأخيرة من حيث تحقيق الأرباح الفاحشة على حساب استنزاف الثروة القومية ، فقد بدأت تطرح الأفكار حول تغيير بعض بنود الامتيازات بالصورة التي تحقق لشعوبها فرصاً عادلة لحياة أفضل وامكانات انماء وتطور تواكب مسيرة التقدم الحضاري .

هذا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . أما من الناحيتين السياسية والدولية فلا شك أن وجود شركات عاملة على أرض دولة تستنزف خيراتها ، وتهرب أرباحها إلى الدول التابعة لها ، وتحرم شعبها امكان الحصول على المعونة التقنية والتدريب المهني ، أمر غير طبيعي يكوّن خرقاً لسيادة الدولة المنتجة . كما أن حرمان الدولة من الموارد البترولية والمنافع المترتبة عليها يفقدها حجمها الطبيعي على صعيد العلاقات الدولية .

يشكل ما ورد أعلاه الإطار القانوني والاقتصادي والاجتماعي الذي أوحى للدول المنتجة بالتحرك نحو اتخاذ خطوات عملية لاستغلال أفضل للثروة البترولية لمصلحة الشعوب التي تملكها فما الذي حدث بالفعل ؟

٣ – لمحة موجزة حول مبدأ المشاركة وتطبيقه في البلاد المنتجة :

ظهرت فكرة المشاركة سنة ١٩٦٤ عندما أعلنها الملك الراحل فيصل رسمياً . وقد أعلن معها أن الحد الأعلى للمشاركة هو ٥١٪ . وبعد هذا الاعلان بعدة سنوات

تبنّت منظمة الأوبك مبدأ المشاركة واعتبرته مطلباً وطنياً يجب أن تسعى لتحقيقه الدول المنتجة والمصدرة للبترول .

لقد استغرق الأمر نحو ثماني سنوات حتى تقدمت شركة أرامكو من حكومة المملكة العربية السعودية بكتاب توافق فيه على مبدأ المشاركة . (قدم الكتاب في ١٠ مارس ١٩٧٢) .

حددت المملكة العربية السعودية نسبة المشاركة بعشرين بالمائة فقط (٢٠٪) ولدى سؤال الوزير أحمد زكي اليماني عن هذه النسبة أجاب : « أن السبب في تحديد النسبة يعود إلى أمور مالية وفنية واقتصادية ، وإلى تقدير سليم متزن للأوضاع البترولية العالمية ، ولما لدى المملكة العربية السعودية من المقدرة الفنية ، ولولا ذلك لكانت النسبة التي طالبنا بها أقل من عشرين في المائة . وعلى كل فهناك حد أعلى للمشاركة وهو ٥١٪ ، وهذا الحد يجب الوصول إليه في أقصر مدة ممكنة .

وقد نشأ في ذلك الحين خلاف في وجهات النظر حول مسألة التعويضات المالية المترتبة على السعودية لامتلاكها ٢٠٪ من موجودات أرامكو الثابتة . وبينما اقترحت السعودية أن يكون الدفع خلال مهلة تتراوح بين ٥ و ٨ سنوات مع ما يترتب من فائدة ، وقدرت القيمة بنحو ٤٠٠ مليون دولار ، تمسكت أرامكو بمبدأ التعويض المالي على أساس التدفق النقدي المحسوم(Discounted Cash Flow) للأرباح التي ستخسرها مقابل حصة المشاركة حتى انتهاء أجل حقوق امتيازها في الانتاج ، وقدرت بالتالي القيمة على هذا الأساس بأكثر من أربعة آلاف مليون مليون دولار أمريكي .

طبعاً اعتبر مطلب أرامكو ، بالاضافة إلى كونه ضرباً من ضروب التعجيز ، غير عادل لعدم شرعية مطالبتها بأرباح على بترول لا يزال في باطن الأرض وهو في الأصل من حق الدولة ذات السيادة وليس من حق الشركة .

وكعادة الشركات البترولية في المماطلة والتسويف ، لم تظهر معادلة المشاركة التي كانت تتطلع إليها المملكة العربية السعودية إلا في سنة ١٩٧٣ . وعلى الرغم من تطبيق هذا المبدأ واعتباره من منجزات السياسة البترولية الوطنية ، فانه لا

يجوز التغاضي عن عنصر الزمن الذي مر بين اعلان هذه المطاليب وبين تحقيقها ، الأمر الذي أسبغ صبغة التخلف الزمني عليها لا سيما وأن دولاً أخرى منتجة ومصدرة للبترول حققت استعادة الملكية الكاملة لثروتها البترولية والغازية .

والواقع أن المملكة العربية السعودية التي كانت سباقة إلى إعلان فكرة المشاركة سنة ١٩٦٤ تأخرت من حيث التطبيق والاتجاه نحو فرض كامل السلطة على ثرواتها الطبيعية من بترول وغاز ، مع أن المبدأ في حد ذاته يرتكز على أسس سليمـــة .

فايران مثلاً استعادت كامل الملكية لثروتها البترولية سنة ١٩٧٣ ، واستعادت أيضاً ثروتها الغازية التي تقدر قيمتها ببلايين الدولارات ، كما استعادت سيطرتها على احتياطي البترول ومنشآت التكرير ، وحفظت لنفسها حق تقرير سياسة الانتاج . وجاء هذا القرار الايراني بعد انقضاء ٧٢ سنة على السيطرة الأجنبية .

أما الكويت فقد رفضت صيغة اتفاقية المشاركة كما طرحها السيد اليماني ، أي أن تبدأ بـ ٢٥٪ سنة ١٩٧٣ لتصل إلى ٥١٪ سنة ١٩٨٢ ، وقد ولدت اتفاقية المشاركة الكويتية بعد مفاوضات استغرقت سنة واحدة (أي سنة ١٩٧٣) وجاءت مكتملة الصورة ومعبرة عن آمال الشعب وتطلعات الدولة . وقد حصلت الكويت فوراً على ٦٠٪ من ملكية شركة نفط الكويت وشملت الاتفاقية جمع نشاطات الشركة وعملياتها .

أضف إلى هذا أن قيمة التعويض بموجب اتفاقية المشاركة الكويتية يحتسب على أساس القيمة الدفترية الصافية ، بينما اعتمدت اتفاقية المشاركة كما طرحها السيد اليماني مبدأ التعويض على أساس القيمة الدفترية المعدّلة . وبينما دفعت حكومة الكويت مبلغ ١١٢ مليون دولار للحصول على حصة ٦٠٪ من شركة نفط الكويت كانت هي نفسها ستدفع ١٥٠ مليون دولار لو طبقت مبدأ المشاركة الذي طبق في المملكة العربية السعودية ، وكانت ستحصل على ٢٥٪ من الملكية فقط .

لسنا في معرض المقارنة بين اتفاقيتي المشاركة الكويتية والسعودية إلا أنه يجب القول أن الاتفاقية الكويتية (إلى حين اعلان الاتفاقية السعودية المتعلقة باستعادة كامل ملكية أرامكو) يجب أن تكون مثلاً يحتذى من حيث شمولها وتأمينها السيطرة الكاملة للدولة على مصادر الثروة البترولية من جميع جوانبها .

٤ - مناقشات حول استعادة السعودية ملكية شركة أرامكو كاملة .

أما وأن اعلان السعودية استعادة الملكية الكاملة لشركة أرامكو قد تأجل إلى وقت غير محدد ، وان كنا نعتقد أنه غير بعيد ، فلا بد من طرح الصيغة الوطنية والأصلية لكيفية تصورنا لهذا الاتفاق ، لا سيما وأن هذا التصوّر يجب أن يكون مقياساً لمدى نجاح الاتفاق المنشود .

لا بد من أن يستهدف المنطلق من حيث الأساس المصلحة الوطنية والقومية أولاً وآخراً . أي أن الاتفاق لكي يصبح كاملاً من منظور وطني ، يجب أن لا يلزم الدولة المستعيدة للملكية بأية قيود حول وضع الثروة البترولية وسياستها الانتاجية والتسويقية .

لقد تمتعت أرامكو بالثروة البترولية فترة تزيد على أربعين عاماً ، وجنت من وراء عملياتها على الأرض السعودية الأرباح الطائلة ، وحصلت على أفضليات في أسعار حصولها على البترول الخام سواء عندما كانت المالكة الوحيدة للشركة أو بعد تطبيق مبدأ المشاركة . وقد مكنها هذا الأمر ، مع مثيلاتها من الشركات الكبرى ، من السيطرة على أسواق البترول العالمية وتهديد الشركات المستقلة بالافلاس .

وفوق ذلك فان شركة أرامكو شكلت مجتمعاً خاصاً بها ، منفصلاً عن المجتمع السعودي ، وذلك إمعاناً في تثبيت أقدامها وتوفير المنافع الأفضل لها للاستغلال وتحقيق الأرباح الخيالية . وعلى الرغم من الزمن الطويل الذي قضته أرامكو في السعودية لم تمنح المواطنين خبراتها ولم تدرب الشباب السعودي - بالقدر الكافي - على أي من تقنيات الانتاج أو الادارة .

من هنا يجب أن يكون اتفاق استعادة الملكية رفضاً لكل هذه الحقائق وعزلاً كلياً للرواسب التي خلفتها أرامكو والتي يمكن أن تخلفها . وعلى الرغم من تأجيل المفاوضات حول استعادة الملكية « موضوع بحثنا » ، هناك العديد من الأمور التي تجب مناقشتها من خلال تصورنا للسيطرة الكاملة للسعودية عـلى ثروتها البترولية وما يمكن أن تخلقه عملية استعادة الملكية من مضاعفات في المستقبل .

أولا : قضية التعويضات المالية :

يعتبر المنطق الذي تطرحه شركة أرامكو من حيث التعويضات التي تطلبها لقاء ما ستمتلكه السعودية غاية في الغرابة . فهي تطالب بتقييم موجوداتها على أساس القيمة الدفترية المعدلة (Up-Dated Book Value) أي بأخذ القيمة الدفترية الصافية (Net Book Value) وتعديلها أو رفعها بحسب معدلات التضخم السائدة منذ تاريخ شرائها . ومع غرابة هذا المنطق وما ينطوي عليه من روح استغلالية فقد كان هو الذي طبق حين حصلت الحكومة السعودية على ٢٥٪ من موجودات أرامكو سنة ١٩٧٣ ، ودفعت بموجبه ثمن هذه الحصة ٥٠٠ مليون دولار .

ولا شك ان قبول السعودية لهذا المنطق سنة ١٩٧٣ سيوقعها في مشكلات حين تطبق استعادة كامل الملكية سنة ١٩٧٦ . فهي ان طبقته أيضا سنة ١٩٧٦ تكون قد خدعت مرة أخرى بمنطق ارامكو ودفعت من اموال الشعب السعودي ثمنا لموجودات هي في الواقع أقل قيمة من ذلك كثيراً .

وهي ان رفضت هذا المنطق ودفعت ثمن موجودات أرامكو بحسب قيمتها الدفترية الصافية تكون قد أقرت بالخطأ الذي وقعت فيه سنة ١٩٧٣ والذي دفعت بموجبه ٥٠٠ مليون دولار ثمن ٢٥٪ من موجودات أرامكو من ناحية ، ومن ناحية ثانية ستصطدم في مفاوضاتها مع أرامكو سواء في دفع ثمن الحصة المتبقية ، أم في اعادة حساباتها لتعديل ما يوازي الـ ٥٠٠ مليون دولار من موجودات ثابتة على أساس القيمة الدفترية الصافية . وبالتالي تسديد الرصيد المتبقي لامتلاك بقية

موجودات الشركة . وفي جميع الحالات يبقى مبدأ التعويض على أساس القيمة الدفترية الصافية هو المبدأ الصحيح والأوفر مالياً للخزينة السعودية سواء أخذ مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار في الحسبان أو لم يؤخذ .

ثانيا : قضايا الانتاج :

من الطبيعي أن تحاول شركة أرامكو أن تؤمن خلال مفاوضاتها مع المملكة العربية السعودية الحد الأقصى من البترول الخام كي تستمر في عملياتها دون أي تأثير سلبي في حجم هذه العمليات أو حجم وجودها في الأسواق العالمية .

ولا شك أنه من الناحية المبدأية التي تحتم وجود السيطرة الكاملة للدولة على مواردها البترولية ، يجب أن يخلو اتفاق استعادة الملكية من أي قيد أو شرط بالنسبة إلى اعطاء أرامكو الشركات الأربع المالكة لها ضمانات حول تأمين حجم معين لها من البترول الخام وإلا أعتبرت الاتفاقية ناقصة ولا تمثل الاستعادة الكاملة للثروة البترولية لأنها ستتضمن خرقاً واضحاً لمفهوم السيادة الوطنية .

والواقع لا يوجد أي مبرر لتضمين الاتفاقية مع أرامكو أية ضمانات بشأن البترول الخام . فعند امتلاك الدولة لبترولها لا يعود هناك أية تعقيدات في الأسعار بحيث يلغى تلقائياً مبدأ السعر المعلن أو المرشد إلى الضريبة . وكل ما هنالك هو أن يصبح البترول المنتج ملك الدولة تتصرف فيه كما تقتضي مصلحتها وبمستوى أسعار موحدة ، وهذا أمر غاية في الأهية ويمثل الاتجاه السائد حالياً في الدول المنتجـة .

لقد طالبت في الماضي مراراً أن تحاول الدول المنتجة التقليل من سيطرة الشركات الكبرى على الأسواق العالمية وذلك لخلق الجو التنافسي الذي يعود على المستهلك بخفض في الأسعار . وفي اعتقادي ان استعادة ملكية البترول في السعودية تشكل أفضل الفرص للدول المنتجة للتخلص من أخطبوط الشركات من حيث زيادة المبيعات إلى الشركات المستقلة من ناحية ، وتنفيذ عقود الشراء المباشرة مع حكومات الدول المستهلكة من ناحية ثانية .

أما من حيث حجم انتاج السعودية ككل فقد صرح السيد اليماني « أن المملكة العربية السعودية لن تغير نمط الانتاج على الرغم من اعتقاده وجود فائض في الانتاج العالمي » (نشرة MEES تاريخ ١٣/١٢/١٩٧٤) والحكومة السعودية بمحافظتها على نمط الانتاج تكون قد وقفت في الوسط بين بعض دول الأوبك التي تطلب منها تخفيض حجم الانتاج وبين الدول المستهلكة التي تطالب بزيادته لسد حاجاتها المتزايدة إلى البترول من جهة ودق اسفين الخلاف بين أعضاء الأوبك بطريقة غير مباشرة من جهة أخرى .

ثالثا : قضايا الأسعار :

قرر مؤتمر الأوبك (١٢ ديسمبر ١٩٧٤) أن ثمن حصة الحكومات من بترول المشاركة هو ١٠,١٢ دولار للبرميل ، وجمد بالتالي مستوى الأسعار تسعة أشهر ابتداء من ١/١/١٩٧٥ . وقد أشار المؤتمر صراحة إلى المفاوضات التي تدور الأن بشأن استعادة ملكية أرامكو في المملكة العربية السعودية وما قد ينتج عنها من نتائج ذات مفعول رجعي .

ان هذا القرار بطبيعته يطيح بنظام الأسعار المزدوج الذي هيمن على صناعة البترول منذ نشوئها في البلاد العربية ، بالاضافة إلى تخليه عن القرار السابق الذي قضى بتعديل الأسعار دورياً مع نسب التضخم العالمي التي قدرت بـ ١٤٪ لسنة ١٩٧٤ . وهذا يعني انخفاض القيمة الحقيقية للعائدات البترولية لفترة الأشهر التسعة التي سيجمد خلالها سعر البترول الخام بنسبة تقارب ١٠,٥٪ ، أي أن أسعار البترول الخام لن تجاري السلع الصناعية التي تشهد أسعارها ارتفاعاً مستمراً . وهذا في حد ذاته يؤكد حسن نية الدول المنتجة تجاه الدول المستهلكة .

لقد أثار قرار تحديد دخل الدول المنتجة من كل برميل بمبلغ ١٠,١٢ دولار بعض الجدل حول كيفية تطبيقه بالنسبة إلى الشركات العاملة على أراضي الدول المنتجة وحول مستوى الأسعار التي سيتم بها تنفيذ عقود البيع المباشرة لحكومات الدول المستهلكة .

أما بالنسبة إلى السعودية فيجب الفصل هنا بين وضعين أساسيين : الأول هو اعلان المملكة العربية السعودية استعادة الملكية الكاملة لأرامكو وعندها يكون السعر الذي تفرضه الحكومة سعراً موحداً سواء أكان المشتري من الشركات الكبرى أم المستقلة أم حكومات الدول المستهلكة . وهنا يجب التشديد على أن اتفاق استعادة الملكية يجب ألا يحدد أية أفضليات أو حسومات في الأسعار للشركات المالكة لأرامكو وإلا فما معنى استعادة الملكية والسيطرة الوطنية ان كانتا تخضعان لشروط سابقة ؟

أما الوضع الثاني فهو الناشيء عن تأجيل مفاوضات الحكومة السعودية مع أرامكو ، فالحكومة السعودية تعتقد أن مستوى الأسعار المحددة لبترول المشاركة بـ ١٠,١٢ دولار للبرميل يجب أن يمثل المرشد لمقدار ما ستحصل عليه الحكومات على أساس المشاركة ٦٠٪ – ٤٠٪ و ٩٣٪ من السعر المعلن . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأوبك في تحديدها لهذا السعر لبترول المشاركة قد بنت قرارها على على نتائج مؤتمر أبو ظبي (٢٠ / ١١ / ١٩٧٤) حول تخفيض السعر المعلن ٤٠ سنتاً ورفع نسبة الضريبة إلى ٨٥٪ والريع إلى ٢٠٪ .

وعلى الرغم من أن قرار الأسعار هذا قد حدد ثمن بترول المشاركة ، إلا أنه لم يحدد الثمن الذي يمكن أن تتم به عقود البيع المباشر بين الحكومات . وبينما يعتقد معظم الأعضاء في الأوبك أن سعر المبيع المباشر للمستهلك يجب أن يكون على أساس ٩٣٪ من السعر المعلن أي ١٠,٤٦ دولار للبرميل ، إلا أن الحكومة السعودية توافق على هذا الرأي على الرغم من اعلانها عدم استعدادها للبيع بسعر يقل عن ٩,٨٠ دولار للبرميل زائد أكلاف الانتاج وهو المستوى الذي يمثل كلفة البترول العائد للشركات بنسبة ٤٠٪ من الانتاج . وهذا ما يمكننا من الاستنتاج أنه ما دامت أرامكو والحكومة السعودية لم توقعا اتفاقية استعادة الملكية فستبيع المملكة العربية السعودية البترول بناء على العقود المباشرة بأسعار تتراوح بين ٩,٨٠ دولار كحد أدنى و١٠,١٢ دولار للبرميل كحد أقصى . أما في حال استعادة

الملكية فيصبح البيع على أساس ١٠,١٢ دولار للبرميل لكل الأطراف زائد كلفة الانتـاج .

وفي حال تبني الثمن ١٠,١٢ دولار للبرميل من حصة الحكومات في المشاركة عنى ذلك أن الشركات ستتحمل كلفة تبلغ ١٠,٢٤ دولار للبرميل* . وفي هذا الوضع بامكان الشركات تخفيض معدل كلفة البترول الخام بالنسبة إليها باعادة شراء كميات أقل من حصة الحكومات . وهذا يترك للشركات ما مقداره (٢٢) سنتاً للبرميل فيما لو باعت الدولة المنتجة بترولها من المشاركة على أساس ١٠,٤٦ دولار للبرميل (٩٣٪ من السعر المعلن) . ولكن في حال اعتماد هذا السعر لا تستطيع الشركات اضافة الخمسين سنتاً المقترحة بحسب المعادلة الإيرانية للأسعار لأن هذا يجعل أسعارها تعادل ١٠,٧٤ دولار للبرميل (١٠,٢٤ + ٥٠ سنتاً) وبالتالي يجعلها في وضع تنافسي غير معقول تجاه شركات البترول الوطنية اللهم إلا إذا تمتعت الشركات بأفضلية من حيث الحصول على البترول المنتج وبالتالي سيطرتها على حجم العرض في الأسواق .

وتتوقف قضايا الأسعار في النهاية بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية على توقيع الاتفاق مع أرامكو حين تتضح الصورة ويوحد السعر مع حرية مطلقة فيما يتعلق بسياسة التسويق .

رابعا : قضية أرامكو كشركة :

ان توقيع الاتفاق بين الحكومة السعودية وأرامكو لاستعادة كامل الملكية لا يلغي دور أرامكو كشركة أو كمؤسسة .

فقد طرح البعض فكرة استمرار أرامكو كمؤسسة في تقديم الخدمات المختصة في قضايا البترول ومن ثم توسيع نطاقها للمشاركة في عملية التنمية في المملكة العربية السعوديـة .

---

* ١٠,١٢ دولار للبرميل + ١٢ سنتا كلفة الانتاج = ١٠,٢٤ دولار للبرميل

من الطبيعي أن تستمر حاجة الحكومة السعودية إلى خبراء أرامكو لتسيير أمور الشركة بعد توقيع الاتفاق وخصوصاً لأن أرامكو طوال ٤٠ سنة مضت لم تدرب العنصر البشري الوطني على تسلم المسؤوليات سواء من الناحية الفنيـة أو الادارية .

وكعادة أرامكو في طرح المطالب الغريبة المنبثقة من الجشع الذي لازمها طوال فترة وجودها في المملكة العربية السعودية ، فقد تقدمت إلى الحكومة باقتراح يقضي بدفع ما يتراوح بين ٥٥ – ٦٠ سنتاً لقاء كل برميل من الانتاج . وذلك كبدل مادي من الخدمات الفنية والادارية التي تقدمها .

رفضت السعودية طبعاً هذا الاقتراح لبعده الشاسع عن المنطق ، وطلبت تحديد التعويض المادي لقاء الخدمات بناء على تقييم اقتصادي مفصل لكل نوع من الخدمات المقدمـة .

وهنا تبرز قضية مهمة لها علاقتها بالطبيعة البشرية لأن أرامكو شركة تملكها أربع شركات كبرى وهي أكسون ، تكساكو ، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، وموبيل أويل . والمقصود بالعنصر البشري هو الموظف من قبل الشركات الأم الذي لا يزال يتمتع بعلاقة ادارية وذاتية بها ، أي أن مراكز معظم هؤلاء الموظفين وتعويضاتهم وأقدميتهم في العمل لا تزال كلها محفوظة في ملفات الشركات الأم . فهل بامكان الحكومة السعودية ضمان ولاء هؤلاء الأداريين والفنيين الأجانب لقاء عقد خدمات فقط .

ان موضوع الاستفادة من خبرة أرامكو له نواحيه الايجابيـة إلى جانب النواحي السلبية ، فقد يكون أمر التعاقد مع موظفي أرامكو من الأمور الحيويـة في الوقت الحاضر نظراً إلى انعدام الخبرات والمهارات الوطنية في المجالين التقني والإداري . إلا أن هذه الاستفادة يجب ألا تؤخذ وكأنها مسلمة تاريخية لا مناص منها ، بل يجب أن يكون الهدف منها تدريب اليد العاملة الوطنية والاستفادة من الخبرة المتاحة أكثر من استغلالها في مشاريع انمائية وعمرانية أخرى . اذ أن أرامكو تتمتع بالميزة النسبية (Comparative Advantage) في شؤون ادارة البترول

وانتاجه وتصنيعه . وليترك أمر المشاريع الانمائية الأخرى لمجموعات من الشركات المتخصصة التي تتمتع بالميزات النسبية في مجالاتها المحددة .

وانطلاقاً من هذا المبدأ يمكن للحكومة السعودية عندها أن تحقق فائدة من بقاء موظفي أرامكو قد توازي فائدتها من البترول كثروة ، اذ يجب ألا يغيب عن بالنا ان ما جعل وضع الامتيازات يعيش حتى يومنا هذا هو عدم القدرة الذاتية على القيام بالمهام والأعمال التي تستطيع أن تؤمنها التكنولوجيا والادارة الأجنبيتان .

خلاصة واستنتاج :

يشكل توقيع الاتفاق المرتقب بين السعودية وأرامكو مفترق طريق تاريخي سواء من الناحية البترولية أو من الناحية الوطنية والاقتصادية . وبقدر ما يفتخر المواطن العربي ويعتز بتحقيق هذا الانجاز ، يحز في نفسه أن يشاهد استمرار الجشع وروح الاستغلال عند الشركات البترولية والدول التابعة لها .

لقد عملت أرامكو في المملكة العربية السعودية ما يزيد على أربعين عاماً ، مارست خلالها كل أنواع الاستغلال والاستفادة . وهي مع هذا كله لا تتركها بروح قانعة بل تحاول امتصاص خيراتها حتى آخر لحظة من وجودها عن طريق تأمين الحد الأقصى من الضمانات وبقاء مخلب قط لها في قلب الآلة الاقتصادية تتمثل بالعنصر البشري المتفوق تقنياً وادارياً وأن كان هذا الأمر يبدو في الوقت الحاضر لمصلحة المملكة العربية السعودية على المدى القريب .

والأغرب من ذلك كله أن تقوم قيامة البلاد الصناعية لدى محاولة تعريب البترول على الرغم من فترة الاستغلال الطويلة ، وتتهم الدول المنتجة برفع أسعار البترول ، وتثور إذا حاولت الرساميل العربية شراء بعض الأسهم في شركاتها التجارية ، ولا ترى أي ضير أو إجحاف في امتصاصها خيرات شعوب بأكملها سنوات طويلة .

فالعالم الغربي يريد الرساميل العربية لتصحيح موازين مدفوعاته ودعم

اقتصادياته ولا يريدها لشراء أسهم في شركة دايملر-بنز مثلاً علماً بأن هذه الشركة لا تعتبر ركيزة الاقتصاد الألماني الوحيدة . وهو يريد الرساميل العربية لتطوير مصادر طاقة بديلة للبترول ولا يريد العرب أن يستفيدوا من البترول حتى يحين ذلك التاريخ . ويشجع أموال البترول في شراء سندات خزينته ولا يريدها أن تندمج في اقتصاده بتثميرات صناعية وعقارية ثابتة .

والعالم الغربي يطلب من الدول المنتجة أن تقيم الصناعات البتروكيماوية على أرضه ولكن بأموال عربية ، ولا يريدها أن تطور اقتصادها وتنوع مصادر دخلها لأنه يريدها أن تستمر في العيش ضمن الاقتصاد التابع لا الرائد . وفوق هذا كله فهو يريد الاستمرار في السيطرة على مقدرات شعوب بأكملها بينما هذه الشعوب تطلب السيادة والسيطرة على منابع ثروتها الوحيدة : « البترول » .



الفصل الثامن

كيف نواجه الموقف البترولي الجديد بعد الدعوة إلى خفض الاستهلاك والأسعار في الدول الصناعية ؟

مع تطور حوادث الشرق الأوسط والمفاوضات الدائرة حولها ، تزداد المواقف البترولية العربية تبلوراً ووضوحاً نتيجة الوعي المتزايد الذي تثيره المرحلة الراهنة في حياة الأمة العربية .

وعلى الرغم من الحذر الشديد الذي تتحلى به السياسة العربية عامة والسياسة البترولية خاصة ، نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في مجرى الحوادث ، لا تزال الثروة البترولية معرضة للأخطار والدسائس بغية النهب والاستغلال بصورة لا مثيل لها في أي وقت مضى .

ان لاشتداد الخطر وارتقائه نوعياً أسبابهما المبررة من وجهة نظر الدول الصناعية وشركات البترول اذ أن جزءاً مهماً من مصالحها عبر البحار مهدد بالانفصال عنها ، بل والارتداد عليها اقتصادياً وسياسياً ان اقتضى الأمر .

والغريب في الأمر أنه خلال فترة ما قبل السبعينات ، قلّما ورد ذكر البترول في خطاب أو تصريح رسمي من قبل المسؤولين الغربيين في الدول الصناعية وذلك لأن هذه الدول آنذاك كانت تحصل على البترول بأسعار غاية في الانخفاض ، وكانت الشركات الكبرى تتمتع بأرباح باهظة .

أما اليوم ، بعد رفع الأسعار وتحديد الانتاج ، أصبحت المزايدة بين المسؤولين في الغرب تنحصر في ذكر البترول والتهجم على منظمة الأوبك والدول العربية

بصورة خاصة ، وما ذلك إلا لأن الدول المنتجة تحاول جاهدة أن تحصل على ثمن عادل لثروة قومية غير متجددة ، وأن تستعيد ملكية هذه الثروة .

وبقدر ما تتنوع المكائد والدسائس التي تحاك حول الأمة العربية وبترولها يبقى المطلب الوطني الصحيح واحداً لأن الحق واحد ، لا يمكن أن يتجزأ ، ومتى كان سليماً لهوية البترول العربي وثمنه العادل ، يصبح التصرف حيال مخططات الغرب من الأمور البديهية .

سأتعرض في هذا الفصل للمواقف البترولية الأخيرة التي تمخضت عنها وكالة الطاقة العالمية (IEA) والتي يبشر بها الدكتور كيسنجر وخصوصاً لأن ما يبشر به يعبر عن موقف الولايات المتحدة الرسمي كما يمثل أيضاً ما تؤمن به وكالة الطاقة الدولية .

والواقع أن « العزيز هنري » يتمتع بهواية سماع صوته . ولهذا فهو يكثر من اطلاق التصريحات والخطب في جميع المناسبات مهما صغرت أو كبرت . وهو في تصريحاته يتعدى حدود اللياقة والدبلوماسية حين يتحدث عن البترول العربي على الرغم من تمتعه بأكثر المراكز حساسية في الولايات المتحدة . وسوف يكون لنا في هذا الفصل أكثر من إشارة إلى الخطاب الذي ألقاه يوم ٣ فبراير ١٩٧٥ أمام جمعية الصحافة الوطنية الأمريكية بواشنطن (National Press Club) حول أزمة الطاقة العالمية .

١ – الاجماع الدولي على وجهة نظر العرب البترولية :

بعد فترة تزيد على سنة ، منذ أن رفعت منظمة الأوبك أسعار البترول الخام ، يلاحظ المراقب إجماعاً عالمياً فريداً في نوعه حول القضايا البترولية المطروحة :

أولا : على صعيد الانتاج هناك دعوة إلى تخفيضه بغية المحافظة على الاحتياطي البترولي أطول فترة ممكنة . والدول العربية المصدرة للبترول كانت في طليعة من نادى بهذا الأمر وذلك للحد من الهدر والاستنزاف الذي تتعرض له الثروة القومية وذلك لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة . أما اليوم فقد

أخذت وكالة الطاقة الدولية تدعو بدورها إلى الحد من الاستهلاك والتبذير في البترول والتقنين في استعماله ووضع الأهداف السنوية لتخفيض الاستيراد منه .

ثانيا : استمرت الدول المنتجة ، وفي طليعتها الدول العربية ، طوال سنوات عديدة في المطالبة بأسعار أعلى للبترول الخام الذي يشكل الثورة الوحيدة بالنسبة إلى العديد منها .

وكان قرار الأوبك في نوفمبر ١٩٧٣ مفاجأة للعالم برفعه الأسعار المعلنة نحو أربعة أضعاف مرة واحدة . وعلى الرغم من الضجة التي خلقها هذا الاجراء على صعيد الدول المستهلكة من حيث عظم العبء الذي وضعه على ميزان المدفوعات ، وعلى صعيد الدول المنتجة من حيث التراكمات المالية التي وجدت نفسها حيالها ، على الرغم من كل هذا ، نجد المجتمع الصناعي يعلن بصوت الدكتور كيسنجر وصوت وكالة الطاقة الدولية أن ثمن البترول الخام يجب أن يبقى مرتفعاً كما يجب وضع حد أدنى له لا يجوز أن ينخفض عنه .

ثالثا : حين رفعت الدول المنتجة أسعار البترول قامت القيامة في الدول الصناعية لائمة الدول العربية فقط من مجموع الدول المصدرة للبترول لأن بترولها وما يدفع لقاؤه هو السبب المباشر لأزمة التضخم التي تعانيها هذه الدول .

على الرغم من ارتفاع العديد من الأصوات الوطنية آنذاك نافية هذه الظاهرة عن البترول العربي أولاً ، وعن البترول ككل ثانياً ، استمرت الدول الصناعية في غيها ومهاجمتها للدول العربية وذلك لتبرر نفسها ووجودها أمام الشعوب الصناعية ، على أساس أنه لا علاقة لمخططاتها الاقتصادية والسياسية بالتضخم .

وفي النهاية أقر العالم الصناعي وأعترف بأن التضخم الحادث ليس وليد القرارات البترولية الصادرة سنة ١٩٧٣ ولكن نتيجة عوامل اقتصادية داخلية ودوليــة لا علاقة للبترول بها .

أثر أسعار البترول في التضخم لبلاد السوق الأوروبية المشتركة سنة ١٩٧٤

البلد	نسبة التضخم السنوي	كلفة تأثير الطاقة * في نسبة التضخم	تأثير كلفة الطاقة في نسبة التضخم
فرنسا	١٤,٩٪	٣,٠٪	٢,٥٪
المانيا	٥,٩٪	٢,٤٪	١,٥٪
ايطاليا	٢٥,٢٪	٣,٠٪ – ٣,٥٪	٣,٦٪
بريطانيا	١٨,٣٪	٢,٥٪	٢,٧٪
بلجيكا–لوكسمبورغ	١٥,٧٪	غير متوفر	٤,٢٪
هولندا	١١,٠٪	٢,٠٪	١,٥٪
الدانمرك	١٦,٥٪	٣,٠٪	١,٩٪
ايرلندا	٢٠,٠٪	غير متوفر	١,٧٪

* تشمل كلفة الفحم والغاز والكهرباء .

يتبين لنا من هذا الجدول الإحصائي أن كلفة البترول لم تشكل سوى نسبة متواضعة في معدلات التضخم السائدة خلال سنة ١٩٧٤ في بلاد السوق الأوروبية المشتركة . وهكذا يتضح أن حملات الدول الصناعية المغرضة ضد الدول المنتجة انما تستهدف الاستغلال والنهب والربح على حساب شعوب بأكملها .

ولعل قمة التجني في حملات الدول الصناعية على البلاد العربية تتجلى في وضعها اللوم على البترول العربي وحده دون غيره وكأن بترولنا أسود اللون وبترول غيرنا أبيض .

٢ - المنطلقات الأمريكية الجديدة على الصعيد البترولي :

قد يظن القارئ للوهلة الأولى أن الخلاف بين الدول المنتجة والدول المستهلكة قد زال باتفاق الطرفين حول أهم القضايا البترولية ، ونعني بذلك الانتاج والأسعار .

إلا أن الواقع غير ذلك . اذ في صميم هذا الإجماع أو الاتفاق ، تكمن بذور الخلاف وذلك للنوايا التي يضمرها الغرب ، أو الدول الصناعية ، ضد العرب وتحيّنه الفرصة لخرق وحدة الصف العربي ووحدة الرأي في منظمة الأوبك .

ان المعسكر الغربي بقيادة أمريكا لا يخجل من اعلان نواياه في محاربة العرب على الصعيد البترولي في الوقت الذي يدعو فيه إلى التحاور ، والتعاون ، واللقاء . ولا يجد الدكتور كيسنجر أي حرج في الاسترسال في تحليلاته التي هي أقرب إلى الأحلام منها إلى الواقع حول انهيار الجبهة البترولية العربية ، من خلال مناقشة مادية جدلية للأمور وكأنه كارل ماركس وقف يبشر بقرب سقوط أعمدة النظام الرأسمالي في بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر .

لا شك أن الجدلية التي يقدمها كيسنجر تفتقر إلى الكثير من العناصر الواقعية ، وأن فيها من التمني أكثر مما فيها من العزم ، لا سيما وأن العوامل التي يعتمد عليها لا يمكن أن تقع كلياً تحت سيطرة السياسة الأمريكية أو قرارات وكالة الطاقة الدولية .

تقوم السياسة البترولية الجديدة الأمريكية وسياسة وكالة الطاقة الدولية على الأسس التالية :

أولا : بعد أن تمتعت الولايات المتحدة باكتفاء بترولي ذاتي في مرحلة الخمسينات بلغ اعتمادها على البترول المستورد ١٦٪ من مجموع الاستهلاك في سنة ١٩٦٠ ، و ٣٥٪ في سنة ١٩٧٣ . ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٥٠٪ خلال عقد الثمانينات فيما لو استمرت معدلات الاستهلاك على ما هي عليه .

وقد أدى هذا الاعتماد على الاستيراد إلى تعريض الاقتصاد الأمريكي

للمؤثرات الخارجية على صعيد الطاقة الأمر الذي لم يرق في أعـين القيادة السياسية في أمريكا حتى لقد أصبحت الدعوة إلى الحد من الاستهلاك والحفاظ على موارد الطاقة من المطاليب القومية الأساسية .

ثانيا : لدى رفع أسعار البترول تأثر العالم الصناعي واختلّت موازين مدفوعاته . وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور سياسة محاور تدعو إلى إقامة تجمع في وجه الدول المنتجة . إلا أن الجبهة التي خلقتها المبادرة الأمريكية التي تمخضت عن وكالة الطاقة الوطنية سادها بعض القلق وعدم الارتياح وخصوصاً لأن العديد من الدول الأوروبية يطمح الى اقامة علاقات ثنائية بالدول العربية المصدرة للبترول ، وذلك لحل أزمة الطاقة عن طريق المنطق والعقلانية ، لا عن طريق السيطرة الأمريكية وتثبيت قواعدها سياسياً واقتصاديا .

إلاّ أن أمريكا استطاعت أن تجمع معظم التناقضات وتضبطها وتوجهها دون أدنى محاولة تذمر أو احتجاج من الأطراف . وقد وصلت السيطرة الأمريكية إلى حد باتت معه تنظر إلى المواقف التي تطرحها على أنها المواقف التي ستتبناها الدول الصناعية الأخرى بالضرورة .

تقود الولايات المتحدة الأمريكية حملة تدعو إلى شيئين متناقضين :

الأول : يقول بتخفيض الأسعار البترولية لتخفيف العبء عن الدول المستهلكة

والثاني : ينادي بضرورة تحديد الحد الأدنى للأسعار البترولية بحيث لا يصيب الاستثمارات التي يؤمل أن تأخذ أحجاماً كبيرة لايجاد مصادر بديلة للطاقة .

ولتحقيق هذين الأمرين ، أو الهدفين ، تسعى أمريكا لتحقيق استراتيجيتها عبر مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : الحماية الذاتية في حالات الطوارئ عن طريق إنشاء احتياطي بترولي تتقاسمه الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية لدى نشوء أي نقص أو حظر بترولي جديد ، بالاضافة إلى خلق أنظمة وتدابير تهدف إلى حماية المؤسسات المالية القومية

من أي هزة أو اضطراب يمكن أن تؤدي إليه عائدات البترول المتراكمة .

المرحلة الثانية : تتناول المرحلة الثانية قلب أحوال السوق بالنسبة إلى منظمة الأوبك بحيث يقود الحد من الاستهلاك البترولي لدى الدول الصناعية إلى خلق فائض من الانتاج الأمر الذي سيخلق بلبلة لدى الدول المنتجة ويؤدي بها إلى تخفيض الأسعار . وسوف تزداد الضغوط على الأسعار خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مصروفات الانماء والتسليح في البلاد المنتجة الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات لديها سنة ١٩٧٧ . وبكلام آخر « سوف ينهار كارتيل الدول المنتجة » . كما يأمل العزيز هنري .

المرحلة الثالثة : بعد الحدّ من الاعتماد على البترول المستورد ، وبعد كسر الاحتكار البترولي (على حد تعبير كيسنجر) ، ستسعى الولايات المتحدة لملاقاة الدول المنتجة للبحث في العلاقات الجديدة التي يجب أن تسود بين الطرفين .
ويضيف الدكتور كيسنجر أن لدى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية من الموارد الطبيعية ما يكفي إذا ما اقترن بالتكنولوجيا الأمريكية أن يخلق مصادر جديدة للطاقة التراكمية ليزداد معها عرض الطاقة على الطلب ويساعد الدول الصناعية على مواجهة الدول المنتجة .

٣ – عرض وتحليل :

يتبين لنا مما سردناه عن أهداف السياسة الأمريكية الجديدة بالنسبة إلى الطاقة أن الغاية من ورائها مهاجمة الدول المنتجة وخرق وحدتها من خلال اظهار أبشع صورة يمكن لدولة أن تتباهى بها أمام العالم وذلك تحت ستار الحرية

والديمقراطية والمحافظة عليهما .

إلا أن الحرية التي تنادي بها أمريكا لا تشمل كما يبدو تمتع الشعوب الحرة بثرواتها اللهم إلا إذا كانت أمريكا هي المستفيد الأول والأخير من ذلك . كما أن هذه الحرية لا تقر ولا تعترف بامكان تطور الأمم المتخلفة لأن في ذلك انتقاصاً من سيادة النادي الدولي للأمم الصناعية الذي تتزعمه أمريكا .

وإذا أردنا تلخيص التطورات الحادثة على الصعيد البترولي فهي تنطوي على خلق جبهة جديدة من الدول المستهلكة تقف بحزم في وجه منظمة الأوبك لتفسد على الدول المنتجة انتصاراتها على صعيدي الأسعار والانتاج ، ولتطور مصادر جديدة وبديلة للطاقة على حساب الدول المنتجة وحساب الأزمة الحالية .

والواقع أن قول كيسنجر حول خلق الفائض من الانتاج البترولي خطأ في أساسه ، ويحتوي على تناقضات ذاتية ، وبالتالي فان الجدلية التي يقدمها حول انهيار الدول المنتجة التي تشكل جبهة واحدة عار من الصحة ولا يقصد به سوى التهويل والتخويف .

فالمستوى الحالي للانتاج البترولي اليومي لا يمثل الحد الأقصى لطاقة الانتاج كما أنه لا يتمتع بالجمود . أي أن بامكان الدول المنتجة بالاحتياطي المعروف لديها حالياً أن تضاعف انتاجها أو أن تخفضه من دون أي حرج أو صعوبة . وكلمة فائض في الانتاج لا تعني شيئاً ما دام بالامكان تكييف حجم الانتاج لحجم الطلب . وبالتالي فان أحد الأسس التي تقوم عليها فلسفة الدكتور كيسنجر خطأ من أساسه .

وتنطوي فلسفة الدكتور كيسنجر على شيء خطير وهو الفرضية القائلة أن الدول المنتجة (ويقصد العربية منها) سوف تستمر في الإنفاق على التسلح الأمر الذي سيخلق لديها عجزاً في موازين مدفوعاتها ويوقعها في دوامة انخفاض الأسعار وزيادة الانتاج للحصول على حجم أكبر من العائدات المتدنية .

وهذا القول بدوره يفترض وجود الخلاف بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في محاولة كل منها للحصول على نصيب أكبر من العائدات ، ضمن

حالة حرب دائمة مع اسرائيل أو غيرها ، الأمر الذي يوجب الاستمرار في الانفاق على التسليح على حساب الانماء الاقتصادي .

والواقع أن باستطاعة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول أن تلعب لعبة الدكتور كيسنجر وفي الوقت نفسه أن تفسد عليه النتائج المتوخاة وتقلب الميزان لمصلحتها على الدوام .

بامكان الدول المنتجة أن تخفض من انتاجها اليومي بصورة ترافق الأهداف الاستهلاكية التي تحددها وكالة الطاقة الدولية . أي أنه إذا كان من أهداف الوكالة تخفيض الاستيراد بمقدار مليوني برميل في اليوم فعلى الدول المنتجة أن تخفض انتاجها بالنسبة نفسها للحؤول دون خلق فائض من الانتاج كما يريد وزير خارجية أمريكا أن يحدث .

أما على حساب من سيكون هذا الخفض في الانتاج ، فباستطاعة الأوبك أن تصل إلى معادلة ترتكز على عوامل عديدة أهمها : معدل الانتاج الحالي ، والاحتياطي الثابت وجوده ، بحيث تتوزع الدول الأعضاء على أساسهما مسؤولية خفض الانتاج ليتلاقى العرض والطلب .

وستكون هذه الخطوة أفضل عمل يمكن أن تقوم به دول الأوبك للمحافظة على مستوى الأسعار ، وفي ذلك مصلحة مشتركة بين الدول المنتجة وبين الدول المستهلكة . فمن ناحية تحافظ الدول المنتجة على الثمن العادل للثروة البترولية ، ومن ناحية أخرى تستمر عملية البحث في الدول الصناعية لتطوير مصادر طاقة بديلة للبترول .

أضف إلى هذا أن الدول المنتجة تتمتع بتراكمات مالية تكفي حاجاتها سنوات عديدة وخصوصاً لأن جزءاً من هذه الأموال قد وظف في مشاريع منتجة . وعليه فان الحدّ من الانتاج ، وبالتالي من حجم العائدات ، لن يخلق لدى هذه الدول (كما يتصور كيسنجر) حاجة إلى إلقاء المزيد من البترول في الأسواق للمحافظة على مستوى العائدات .

ذلك بأن هذه الدول نفسها محتارة في كيفية انفاق العائدات البترولية

وتثميرها لتحقق لنفسها الفائدة القصوى دون المساس بالنظام النقدي العالمي الذي يشكو من ثغرات عديدة قبل نشوء قضية العائدات البترولية .

ونحن على يقين من أن أية هزة سيتعرض لها النظام النقدي الذي وضعت أسسه سنة ١٩٤٤ في بريتون وودز (Bretton Woods) ستحاول الدول الصناعية أن ترد أسبابها إلى الدول المنتجة وإلى العائدات البترولية تماماً كما حدث في قضية التضخم العالمي ووضع اللوم حينئذ على ثمن البترول .

لا شك أن الطاقة الاستيعابية للدول البترولية ، أو العربية منها خاصة ، محدودة في الأصل ، لا بل هي مشكلة من مشاكل الانماء والانفاق الانمائي . ولا شك أيضاً أن هذه الدول ستخيب ظن الدكتور هنري كيسنجر وتوقعاته بعدم وقوعها تحت عجز في ميزان مدفوعاتها سنة ١٩٧٧ كما تنبأ بذلك في خطابه أمام الجمعية الوطنية للصحافة الأمريكية .

لقد تجاوز الدكتور كيسنجر نفسه حين جزم بافلاس دور البترول سنة ١٩٧٧ . وهو يقول هذا إما من قبيل توفير مادة الاستهلاك الأمريكي المحلي لا سيما وأن مركزه وشخصه يتعرضان لأكثر من علامة استفهام وذلك من داخل أمريكا نفسها ، وإما للتهويل والتخويف لعل الدول المنتجة « تبلع الجرعة » وتنهار عزائمها عندما تسمع بتهديد الرجل الأقوى في الدولة الأقوى .

وبعد هذا كله ينادي كيسنجر باللقاء المتكافئ بين الدول المنتجة وبين الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) لبحث شؤون الطاقة في هدوء وثبات لمصلحة الحرية والديمقراطية العالمية !

والتكافؤ بالنسبة إلى السياسة الأمريكية يعني استغناء الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية عن الاعتماد على الاستيراد ، وتطوير مصادر ذاتية وجديدة للطاقة ، ويعني أولاً وآخراً القضاء على تضامن الدول المنتجة تحت لواء منظمة الأوبك أو خارجها .

تتضمن السياسة الأمريكية البترولية إشارة واضحة إلى ضرورة تمتع الدول الأعضاء في وكالة (IEA) بالاستقرار المالي والاقتصادي وبالتالي ضرورة استمرار

نظام « بريتون وودز » على الأقل ما دامت الولايات المتحدة تريد ذلك .

ويقوم نقاش حاد وطويل بين وكالة الطاقة الدولية بزعامة أمريكا من جهة ، وبين دول السوق الأوروبية المشتركة بزعامة فرنسا من جهة أخرى ، حول كيفية تأمين الاستقرار المنشود .

وعلى الرغم من الاختلاف بين الطرفين حول الشكل ، يبدو أن الاتفاق سائد من حيث المبدأ والوسيلة فالولايات المتحدة وأوروبا على اعتقاد شبه ثابت أن على الدول المنتجة للبترول والعربية منها خاصة أن تؤمن الأموال اللازمة لتمويل موازين مدفوعات الدول الصناعية التي تعاني عجزاً فيها نتيجة تكلفة البترول المستورد .

وبكلام آخر تريد وكالة الطاقة أن تحصل على عائدات البترول المتراكمة وأن تدورها بين الدول الأعضاء من أجل هدفين رئيسيين :

الأول : مساعدة الدول الأعضاء في منظمة(OECD)على تصحيح أوضاع ميزان مدفوعاتها والابقاء على معدلات النمو السائدة فيها .

والثاني : استعمال هذه الأموال في تطوير مصادر داخلية للطاقة ذات طابع تقليدي والانفاق على الأبحاث الدائرة حول ايجاد مصادر بديلة للبترول بصورة عامة .

طبعاً يحتاج الأمر إلى أكثر من الابتذال واللاأخلاقية لهيئة دولية كوكالة الطاقة كي يصدر عنها مثل هذه المطالب . وهذا ينطبق أيضاً على أمريكا نفسها التي تشكل العنصر المحرك لوكالة الطاقة .

ولهذا الأمر مدلولاته العديدة . فهو من ناحية يعني التصرف في أموال العرب ولو نظرياً دون أخذ آراء أصحاب العلاقة ، وهو يعني أيضاً استعادة الأموال المدفوعة ثمناً للبترول وكأنّ البترول يقدم إلى دول منظمة(IEA) مجاناً ، وهو يعني سيادة روح الاستغلال والنهب واستمرارها من قبل الدول الصناعية تجاه الدول النامية وكأنّ ما حصلت عليه طوال سنوات النهب والجشع الماضية لم يكفها ؟ .

وبكلام آخر ، تحاول الدول الصناعية استعمال الأموال العربية لاذلال العرب خاصة . وهي تريد أموالهم لتطور آلتها الاقتصادية وتبقي الأمة العربية

في حالة التخلف . وهي تريد أن تسلب الأمة العربية أفضل فرصة للنهوض والانماء .

وعلى افتراض أن الدول العربية أرادت تدوير الأموال المتراكمة ، فلماذا يجب أن يكون هذا عن طريق وكالة الطاقة ، أو صندوق النقد الدولي ، وليس من قبل مؤسسة عربية وطنية ؟ ولماذا يجب أن يكون هدف التدوير مساعدة الأنظمة الاقتصادية الصناعية التي ما توقفت يوماً واحداً عن استغلال البلاد العربية وامتصاص خيراتها ؟ وأخيراً لماذا يجب أن يكون التدوير هذا من أجل تطوير مصادر بديلة للطاقة فنكون كمن يحفر قبره بيديه ؟

٤ – ويطل وجه جديد للاستغلال :

من يتمعن في خطاب وزير الخارجية الأمريكية المشار إليه سابقاً يجد في طياته أبشع الصور لروح الاستغلال والنهب والكبرياء والغرور .

إلا أن دبلوماسية « العزيز هنري » لم تمنعه من اظهار روح المحبة والتعاون ونشر تعاليم الوحدة والتماسك ، كما أن روح المصلحة والنفعية لم تقف بينه وبين تقديم بعض المقترحات التي غلّفها بالمحبة والإخلاص وزرع في أحشائها جراثيم الاستغلال الجديد لعهد جديد من عهود البترول الصناعية .

يقول كيسنجر في خطابه : « يجب على أمريكا أن تساعد البلاد المنتجة على ايجاد فرص انتاجية جديدة لاستثمار الأموال الفائضة وذلك من أجل نموها الاقتصادي وللتقليل من اعتمادها على البترول المستنزف كمصدر للدخل ، فبالامكان اقامة صناعات جديدة تعتمد على دمج تكنولوجيا الغرب وبترول الدول المنتجة وذلك من أجل مصلحة الدول المنتجة والدول الفقيرة وصناعة الأسمدة والبتروكيماويات تشكل أفضل الفرص المتاحة في هذا المجال » .

يبدو من هذا الحديث المباشر للوزير كيسنجر أن الدول الصناعية التي خرجت من الباب العريض ، بعد أن استعادت دول البترول ملكيتها لمصادر الثروة بنسب مختلفة ، تريد العودة من النافذة والاستمرار في السيطرة والاستغلال

من خلال الصناعات الجديدة التي ستنشئها هذه الدول .

وهذه المحاولة المقنعة هي أكثر من مكشوفة وظاهرة . ونحن على يقين من أن ما عانته دول البترول – عشرات السنين – من السيطرة الأجنبية على ثرواتها الوطنية ، سيجنبها الوقوع في مثل تلك المعاناة عند اقامتها صناعات ومشاريع جديدة .

وما تركيز كيسنجر على صناعتي الأسمدة والبتروكيماويات بالأمر الاعتباطي فهو قد ركز على الصناعات الأساسية التي تعتمد على البترول والتي تشكل مبرراً اقتصادياً لدوام أهمية البترول كمادة صناعية أولية بعد زوال عهده كمصدر أولي للطـاقة .

خلاصة واستنتاج :

باستطاعتنا القول أن المواقف التي تتخذها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة حول القضايا البترولية تشكل أيضاً المواقف التي تتبناها وكالة الطاقة الدولية والدول الصناعية الأخرى غير المنضمة إليها .

ومن الواضح أن أمريكا نجحت في إقامة (كارتل) مكوّن من الدول المستهلكة للبترول ليقف في وجه ما أطلقت عليه ظلماً لقب « كارتل الدول المنتجة » . وعلى الرغم من الأخطاء التي يتخبط فيها وزير الخارجية في تصريحه ، فهو يكشف عن روح الإصرار على محاربة الدول المنتجة وعن النية في الاستمرار في استغلال موارد الدول النامية وان كان تحت أقنعة جديدة .

أما وقد صرّح كيسنجر عن موقف أمريكا من قضايا الأسعار والانتاج ، فعلى الدول المنتجة أن تلعب لعبته وتقلب سحره عليه ، لتظهر له وللعالم أجمع أنها ليست بكارتل استغلالي ، ولا هي تبغي الابتزاز من وراء عملية رفع الأسعار ، ولا تحاول خنق العالم الصناعي ، بل تريد أن تثبت مواقفها المنطقية وأن تطبق قراراتها العادلة بحق شعوبها وأجيالها القادمة .

وبالقدر الذي تحاول فيه الولايات المتحدة التقليل من الاعتماد على البترول كمصدر للطاقة مستورد من الخارج ، تسعى الدول المنتجة جاهدة إلى التقليل من الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل القومي .

وإلى أن ينجح الطرفان في تحقيق هدفهما لا بد من طرح سؤال مهم :

من هو الرابح الأكبر ؟

لا ريب أن الدول المنتجة هي الرابحة دوماً لأن تصرفها الذي هو لمصلحة شعوبها ، ومصلحة الشعوب النامية المنهوبة ثرواتها ، يتمتع بالمنطق السليم وبالرؤية المستقبلية الأكثر حقاً وعدلاً .

القسم الثالث



الفصل التاسع

المعطيات السياسية والاقتصادية لسنة ١٩٧٤ .

تمهيد :

شهدت سنة ١٩٧٤ من الحوادث والتطورات العالمية ما يكفي أن يجعل منها سنة فاصلة في مجرى التاريخ . وقد شاءت الظروف أن يكون للبلاد العربية الدور الأهم في تحديد معالم هذه السنة ومميزاتها نتيجة التموجات التي خلقتها انجازاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية .

وإذا كان عقد الستينات هو عقد « التحدي الأمريكي » على حد قول جان جاك سرفان شرايبر فيبدو أن عقد السبعينات سيكون عقد « التحدي العربي » نظراً إلى الإمكانات الاقتصادية العربية التي أتيح لها أن تتفجر وتتشكل ، من حيث ضخامتها وغزارتها ، أفضل القواعد للانطلاق ككتلة اقتصادية وبشرية تتفوق في العديد من خصائصها على التجمعات الاقتصادية والسياسية التي خلقها المجتمع الصناعي بغربه وشرقه على السواء .

وهنا لا بد من القول أن العوامل والتفاعلات على الصعيد الاقتصادي والسياسي لم تكن وليدة سنة ١٩٧٤ بل امتدت جذورها إلى سنوات سابقة وكانت حرب أكتوبر الشرارة التي آذنت لها بالانطلاق بغض النظر عن النتائج العسكرية لهذه الحرب .

فعلى الرغم من الانتصار العسكري المرحلي الذي حققه العرب في حرب أكتوبر ، لم يغير كل الملامح الرئيسية لخريطة منطقة الشرق الأوسط العسكرية . أما التفاعلات التي حدثت على الصعيد البترولي نفسه فقد كان بالامكان أن تحدث في أي وقت حتى في سنة ١٩٦٧ أو قبلها لو كانت جميع الظروف الموضوعية جاهزة لها .

لا أريد التقليل من أهمية حرب أكتوبر ، ولكن لا بد من القول أن ما قام به العرب سنة ١٩٧٤ على أثر الحرب ، كانوا يستطيعون أن يقوموا به في سنوات سابقة وذلك لعدم حدوث أي تغيير في هوية المعطيات السياسية والاقتصادية التي سادت العالم العربي منذ أكثر من عشرين عاماً ، فاستغلال الشركات البترولية والدول التابعة لها لهذه الثروة أمر معروف وقديم ، والوجود الاسرائيلي لم يتغيّر إلاّ في بعض تفاصيله منذ سنوات طويلة ، وتأييد البلاد الصناعية الغربية لإسرائيل ليس بالشيء الجديد .

لا شك أن فترة الخمسينات ، وما بعدها ، شهدت تطوراً جذرياً في معنى الحرب وهدفها على الصعيد العالمي نتيجة تطور الأسلحة الفتاكة من ذرية وجرثومية وعدم امكان التكهن بنتائجها . وبينما كانت الحروب تشن في الماضي لاشباع غريزة القتال أو لنشر دعوة أو عقيدة أو لزيادة النفوذ الاقتصادي والسياسي على أصعدة مختلفة ، تطور الأمر الآن وجعلها ذات طابع اقليمي ومحلي وبأسلحة كلاسيكية تقليدية وذلك لتحقيق أهداف ذات خلفية اقتصادية وسياسية فقط في معظم الأحوال .

وحرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل على الرغم من بروز العامل القومي كواحد من أهم مبرراتها إلا أن لها أيضاً من المبررات الاقتصادية والسياسية ما يكفي لاندلاعها في كل وقت . فالوجود الإسرائيلي بجوار الدول العربية هو وجود دولة متقدمة تقنياً وفنياً بمحاذاة بلاد غنية في الموارد ولكن متخلفة اقتصادياً وبشرياً ، أي أن اسرائيل تشكل من وجهة نظر غربية أداة جديدة للاستغلال والتضليل في أعماق الأمة العربية لابقائها تحت تأثير التخلف وعدم تمكينها من

الوحدة في الرأي والتطلع نحو المستقبل على الأقل فيما يتعلق بأمور السياسة الخارجـية .

ويلاحظ المتتبع للحوادث أن فترة ما بعد حرب أكتوبر تمثل أفضل دليل على الترابط الجدلي بين العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية ، كما تثبت أن البترول شكل السلاح الأهم الذي يصيب موضع الألم بالنسبة إلى العالم الصناعي الغربي الموالي دوماً لاسرائيل دون تردد .

لقد دفع الحظر البترولي العربي ، والتلويح باعادة فرضه حين الاقتضاء ، دفع الدول الغربية الصناعية إلى إعادة حساباتها من حيث الربح والخسارة في منظوري الاقتصاد والسياسة ، وإلى انشاء جمعيات جديدة ذات هوية دولية ترتدي حلة الدفاع عن الأمن القومي ومصالح شعوبها وتضمر النوايا السياسية والاقتصادية الاستغلاليـة .

وقد أبرزت حوادث سنة ١٩٧٤ حدة التنـاقض بين مفهوم الاستغلال الاقتصادي والسياسي الذي تمارسه الكتل الصناعية والاقتصادية الكبرى في العالم وبين مفهوم التحرر المرادف للتطور والنمو الاقتصادي في دول العالم الثالث .

وعلى الرغم من الصحوة التي خلقها البترول بالنسبة إلى الدول المنتجـة وذلك باكتشافها أهميته كمصدر للاموال والعائدات وللقوة المادية والمعنوية في ميزان القوى العالمية ، على الرغم من هذه الصحوة التي تستغرق ولا شك بعض الوقت كي يكتمل استيعابها ، لا تزال الدول الصناعية ترفض التخلي عن مبادئ الاستغلال التي مارستها طوال سنوات عديدة ، لا بل تسعى جاهدة لتطويرها والارتقاء بها إلى درجات أرفع من الدهاء ، والمكر ، لتسهل عملية الاقتناع من قبل الدول النامية وبالتالي المحافظة على الفرق المادي والحضاري بين الدول الصناعية المتقدمة وبين دول العالم الثالث .

وإذا كان رأس المال هو قلب عملية التنمية كان البترول العنصر الأساسي في هذه العملية الذي يجب أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجتها . وبالتالي يبرز البترول كمحور رئيسي في التطورات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم

العربي والغربي بصورة عامة .

وسأحاول في هذا الفصل شرح المعطيات السياسية والاقتصادية لسنة ١٩٧٤ مع توضيح الأهداف التي ترمي إليها استناداً إلى الخلفية الاستغلالية التي تود الدول الصناعية الاستمرار في ممارستها وذلك في محاولة منها لتثبيت نظرية المواجهة بين الدول الصناعية والدول العربية المصدرة للبترول .

كذلك سأتعرض لهيكلية الأجهزة المتواجهة ، العربية والغربية ، وذلك لشرح الفرق الكبير السائد في مستوى العمل والتفكير بين المعسكرين ، ومن ثم تحديد المنطلقات الجديدة التي يجب أن يرتكز عليها العمل العربي الفردي والمشترك في المجال الاقتصادي بالدرجة الأولى ، وبالاضافة إلى ذلك سأناقش دور البترول في التنمية العربية الشاملة مع تركيز خاص على بعض القطاعات لاكتسابها أهمية تفضيلية تجعل التوجه إليها من أولويات عملية التنمية .

١ - تأثير البترول الاقتصادي والسياسي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

ان التفاعلات البترولية المباشرة التي تلت حرب أكتوبر تمثلت برفع الأسعار المعلنة ، ثم بالحظر البترولي الشامل نتيجة استمرار الولايات المتحدة في تغذية الجسر الجوي بينها وبين إسرائيل الذي أغرق هذه الأخيرة بكميات هائلة من الأسلحة الهجومية الحديثة ، ونتيجة اتجاه العالم الصناعي الغربي بقيادة الولايات المتحدة إلى انتهاج مبدأ التغاضي الضمني عن تصرفات إسرائيل « الوليدة المدللة » على حساب حقوق وكرامة أمـة بأكملها .

كان الحظر البترولي الصفعة الأقوى من بين التدابير البترولية ذات الأثر الفوري في القوى السياسية التي تساند إسرائيل . وهكذا طبعاً أوصل الحظر البترولي القضية الفلسطينية إلى قلب كل مواطن أمريكي فشعر بصقيع الشتاء لدى تقنين استهلاك الطـاقة .

أما رفع أسعار البترول فلم يكن في الواقع رد فعل لحرب أكتوبر بقدر ما كان إعادة تقييم لسلعة اقتصادية منهوبة ، وحصول أصحابها على ثمن أقرب إلى

قيمتها الحقيقية من الثمن الذي ساد ما قبل أكتوبر ١٩٧٣ . إلا أن العبء الذي ألقته زيادة أسعار البترول على الشركات ، التي رفضت بدورها أن يكون هذا على حساب أرباحها ، حملها على نقله إلى المستهلك الأمر الذي أبقى على أرباحها بمستوياتها المرتفعة وحمل موازين المدفوعات في الدول المستهلكة أعباء أسعار البترول الجديد .

بالاضافة إلى احتجاج الكونغرس الأمريكي على أرباح شركات البترول الخيالية صدر خلال شهر ديسمبر ١٩٧٤ تقرير عن « المكتب العام للمحاسبة » في أمريكا (General Accounting Office) يتهم بعض هذه الشركات بخرق القانون الصادر سنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم مبيع المشتقات البترولية وأسعارها . وتقدر قيمة المبالغ التي جنتها شركات البترول بطريقة غير شرعية ، وعلى أرض أمريكا نفسها ، بنحو ألفي مليون دولار وذلك طبعاً على حساب المستهلك .

وقد أثارت قضية الأسعار موجة من الاحتجاجات على جبهات مختلفة . فمن ناحية تزامنت قضية رفع الأسعار مع بدء كرة التضخم العالمي بالتدحرج وزيادة السرعة ، فكانت فرصة ذهبية للعالم الصناعي ، الذي فشلت سياسته في كبح جماح التضخم ، بالقاء العبء على العرب الذين ألحقوا باسرائيل والدول المساندة لها هزيمة عسكرية تلتها هزيمة اقتصادية .

ومن ناحية ثانية هناك موازين المدفوعات لبعض الدول الغربية الصناعية مثل بريطانيا وإيطاليا بالاضافة إلى اليابان التي عانت عجزاً في نتائجها . وقد نسب هذا العجز إلى ارتفاع أسعار البترول مع العلم بأن اقتصاديات بريطانيا وإيطاليا تعاني صعوبات حادة في موازين مدفوعاتها منذ سنوات عديدة ، أي قبل رفع الأسعار البترولية بزمن طويل . أما الاقتصاد الياباني الذي يشكل فرعاً من فروع الاقتصاد الأمريكي فقد كشف عن حقيقته وتبين مدى هزال مرتكزاته الاقتصادية المعدومة في الواقع ، الأمر الذي يوضح المدلولات السياسية للكيان الياباني .

طبعاً لا أريد الافاضة في الحديث عن مزاعم الدول الصناعية حول تأثير أسعار البترول في موجة التضخم العالمي وموازين المدفوعات لأن هذه المزاعم

باتت أكثر من مكشوفة . يكفي أن نورد هنا مثلاً قول الاقتصادي الأمريكي جون غالبرايت صاحب الكتاب المعروف « مجتمع البحبوحة » (Affluent Society) « أن التضخم في الولايات المتحدة هو في الواقع نتيجة السياسات النقدية المتبعة ، وأن مسؤولية الدول المنتجة للبترول هي غاية في الضآلة » .

ان الحل بحسب نظريات غالبرايت يمكن أن يكون بالتحكم في الأسعار ، ومراقبة الشركات الكبرى مع الحد من مطالب النقابات العمالية .

كما أن بالامكان تعميم هذا القول على بقية البلاد الصناعية حيث السياسة تقضي بأن تنعم شعوبها بمستويات مرتفعة من المعيشة على حساب بقية دول العـالم الثالث .

هذا على صعيد الدول الصناعية الغربية . أما التأثيرات ذات الطابع المحلي ، أي داخل الدول المنتجة ، التي نجمت عن رفع أسعار البترول وأحدثت ضجة في العالم لم تهدأ بعد ، فهي قضية العائدات المتراكمة أو كما أحب (غوغائيو) الغرب وشركات البترول تسميتها بالفائض المالي . وقد نشأ هذا التراكم المالي نتيجة الفرق الحاصل بين المدخول المتزايد والانفاق المتزايد أيضاً ولكن بنسبة تقل عن نسبة المدخول .

لا شك أن امتلاك الدول المنتجة لهذه الأموال يشكل سلاحاً قوياً في يدها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، بالاضافة إلى إعطائها أفضل الفرص التاريخية للاندفاع قدماً في تحقيق سياسة انمائية شاملة ستكون محور البحث في الفصول التـالية .

وتنشأ هنا جدليتان يعتمدهما المجتمع الغربي الصناعي في بناء استراتيجيته الدفاعية والهجومية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي :

الأولى : تقول بتوفر أموال لدى العرب تفوق امكانات صرفهم في السبل المعروفة وبالتالي يجب أن تستثمر هذه الأموال في المصادر التي أتت منها في الدول الصناعية نفسها .

الثانيـة : تقول أن لدى الدول المنتجة كميات هائلة من الأموال السائلة تكفي لأن

تشكل خطراً على أي نظام نقدي واقتصادي في العالم إلى درجة التهديد بالافلاس . ويعطي بعض المصادر أبسط الأمثلة في هذا المضمار وذلك عندما رفضت المملكة العربية السعودية قبض ثمن بترولها من أرامكو بالعملة الاسترلينية ، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة الجنيه الاسترليني في أسواق العملات . وكان يمكن أن تكون العملة المختارة أي عملة غير الدولار . أي أن عامل اختيار العملة لتسوية رصيد المدفوعات شكل سابقة خطيرة بالنسبة إلى الدول الصناعية التي يمكن أن يصاب أي منها بالضرر في أي وقت .

ولتلخيص مجمل التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن التضخم وعن وضع البترول خلال سنة ١٩٧٤ يكفي أن نلقي نظرة إلى بعض المؤشرات المتعلقة بمجموعة دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي البالغ عددها ٢٤ دولة (OECD) .

من المرجح أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي للمجموعة (صفراً) في سنة ١٩٧٤ مقابل نمو بلغ ٦,٣٪ سنة ١٩٧٣ ، وهذا يحدث للمرة الأولى منذ تأسست منظمة (OECD) سنة ١٩٦١ . والواقع أن الدول السبع الكبرى (Big Seven) ضمن المجموعة التي تتألف من الولايات المتحدة ، كندا ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا ، واليابان ، ستعاني معدل نمو سلبي يبلغ ٠,٥٪ بالمقارنة بمعدل نمو ايجابي بلغ ٥,٤٪ سنة ١٩٧٣ .

وبينما عانت دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عجزاً في مجموع موازين مدفوعاتها قدر بنحو ٤٠ بليون دولار (البليون ألف مليون) سنة ١٩٧٤ من المتوقع أن يستمر هذا العجز في السنوات القادمة ويعتبر هذا في الواقع جوهر المشكلة بالنسبة إلى العالم الصناعي .

لا شك أن الاقتصاد الغربي بأجهزته الاحصائية المتطورة يستطيع أن يكشف مواطن الضعف في مقوماته من خلال أهم المؤشرات لديه . أضف إلى هذا أن الغرب يستخدم الاحصاءات لمختلف النواحي الاجتماعية كأهم الأسس التي تقوم عليها قراراته السياسية والاقتصادية .

وكرد فعل للقرارات التي اتخذتها منظمة الأوبك حول سياسة تحديد الانتاج وتعديل الأسعار لتتوافق مع مبدأ الكلفة البديلة (Opportunity Cost) ومعدلات التضخم العالمي واستعادة الملكية الكاملة لمرافق البترول ، وسواها ، اتخذت الدول الصناعية سلسلة من القرارات والخطوات التي ترمي إلى الاستمرار في سياسة استغلال العالم الثالث عامة ، والدول المنتجة للبترول خاصة (كما تضمره فعلاً) ، وإلى الدفاع عن حقوقها وحقوق شعوبها المستهلكة للبترول كما يبدو في ظاهر الأمر .

وقد جاءت ردود الفعل والخطوات العملية ذات طابع اقتصادي أحياناً ، وسياسي أحياناً أخرى ، ومزيجاً من الاثنين في معظم الأحيان .

ومع أن الولايات المتحدة أصيبت بأقل ضرر بين مجموعة منظمة(OECD) من حيث التطورات البترولية التي حدثت خلال سنة ١٩٧٤ إلا أنها تزعمت جميع التحركات العالمية المواجهة للدول العربية المنتجة للبترول وذلك لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية تكون ذروتها تزعم العالم الحر كما تحب أمريكا أن تسميه .

وقد عملت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة ، تحت ضغط اعتبارات عديدة أهمها :

أ – الصراع العربي الإسرائيلي وتأثيره في أوضاعها الداخلية .

ب – استمرار هوية الارتباطات السياسية والاقتصادية وبينها دول منظمة(OECD).

ج – استمرار هوية الارتباطات العسكرية من خلال حلف شمال الأطلسي .

د – الحفاظ على الانطباع القائل أن أمريكا هي الملجأ الأخير لأي دولة من دول العالم من حيث الاقتصاد والسياسة والناحية العسكرية .

هـ – الابقاء على الدولار كعملة عالمية وعملة احتياط ، وخصوصاً تحت تأثير العجز الذي يعانيه ميزان المدفوعات الأمريكي وكتلة الدولارات الموجودة في أوروبا (Euro-Dollar)

لقد تأرجحت ردود الفعل والتهديدات الأمريكية حيال الدول المصدرة للبترول بين بيانات هي أقرب إلى السخافة منها إلى العقل ، وبين خطوات رسمية وجادة لا تخرج عن النغم الأساسي الذي يغنيه العالم الغربي باستمرار : السيطرة

والاستغلال والأنانية .

ان أول التهديدات الأمريكية للعرب ان هم استمروا في رفع أسعار البترول أو التهديد بحظره هو الهجوم العسكري الذي أظهرته وسائل اعلام زعيمة العالم الحر ، الولايات المتحدة الأمريكية .

ظهر هذا التهديد خلال شهر أكتوبر ١٩٧٤ في مجلة (Us-News & World Report) المقربة من وزارة الدفاع الأمريكية . ومن جهة ثانية عادت صحيفة النيويورك تايمس في أواخر ديسمبر ١٩٧٤ إلى طرح هذا الموضوع مع التركيز على بعض النواحي العملية فيه من حيث المناطق التي يسهل فيها التدخل الأمريكي وهي المنطقة الممتدة على شاطئ الخليج العربي حيث يتركز معظم الانتاج البترولي لمنظمة الأوبك .

وقد بلغت وقاحة « النيويورك تايمس » حد التكهن بأن العرب سينسفون مرافق البترول كتدبير انتقامي إلا ان فترة اعادة بناء المنشآت لن تستغرق أكثر من أربعة أشهر يعود بعدها البترول إلى التدفق بصورة طبيعية .

أما التدابير الأكثر جداً فقد تمثلت في الدرجة الأولى في هيئة الطاقة الدولية (IEA) المنبثقة عن دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي . تحددت أهداف المنظمة التي بلغ عدد أعضائها ١٨ دولة مستهلكة للبترول بالنقاط التالية :

أ – تخفيض الاستهلاك البترولي بمعدل ٣ ملايين برميل في اليوم .

ب – تحديد استيراد البترول وفق مخططات واضحة ودقيقة .

ج – الاتفاق على كيفية تطوير طاقة نووية جديدة مع تحديد العنصر الجغرافي المرافق لذلك من حيث مواقع المراكز الجديدة .

د – انفاق المزيد من الأموال على البحوث والتطوير .

هـ – زيادة التثميرات في مجالات بديلة للطاقة مع الانتباه دوماً إلى الحؤول بين هذه المصادر وإمكان مضاربة البترول لها من حيث الأسعار .

وبما أن هيئة الطاقة هذه تهدف إلى سياسة إلغاء الاعتماد على البترول المستورد من البلاد العربية بصورة خاصة ، وبناء مخزون منه يكفي ٩٠ يوماً ، وبما أن

الولايات المتحدة هي التي قامت بهذا المشروع وهي لا تستطيع في الواقع أن تقدم شيئاً للدول الأعضاء في حال نشوء أزمة طاقة ، فمن الواضح في هذه الحالة أن هدف الولايات المتحدة هو سياسي أكثر منه اقتصادي (أنظر الفصل السادس عن هيئة الطاقة هذه وعن حقيقة أهدافها) .

أما المحاولة الثانية الجادة التي تطرحها الدول الغربية الصناعية للاستفادة من فائض الأموال العربية فهي تكمن في مبدأ اعادة تدوير (Re–Cycling) أموال البترول أو ما أطلق عليه « البترودولار » (Petrodollar)

وإعادة تدوير العائدات البترولية المتراكمة تعني إنشاء مؤسسة إقراض تمولها الدول المنتجة والمصدرة للبترول بحيث تقدم هذه المؤسسة قروضاً إلى الدول الصناعية الأكثر تضرراً من جراء ارتفاع أسعار البترول وذلك لتصحيح ميزان المدفوعـات .

وبينما ترى المجموعة الأوروبية أن هذه المؤسسة يجب أن ترتبط بصندوق النقد الدولي (IMF) ترى أمريكا أن هذه المؤسسة يجب أن ترتبط بهيئة الطاقة الدولية (IEA) التي تشكلت في مطلع ١٩٧٥ . والواقع أن أمريكا ترفض فكرة قيام مؤسسة إقراض خارج لعبة هيئة الطاقة الدولية ، أو خارج ما تسميه مخطط كيسنجر .

وبالإضافة إلى ذلك فان أمريكا تقول بضرورة ربط مؤسسة الاقراض ذات رأس المال البالغ ٢٥ بليون دولار بهيئة الطاقة الدولية وذلك لكي يتسنى للمؤسسة أن تقرض الدول التي تستطيع أن تثبت أنها خفضت بالفعل استهلاكها واستيرادها للبترول . وبكلام آخر ، تريد أمريكا أن تجعل من هذه المؤسسة مصدر عقاب وثواب مادي لكل من يحسن السلوك من الدول الأعضاء ويتمم واجبات الانتماء إلى التكتل الجديد كما حددتها الولايات المتحدة .

وقد عللت الولايات المتحدة رفضها المطلق تولي صندوق النقد الدولي عملية إعادة تدوير عائدات البترول بأن ذلك سيعطي دول الأوبك امكان استثمار أموالها دون تحمل أية مخاطرة وذلك لضمان أموالها من قبل هيئة ذات طابع

دولي . أضف إلى هذا أن الصندوق لا يستطيع أن يميز عجزاً في ميزان المدفوعات نتيجة خلل رئيسي في سير الفعاليات الاقتصادية من عجز نتيجة عدم القدرة على تحمل تكاليف البترول المستورد .

ويسود الاعتقاد بين دول أوروبية عديدة أن رفض أمريكا اقتراح دينيس هيلي (Denis Healy) وزير مالية بريطانيا القائل بضرورة قيام صندوق النقد بعملية اعادة تدوير البترودولار ، ان هذا الرفض هو لتقوية الدور الذي تريد أمريكا أن تمثله في إقامة مؤسسة تامة الاستقلال عن أية هيئة أخرى الأمر الذي يترك لأمريكا المزيد من الإمكانات للتحرك وتنفيذ استراتيجتها الاقتصادية والسياسية من حيث الاستمرار في تزعم العالم الحر (أو الرأسمالي) عن طريق الاستفادة من نقاط الضعف لدى أصدقائها وأعدائها على السواء .

لا شك أن أهم التطورات العالمية التي رافقت قضية البترول خلال عام من الزمن هي قضية فلسطين والنتائج العسكرية المترتبة على حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ويعتبر البترول السلاح الرابح باستمرار في يد العرب ، حتى قيل في حرب أكتوبر أنها « حرب البترول » وسيمثل خلال المحادثات المثلثة الأطراف (Trilateral) الدائرة حول المكاسب التي تستهدف البلاد العربية تحقيقها في سبيل نصرة قضية فلسطين .

وبالقدر الذي تتأخر فيه المحادثات عن تحقيق أي تقدم تلجأ الدول العربية إلى وسيلتي الحرب العسكرية والحرب البترولية . وهذا في الواقع ما أدى بوزير خارجية أمريكا الدكتور كيسنجر إلى التهديد ضمناً بأن الولايات المتحدة لن تتأخر عن القيام بعمل عسكري ضد الدول المصدرة للبترول إذا كانت الظروف تبرر مثل هذا العمل ، والظروف المبررة للتدخل العسكري كما حددها كيسنجر هي عندما « تسعى الدول المنتجة عمداً إلى خنق العالم الصناعي » (مجلة Business Week الأمريكية ١٣ يناير ١٩٧٥) .

وكما يبدو فان الرئيس فورد يؤيد تصريحات وزير خارجيته برمتها (مجلة Time الأمريكية ٢٠ يناير ١٩٧٥) على الرغم مما تنادي به الولايات المتحدة

بعد الاتفاق مع فرنسا في اجتماع قمة المارتينيك بين الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي ديستان (١٤ – ١٥ – ١٦ ديسمبر ١٩٧٤) من ضرورة التعاون بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للوصول إلى حل يريح العالم ويزيل قلقه أزاء الطاقة البترولية من حيث أسعارها وتوافرها المنتظم .

٢ – التطورات عديدة والهدف واحد :

عرضت في الصفحات السابقة بصورة سريعة وموجزة أهم التطورات العريضة التي حدثت على المسرح الاقتصادي والسياسي الدولي بعد حرب أكتوبر ، ولم أتعرض للكثير من التفاصيل في حديثي وذلك لعدم علاقة البعض منها مباشرة بهذا الفصل ، ولأن بعض فصول هذا الكتاب تتحدث عنها باسهاب .

ولكن يبدو من هذه التطورات أن الاتجاه يسير إلى وضع الأسس لسياسة المحاور بين المعسكرين : المعسكر الأول يشمل الدول المصدرة للبترول التي كان بروزها أشبه بمعجزة بالنسبة إلى المعطيات والمقاييس الدولية والمعسكر الثاني يشمل الدول الصناعية الغربية التي وجدت نفسها مجردة من جبروتها بين ليلة وضحاها . فعلى صعيد الدول المصدرة للبترول والتي تشكل الدول العربية أهمها ، يتلخص الوضع بما يلي :

أ – ارتفعت أسعار البترول ونشأ فائض مالي لدى الدول المنتجة .

ب – يشكل الفائض المالي العنصر الأساسي لانطلاق عملية التنمية الشاملة .

ج – يشكل الفائض المالي قدرة على الشراء والتهديد بالنسبة إلى اقتصاديات الدول الصناعية ومؤسساتها .

د – بعد الانتصار العسكري المرحلي في أكتوبر ازداد الوعي لأهمية استعادة ملكية الدول المنتجة لكامل ثرواتها البترولية الأمر الذي سيؤثر في هيكلية الأسعار وفي تركيب الصناعة من حيث بنيانها التنظيمي .

أما على صعيد الدول المستهلكة للبترول فيتلخص الوضع على الصورة التالية :

أ – تسليط سيف الحظر البترولي فوق رؤوسها .

ب – ازدياد تكاليف البترول المستورد مما أدى إلى ازدياد العجز في موازين المدفوعات .

ج – الخوف من تغير طبيعة الارتباطات السياسية والاقتصادية بين منظمتي (OECD) وحلف شمالي الأطلسي (NATO) .

د – تأليب الرأي العام العالمي ضد العرب خاصة لحماية المصالح الاحتكارية والاستغلالية التابعة لها ، ولتبرير أي خطوة عملية سلمية أو عسكرية ضد ما سماه بعض رجال الكونغرس الأمريكي « الكارتل البترولي العربي » .

ويقصد بـ « الكارتل البترولي العربي » المنظمة العربية للبترول ، ومن الطبيعي أن يأخذ الصراع بين الدول العربية ، والدول الصناعية المستهلكة ، هذا الطابع الحاد لأن القضية تمثل أولويات مبدئية لكل منها . فبالنسبة إلى الدول العربية تشكل المسألة البترولية الفرصة الذهبية المثلى للنهوض بها من كبوتها والانطلاق في عملية تنمية شاملة ، وبالنسبة إلى الدول الصناعية تشكل القضية « فقدان الدجاجة التي تبيض ذهباً » مع ما يتبع ذلك من نشوء كتلة اقتصادية وبشرية وجغرافية قادرة عـلى أخذ زمام المبادرة منها بعد سنوات ولو كانت طويلة .

وعلى الرغم من كل هذه التطورات تبدو معركة المحاور غير متكافئة . فالحد الأقصى الذي تستطيع الدول المنتجة أن تفعله خلال مواجهتها للدول الصناعية هو الحظر البترولي الشامل ، أما الدول الصناعية فتقدر على استعمال الآلة العسكرية لاحتلال منابع البترول مع كل ما يقتضيه هذا من مجازفة خطيرة على صعيد العلاقات الدولية ، وهذا ما أكده تصريح كيسنجر المشار إليه سابقاً .

طبعاً يميل معظم النقاد إلى إعتبار هذا التخويف كعملية قتل الجنين قبل أن يولد ، أي أن المقصود بالتهديد الأمريكي باللجوء إلى الحرب في سبيل الحصول على الطاقة بأسعار متدنية هو الحصول على نتائج تفوق النتائج التي تحققها الحرب . وبالتالي يمكن اعتبار هذا التهديد بمثابة منع ارتفاع أسعار البترول باستعمال سياسة التلويح بالعصا الغليظة .

وقد تحقق لكيسنجر من هذا الأسلوب بعض النتائج المهمة على صعيد

التأثير النفسي بالنسبة إلى بعض كبار المسؤولين البترولين في العالم العربي الذين سارعوا إلى إعلان اتجاه حكوماتهم إلى عدم الرغبة في زيادة أسعار البترول الخام ، والحد من الانتاج ، حتى لا يتعرض العالم الصناعي لخطر الاختناق الاقتصادي .

وهنا ينشأ الدور الأساسي الذي تمثله الدول البترولية المنتجة في الخليج لأنها المصدّر الأول في العالم . فإذا استطاعت الولايات المتحدة سحب سلاح البترول من يد الدبلوماسية العربية عبر التخويف ، والتهديد ، فما الذي سيبقى في يد المفاوض العربي من أجل الضغط على كيسنجر نفسه للتعجيل في الوصول إلى نهاية المفاوضات السلمية .

ومع أن هذا لا ينكر على العرب فرصتهم التاريخية في الانماء الشامل ، إلا أنه يزيد من تكاليف تطورهم ، اذ يفرض عليهم استمرار النزف في الموارد التي يستهلكها الاستعداد الحربي وشراء الأسلحة الحديثة ، ليحققوا بالحرب ما لا يمكن تحقيقه بالمفاوضات .

ومهما يكن من أمر التهديدات الأمريكية ، فقد وصل الأمر بالعرب إلى حدود يصعب عندها التراجع . فهم مواجهون لقدرهم لاعادة أمجاد غابرة ، وبناء أمة عربية متطورة من جميع النواحي ، أو الانكفاء والاكتفاء ببعض العطاءات المادية الزائلة لتبقيهم في عداد العالم الثالث ان لم يكن في طليعته تخلفاً .

الفصل العاشر

نظرة شاملة حول الانتاج البترولى واحتياطية .

ذكرنا في الفصل الأول من هذا القسم أن البلاد العربية مثلت دوراً مهماً على صعيد التطورات العالمية التي تميزت بها سنة ١٩٧٤ . كما ذكرنا أن البترول كان المحرك الأساسي ان لم يكن الوحيد لتلك التطورات . ويجب علينا هنا أن نبين موقع الدول العربية من البترول على صعيدي الانتاج والاحتياطي الثابت وجوده ، وذلك لتوضيح الأهمية التي تكتسبها الدول العربية المنتجة من امتلاكها أكثر من نصف منابع الثروة البترولية العالمية وبالتالي تأثير انتاجها ، ومستوى الأسعار ، في الآلة الاقتصادية للدول المستوردة للبترول العربي .

وجدير بالذكر أيضاً في هذه المرحلة أن ننوه بالمواقف الرسمية الأمريكية من البترول العربي من حيث التهديدات العسكريّة المباشرة الصادرة عن مختلف الشخصيات الأمريكية الحاكمة .

اذ من الواضح أن سلسلة التهديدات التي أطلقها الرئيس فورد في إحدى خطبه (نوفمبر ١٩٧٤) لم تنته بعد . فقد أطلق الدكتور كيسنجر من التهديدات العسكرية ما فيه الكفاية . إلا أن الأطرف والأخطر من هذا كله أن يعلن قائد الأسطول السادس الأمريكي الموجود في البحر الأبيض المتوسط (الأميرال فريدريك تورز) في مقابلة مع التلفزيون الفرنسي يوم ٩ يناير ١٩٧٥ : « أن أسطوله مستعد في أي وقت للقيام بعملية اجتياح الدول المنتجة للبترول » .

وقد صرح أحد ضباط الأسطول الأمريكي أن قواة مشاة البحرية (المرينز) مستعدة لخوض معركة من أجل السيطرة على منابع البترول ، وأن المناورات البحرية التي يقوم بها الأسطول في نطاق العمليات الحربية (البر – مائية) قد تشكل توطئة لعملية غزو منابع البترول .

إن هذه التصريحات من رجال عسكريين ، بعد تصريحات رجل السياسة الأمريكية الدكتور كيسنجر ، ليست من قبيل المصادفة . وهي سواء أكانت وليدة الظروف أم وليدة الدراسة والتخطيط (والافتراض الثاني أقرب إلى المنطق) فهي تمثل أقصى ما يمكن أن تصل إليه اللاأخلاقية على صعيد العلاقات الدولية . وهي فوق هذا كله تعطي صورة واضحة عن أهمية البترول العربي بالنسبة إلى المجتمع الصناعي الغربي وعن مدى حيوية هذا المرفق بحيث يمكن أن يعرض العالم لحرب عالمية ثالثة تكون نهاية الحضارة البشرية .

يرينا الجدول رقم (١) انتاج البترول في معظم الدول المنتجة في العالم مع الاحتياطي الثابت وجوده ، والقابل للاستخراج ، لكل بلد وذلك خلال سنة ١٩٧٤ :

الجدول رقم (١)

كمية الانتاج والاحتياطي البترول في العالم

(بملايين البراميل)

البلد	الانتاج في اليوم	النسبة إلى المجموع	الاحتياطي	النسبة إلى المجموع
الولايات المتحدة	٨,٨	١٦,٢٪	٣٥,٣٠٠	٥,٨٪
كندا	٢,٠	٣,٧٪	٩,٠٠٠	١,٥٪
المكسيك	٠,٧	١,٣٪	٥,٤٠٠	٠,٩٪
مجموع أمريكا الشمالية	**١١,٥**	**٢١,٢٪**	**٤٩,٧٠٠**	**٨,٢٪**
فنزويلا	٢,٩	٥,٣٪	١٤,٢٠٠	٢,٤٪
الاكوادور	٠,٢	٠,٤٪	٥,٧٠٠	٠,٩٪
الارجنتين	٠,٤	٠,٧٪	٢,٤٠٠	٠,٤٪
مجموع أمريكا الجنوبية	**٣,٥**	**٦,٤٪**	**٢٢,٣٠٠**	**٣,٧٪**
الجزائر	١,١	٢,٠٪	٧,٤٠٠	١,٢٪

البلـــد	الانتاج في اليوم	النسبة إلى المجموع	الاحتياطي	النسبة إلى المجموع
ليبيا	٢,٠	٣,٧٪	٢٥,٦٠٠	٤,٢٪
نيجيريا	٢,٣	٤,٢٪	١٩,٩٠٠	٣,٣٪
الغابون	٠,٢	٠,٤٪	١,٥٠٠	٠,٢٪
مجموع أفريقيا	**٥,٦**	**١٠,٣٪**	**٥٤,٤٠٠**	**٨,٩٪**
السعودية	٨,٥	١٥,٦٪	١٤٠,٨٠٠	٢٣,٣٪
الكويت	٢,٢	٤,١٪	٧٢,٧٠٠	١٢,٠٪
ايران	٦,١	١١,٢٪	٦٠,٢٠٠	١٠,٠٪
العراق	٢,٠	٣,٧٪	٣١,٢٠٠	٥,٢٪
عمان	٠,٣	٠,٦٪	٥,٣٠٠	٠,٩٪
البحرين	٠,٧	٠,١٪	٤٠٠	٠,١٪
قطر	٠,٥	٠,٩٪	٦,٥٠٠	١,١٪
الامارات العربية المتحدة	١,٨	٣,٣٪	٢٥,٥٠٠	٤,٢٪
مجموع الشرق الأوسط	**٢١,٤٧**	**٣٩,٥٪**	**٣٤٢,٦٠٠**	**٥٦,٨٠٪**
الصين	١,٠	١,٨٪	١٩,٦٠٠	٣,٢٪
الملايو	٠,٣	٠,٦٪	١,٦٠٠	٠,٣٪
اندونيسيا	١,٥	٢,٨٪	١٠,٨٠٠	١,٨٪
مجموع الشرق الأقصى	**٢,٨**	**٥,٢٪**	**٣٢,٠٠٠**	**٥,٣٪**
استراليا	٠,٤	٠,٧٪	١,٧٠٠	٠,٣٪
روسيا	٩,٠	١٦,٦٪	٧٥,٠٠٠	١٢,٤٪
بقية العالم	٠,٠٥	٠,١٪	٢٦,٠٠٠	٤,٤٪
المجموع العام	**٥٤,٣٢**	**١٠٠٪**	**٦٠٣,٧٠٠**	**١٠٠٪**

يتبين على الصعيد الافرادي أن روسيا تحل في المرتبة الأولى من حيث الانتاج اليومي اذ بلغ انتاجها ٩ ملايين برميل في اليوم ، وقد تخطى انتاجها من حيث الكمية انتاج الولايات المتحدة الذي بلغ ٨,٨ مليون برميل في اليوم . وتحل السعودية في المرتبة الثالثة اذ بلغ انتاجها اليومي ٨,٥ مليون برميل أو ١٥,٦٪ من انتاج العالم اليومي .

ويشكل انتاج الشرق الأوسط بما فيه ايران نحو ٢١,٥ مليون برميل في اليوم أو ما نسبته ٣٩٪ تقريباً من انتاج العالم اليومي .

أما إذا أخذنا في الاعتبار انتاج البلاد العربية كلها ، بما فيها ليبيا والجزائر في الشمال الافريقي ، فان هذا الانتاج يبلغ نحو ١٨,٥ مليون برميل في اليوم ، أو ما نسبته ٣٤٪ تقريباً من انتاج العالم اليومي .

وفي حال استثناء روسيا من الجدول رقم (١) تبلغ نسبة انتاج الدول العربية إلى انتاج العالم نحو ٤١٪ . وفي الحالتين ، أي إذا اعتبرنا انتاج روسيا أو استثنيناه ، يبقى انتاج البلاد العربية يفوق انتاج أي كتلة أخرى في العالم .

أما من حيث الاحتياطي البترولي فهناك حقيقة بارزة وهي أن الاحتياطي الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية والبالغ ١٤١ بليون برميل ، يفوق بأضعاف أي احتياطي آخر في العالم ، فانه يبلغ نحو ضعفي احتياطي روسيا ، وأربعة أضعاف احتياطي الولايات المتحدة ونحو ٢٣٪ من مجموع احتياطي العالم .

ويبلغ احتياطي مجموع الدول العربية نحو ٣١٥ بليون برميل أو ٥٢٪ من احتياطي العالم بما فيه روسيا البالغ احتياطها ٧٥ بليون برميل .

وإذا قمنا بعملية تناسبية لاحتياطي العالم البالغ ٦٠٣,٧ بليون برميل ، ومعدل الانتاج اليومي البالغ ٥٤,٣٢ مليون برميل ، وجدنا أن الاحتياطي الثابت وجوده الآن يكفي الاستهلاك العالمي فترة تقارب ٣٠ عاماً ، على افتراض استمرار نمط الاستهلاك الحالي . أما إذا أخذنا بالاعتبار الاحتياطي والانتاج العربيين فقط ، فبامكان الدول العربية أن تستمر في الانتاج بالمعدلات الحالية والاحتياطي المعروف حتى الآن فترة تقارب ٤٧ عاماً .

وبكلام آخر ، سيستمر الانتاج البترولي العربي حين يتوقف الآخرون عن الانتاج لنفاد مخزونهم البترولي . ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك ٣٥,٣ بليون برميل من الاحتياطي أي ٥,٨٪ فقط من احتياطي العالم ، وأن هذا المخزون يكفي الانتاج فترة لا تزيد على ١١ عاماً فقط بحسب معدلات الانتاج الحاليـة .

١ – اتجاهات التبادل البترولي العالمي :

الجدول رقم (٢)

أهم الدول المستوردة للبترول

البلــــد	قيمة الاستيراد (بلايين الدولارات)		النسبة إلى المجمـوع	
	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٢	١٩٧٤
الولايــات المتحدة	٣,٩	٢٤,٠	١٨,١٪	٢٥,٧٪
اليابــان	٣,٩	١٨,٠	١٨,١٪	١٩,٣٪
المانيـا الغربية	٢,٩	١١,٣	١٣,٤٪	١٢,١٪
فرنسا	٢,٥	٩,٥	١١,٦٪	١٠,٢٪
بريطانيـــا	٢,٤	٨,٥	١١,١٪	٩,١٪
ايطاليـا	١,٨	٧,٥	٨,٣٪	٨,٠٪

الجدول رقم (٣)

نسبة الواردات من البترول العربي إلى مجموع الاستهلاك سنة ١٩٧٣

الكتلـــة	النسبة من الواردات
أمريكا الشمالية	٤,٨٪
أوروبـا الغربية	٦٥,٧٪
اليابـــان	٥٧,١٪
بقية العـــالم	٢١,٨٪

يظهر لنا من الجدول رقم (٣) مدى اعتماد الكتل المستوردة للبترول على البترول العربي ، ويتبين لنا أن أوروبا الغربية واليابان تعتمدان بشكل مكثف على البترول العربي ، وبينما يشارك البترول العربي بنسبة ٤,٨٪ من استيراد الولايات المتحدة إلا انها تعتمد بشكل أساسي على البترول المستورد من أمريكا الجنوبية ، أي فنزويلا والأكوادور بالاضافة إلى كندا .

ومن هنا يظهر لنا أن هدف الولايات المتحدة من تزعم المواجهة ضد الدول العربية المنتجة للبترول سياسي يرمي إلى تزعم العالم الرأسمالي . فالولايات المتحدة لم تتأثر بارتفاع أسعار البترول سلباً كما تأثرت به أوروبا واليابان . وعلى الرغم من النسبة الضئيلة التي تعتمد بها على البترول العربي فهي تهدد بالاحتلال العسكري لمنابعه في الأرض العربية .

البلد	قيمة الاستيراد (بلايين الدولارات)		النسبة إلى المجموع	
	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٢	١٩٧٤
البرازيل	٠,٥	٣,٠	٢,٣٪	٣,٢٪
اسبانيا	٠,٧	٢,٥	٣,٢٪	٢,٧٪
بلجيكا	٠,٧	٢,٠	٣,٢٪	٢,١٪
السويد	٠,٧	٢,٠	٣,٢٪	٢,١٪
الهند	٠,٣	١,٦	١,٤٪	١,٧٪
الدانمرك	٠,٤	١,٣	١,٩٪	١,٤٪
هولندا	٠,٥	١,٣	٢,٣٪	١,٤٪
سويسرا	٠,٤	١,٠	١,٩٪	١,٠٪
المجموع	٢١,٦	٩٣,٥	١٠٠٪	١٠٠٪

يتبين لنا من الجدول رقم (٢) أن الولايات المتحدة هي المستورد الأكبر في العالم للبترول تتبعها اليابان . طبعاً هذا لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية

لا تملك مصادر خاصة للبترول كما هو الحال بالنسبة إلى اليابان ، ولكن اتساع رقعتها وعظم استهلاكها وعدد سكانها ، يجعل منها دولة مستوردة .

ويظهر لنا من الجدول أيضاً أن الدول الست الأولى من حيث الاستيراد هي من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD)، وبالتحديد من السبع الكبار (The Big Seven) وذلك باستثناء كندا التي تعتبر مصدرة ومستوردة للبترول في آن معاً . وقد شكل استيراد هذه المجموعة ٨٠,٦٪ من مجمل الاستيراد لسنة ١٩٧٣ ، و ٨٤,٤٪ لسنة ١٩٧٤ .

الجدول رقم (٤)
أهم البلاد المصدّرة للبترول

البلـــــــد	قيمة التصدير (بلايين الدولارات) *		النسبة المئوية إلى المجموع	
	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٢	١٩٧٤
السعوديـة	٢,٨	٢٨,٩	٪١٨,٦	٪٢٤,٤
ايـران	٢,٤	٢٠,٩	٪١٥,٩	٪١٧,٦
فـنزويلا	٢,٠	١٠,٠	٪١٣,٣	٪٨,٤
نيجـيريا	١,٢	٩,٢	٪٨,٠	٪٧,٨
ليبـيا	١,٦	٨,٩	٪١٠,٦	٪٧,٥
الكويت	١,٥	٨,٥	٪١٠,٠	٪٧,٢
العـراق	٠,٦	٧,٦	٪٤,٠	٪٦,٤
الامارات العربية المتحدة ١/٤	٠,٦	٦,٥	٪٤,٠	٪٥,٥
الجـزائر	٠,٦	٤,٩	٪٤,٠	٪٤,١
كنـدا	٠,٣	٤,٨	٪١,٩	٪٤,١
اندونيسيـا	٠,٦	٤,٠	٪٤,٠	٪٣,٤
روسيـا	٠,٦	٤,٠	٪٤,٠	٪١,٧
قطـر	٠,٢	١,٩	٪١,٣	٪١,٦
الاكـوادور	٠,٦	٠,٤	٪٠,٤	٪٠,٣
المجمـوع	**١٥,٠٦**	**١١٨,٥**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**

* البليون = الف مليون : ١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

ويرينا الجدول رقم (٤) أهم الدول المنتجة والمصدرة للبترول حيث حلّت السعودية في المرتبة الأولى بنسبتين بلغتا ٢٤,٦٪ من المجموع لسنتي ١٩٧٢ و١٩٧٤ على التوالي .

وقد بلغت حصة البلاد العربية من التصدير ٥٢٪ سنة ١٩٧٢ ، و ٥٧٪ سنة ١٩٧٤ .

يتضح لنا من الجداول الأربعة السابقة ما للبترول العربي من أهمية سواء من حيث كميات الانتاج واتجاهات التصدير له أو من حيث الاحتياطي الذي يشكله ، وما لذلك من تأثيرات مستقبلية في نمط الانتاج وسوق الطاقة البترولية في العالم أجمـع .

ويبدو أن فرنسا تمثل دوراً أكثر حكمة ورصانة من أمريكا من حيث تقريب وجهات النظر بين الدول المستهلكة والدول المنتجة لا سيما وأنه في حال نشوء أي أزمة بترولية كتلك التي نشأت بعد حرب أكتوبر فان أوروبا ستكون أول المتضررين ، لا الولايات المتحدة ، وذلك لاعتماد الأولى على البترول العربي بنسبة تفوق أضعاف نسبة اعتماد أمريكا عليه .

٢ – طبيعة المواجهة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول :

نستطيع تصنيف الأطراف المتواجهة في معركة البترول كالآتي :

أولا : الدول المنتجة والمصدرة للبترول .

ثانيا : الدول الصناعية المستهلكة للبترول .

ثالثا : الشركات البترولية الدولية الكبرى .

بالنسبة إلى الدول المستهلكة والشركات الكبرى تستهدف المواجهة الأمور التالية :

أ – تأمين تدفق البترول بصورة مستمرة بغض النظر عن التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية خاصة .

ب – تخفيض أسعار البترول للتخفيف من الأعباء المالية المتراكمة على موازين المدفوعات للدول الغربية الصناعية واليابان .

ج – تأمين الوجود الدائم للشركات الكبرى في الدول المنتجة لاستمرار الاستغلال والنهب بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

د – الحرص الدائم على تصدير البترول باعتبارها تسيطر على مرافق التكرير والتسويق وبالتالي سلب الدول المنتجة فرصة الاتجاه نحو التصنيع البترولي والتوسع في تصديره لحساب الدول المستهلكة التي تسيطر على هذه الصناعات .

هـ – استرجاع الأموال التي تدفعها الدول المستهلكة إلى الدول المنتجة عن طريق تصدير السلع الصناعية والاستهلاكية والإيداعات في المصارف ، ومبدأ إعادة التدوير والاستثمارات في الدول المستهلكة بمختلف أشكالها .

و – الفصل بين البترول كمادة أولية ذات أهمية اقتصادية بحتة ، وبين البترول كمادة استراتيجية لها تأثيرها على صعيدي السياسة والاقتصاد وبشكل خاص في المفاوضات الدائرة حول القضية الفلسطينية والضغط على القوى المساندة لاسرائيل كي ترى الحق وتقنع باعادته إلى أصحابه .

ز – خلق نوع جديد من المشاركة ، وهو المشاركة في الصناعات الجديدة الناشئة وفي التراكمات المالية المستجدة ، وفي عمليات التنمية ، وكل هذا للاستمرار في الاستغلال والنهب ولكن بأقنعة مختلفة .

أما بالنسبة إلى الدول المنتجة والمصدرة للبترول فالمواجهة تقتصر على الأمور التالية :

١ – استعادة الملكية الكاملة لكل المرافق الاقتصادية ومنابع الثروة القومية وأهمها البترول .

٢ – الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالاعتماد على منابع الثروات القومية .

٣ – التحضير لعملية التحرر من التخلف والتبعية في العمليات الاقتصادية والإنتاجية لدعم مبدأ التنمية الشاملة .

٤ – تكوين كتلة اقتصادية – جغرافية لتكون على المستوى نفسه مع الكتل الأخرى حيث لا مجال اليوم للدول الفردية في العيش المنعزل .

وإذا كان البترول القلب المحرك لجميع التدابير والتغيرات الاقتصادية والسياسية سواء في الدول الصناعية أو في الدول المنتجة للبترول والمصدرة له فهل يجوز

أن يبقى البترول هو المحرك الوحيد للسياسة العربية والدولية المتعلقة بالغرب ؟

لقد أثبت البترول أنه سلاح فعّال في مجالي الاقتصاد والسياسة ، كما أثبت أنه أشد مضاء من الأسلحة العسكرية التقليدية لأنه يصيب كل المرافق الحيوية دون استعمال العنف أو اراقة الدماء .

وثبت أيضاً أن البترول العربي هو محور السياسة العالمية فيما يختص بأمور عديدة من أهمها : القضية الفلسطينية ، وقضايا التنمية العربية الشاملة .

إلا أن الدول المستهلكة للبترول ، كمصدر أساسي للطاقة ، تقسم إلى دول نامية ، ودول صناعية ، ومن غير المعقول أن تبقى الدول الصناعية على اعتمادها الكلي على البترول المستورد لا سيما وأن هذا البترول هو الآن في طريق التحرر من التبعية الغربية على الأقل في مراحل استخراجه من باطن الأرض .

وهنا على الدول المنتجة للبترول أن تسعى جاهدة للاستفادة من هذه الثروة غير المتجددة (والتي تحاك من حولها كل أصناف المؤامرات) لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة التي تتنوع على أساسها مصادر الدخل القومي وتزداد انتاجية .

وبما أن قطاع البترول متقدم على غيره من القطاعات فان ذلك يوجب دمجه في القطاعات الاقتصادية الأخرى لكي يوفر لها أفضل الشروط المادية والتقنية للتطور والنمو .

٣ – نظرات في الأطر التنظيمية للاقتصاد العربي :

من البديهي أن نتوجه إلى الأمة العربية بأجمعها حين التكلم عن استراتيجية التنمية العربية لأن امكاناتها الاقتصادية لا تأخذ حجمها الطبيعي إلا من خلال مداها الجغرافي والبشري .

وهنا لا بد من ذكر بعض الملاحظات حول الخصائص الاقتصادية للبلاد العربـية :

فمن حيث « الجغرافيا » نرى البلاد العربية تحتل أخطر بقعة من بقاع العالم ، تربط ثلاث قارات ، وتشرف على البحر الأبيض المتوسط ، والمحيط الأطلسي ،

وعلى مياه الخليج العربي ، والمحيط الهندي .

أما من حيث العنصر البشري فالبلاد العربية تشكل من حيث العدد كتلة تزيد على مائة وثلاثين مليون نسمة . وهي من حيث الموارد الطبيعية تملك البترول بالاضافة إلى الثروات المعدنية التي لا تقل شأناً عن البترول وذلك في كل من شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا . أما منطقة الشرق الأدنى (سوريا – لبنان – الأردن – فلسطين) فهي غنية بمياهها وأرضها الزراعية الخصبة .

وتقدر مساحة البلاد العربية بحسب أرقام دائرة المعارف البريطانية نحو ١٢ مليون كلم مربع ، كما يقدر عدد سكان البلاد العربية بنحو ١٣٠ مليون نسمة . ومن المفيد هنا أن نذكر أن مساحة الولايات المتحدة هي ٩,٥ مليون كلم مربع ، واتحاد الجمهوريات السوفياتية ١٣ مليون كلم مربع .

ويتبين لنا من هذه الأرقام أن الأمة العربية مؤهلة لأن تحتل مكانة بارزة بين الأمم ان هي تصرفت فعلاً على أساس التكامل الاقتصادي والسياسي .

أما إذا نظرنا إلى الواقع وجدنا صورة قاتمة لا يمكن أن تشكل الإطار التنظيمي الملائم للتعاون العربي والتنمية الاقتصادية الشاملة .

ان جامعة الدول العربية تشكل الإطار التنظيمي شبه الوحيد الذي يحتوي معظم أشكال التعاون بين الدول العربية . ومع عدم تقليلنا للجهود التي تبذلها الجامعة للتقريب والتعاون بين البلاد العربية في المجالات الاقتصادية والسياسية إلا أنه ، للأسف الشديد ، لا تزال أشكال التعاون شبه بدائية ان لم تكن معدومة .

ولست هنا بصدد تحليل الأسباب التي لم تمكّن جامعة الدول العربية من تحقيق النجاح الكامل في مساعيها ، الا انني سأذكر بعض الخطوات التي تطرحها الجامعة والتي يجب أن يؤمن لها الجوّ الملائم للنجاح لأهميتها في استراتيجية التنمية العربية الشاملة :

أولا : اتفاقية الوحدة العربية بين دول الجامعة العربية :

تشكل هذه الاتفاقية ، الإطـار العريض للعديد من الاتفاقات الاقتصادية

اللاحقة لها منذ تاريخ إقرار بعض دول الجامعة لها إلى سنة ١٩٦٢ . وتقول مقدمة هذه الاتفاقية ما يلي :

« رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ، ولتأمين رفاهية بلادها ، قد اتفقت على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل بدون الاضرار بمصالحها الأساسية » .

ومن أهم ما نصت عليه الاتفاقية ، جعل الدول الموقعة عليها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة ، وتوحيد للتعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها . كما أقرت توحيد سياسات الاستيراد والتصدير ، والنقل والترانزيت ، وتنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي .

ويشرف على تنفيذ أحكام الاتفاقية هذه « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية » ومن أهم أعمال هذا المجلس تنسيق الانماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة .

ثانيا : السوق العربية المشتركة :

وضعت تفاصيل اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة بناء على توصيات اتفاقية الوحدة العربية . وقد نصت مقدمة اتفاقية تأسيس السوق العربية المشتركة على ما يلي :

« تنفيذاً لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الأطراف المتعاقدة وارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة تتفق

والصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها ،
« ورغبة منه في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية قدراتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل ،
« قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق الأسس التالية :
١ – حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
٢ – تبادل البضائع والمنتوجات الوطنية والأجنبية .
٣ – حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
٤ – حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنـية » .

وقد حددت الاتفاقية شروط العمل بالنسبة إلى أعضاء السوق العربية المشتركة كما نصت على تخفيض الرسوم الجمركية بين البلاد الأعضاء بصورة تدريجية على السلع المتبادلة حتى تصل إلى الإعفاء الكامل سنة ١٩٧١ .

ولكن هذا ويا للأسف لم يحدث ، ولم يبلغ عدد الدول الأعضاء سوى أربع هي : مصر ، سوريا ، والعراق ، والأردن .

ثالثا : اتفاقية تنسيق السياسة البترولية :

وفي سنة ١٩٦٠ وافق المجلس الاقتصادي على اتفاقية بشأن تنسيق السياسة البترولية . ومن أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية اصدار قانون موحد خاص باستغلال البترول ومشتقاته يتضمن المبادئ الأساسية لتنظيم علاقات الحكومات بشركات الامتياز في النواحي المالية والفنية والاجتماعية والصحية والعمالية . كما تضمنت توصيات باتباع الأساليب الملائمة للانتاج بصورة تحافظ على احتياطي البترول فيها وعلى مستوى أسعاره، وأن تتعاون الدول الموقعة للاتفاقية فيما بينها على تحسين شروط الاتفاقيات الحالية .

وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على ما يلي : « أن تكون الأفضلية في منح امتيازات استغلالية جديدة للبترول في البلاد العربية للشركات العربية الخالصة ، ثم للشركات العربية التي يساهم فيها رأس مال أجنبي إذا كانت العروض المقدمة منها للحصول على تلك الامتيازات مماثلة للعروض المقدمة من الشركات الأجنبية على أن تراعي الكفاءات الفنية والمالية لهذه الشروط » .

ونصت المادة الثامنة على ما يلي : « العمل على استخدام موظفين وعمال من مواطنيها في شركات البترول مع مراعاة النسب الآتية :

أ - ألا يقل عدد العمال من مواطني البلد مانح الامتياز عن ٩٠٪ ،

ب - ألا يقل عدد الموظفين من مواطني البلد مانح الامتياز عن ٧٠٪ ، فاذا استحال تنفيذ هذه النسب لنقص في الموظفين أو العمال المدربين من مواطني البلد مانح الامتياز - إلى أن يتم تدريبهم - تلزم الشركات بأن تستخدم موظفين وعمال مواطني البلاد العربية الأخرى أولا ، وعند تعذر ذلك ، فمن مواطني الدول الصديقة على أن تقوم الشركات وفق برامج تعدها الحكومات الأطراف بتدريب العدد الكافي من الموظفين كي يتمكنو مَن تولي العمل في الشركات وذلك في أقصر فترة معقولة .

ونصت المادة الثالثة عشرة على ما يلي : « السعي لالزام الشركات العاملة لديها بعدم تغيير الأسعار المعلنة دون موافقتها كما تقوم هذه الحكومات بالتشاور فيما بينها لتوحيد موقفها عندما تبدي الشركات رغبتها في إجراء أي تبديل في الأسعار » .

وقد وقع الأردن والسعودية فقط هذه الاتفاقية في شهر مارس سنة ١٩٦٠ .

وقد صدرت عن جامعة الدول العربية اتفاقات أخرى حظيت بنسب ضئيلة من الموافقين عليها مثل انشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية ، والشركة العربية للملاحة البحرية ، والشركة العربية لناقلات البترول .

ومن الخطوات العملية التي حققتها جامعة الدول العربية انشاء مركز التنمية الصناعية في الدول العربية(IDCAS)ومركزه القاهرة. ويُعْنَى هذا المركز بالدراسات

الصناعية ومجالات التنمية في الدول العربية . إلا أن عمله أخذ يتقلص في الآونة الأخيرة وذلك لتقلص الموازنة التي خصصتها له الجامعة العربية نفسها .

وبالقدر الذي يمتلئ قلبنا بالفرح والزهو عند قراءة هذه الاتفاقيات التي تحدد وترسم أفضل الأسس النظرية لأطر التعاون الاقتصادي بين الدول العربية يصدمنا الواقع المؤلم الذي يتمثل في عدم التنفيذ الفعلي لأي من هذه الاتفاقيات لأسباب تخرج عن نطاق هذا الكتاب .

وما يزيد في ألمنا أن البلاد العربية في عدم إدراكها لخطورة الوضع المائع هذا من حيث الوحدة في القرارات والإجراءات الاقتصادية ، تساعد على اضعاف مركزها الدولي سواء من حيث القوة في المفاوضات أو من حيث التأثير في الفعاليات الاقتصادية .

أضف إلى هذا أنه ليس هناك ما يبرر أن تكون البلاد العربية المنتجة للبترول من أنشط الأعضاء في منظمة الأوبك ونرى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول يكاد يتآكلها الغبار والصدأ .

وإذا نظرنا إلى الدول الصناعية وجدنا أنها تتمتع بأصلب الأسس النظرية والعملية في تعاونها الاقتصادي والسياسي . فأوروبا الغربية مثلاً على الرغم من تفاوت أجناس شعوبها واختلاف لغاتها أدركت أنه لا مجال للعيش والتقدم إن هي لم تتكتل ضمن مجموعة كبيرة تستطيع أن تقف من خلالها في وجه العمالقة كأمريكا وروسيا والصين . فكانت النتيجة أن أنشأت السوق الأوروبية المشتركة (EEC) التي تطبق الدول الأعضاء التزاماتها تجاهها بكل دقة واندفاع .

هذا وقد نشأت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لتشمل العالم الرأسمالي الصناعي كله ومن ضمن أعضائها دول السوق الأوروبية المشتركة ، ولتكوّن تطلعات اقتصادية وسياسية أعم وأشمل من تلك التي تهدف إليها السوق الأوروبية المشتركة . وقد بلغت المنظمة هذه درجة عالية من الانضباط جعلها تفرز هيئة الطاقة الدولية (IEA) عند اعلان النفير من قبل أمريكا وفي فترة لا تتجاوز أسابيع قليلة من هذا الإعلان .

أما على صعيد البلاد الاشتراكية فهي بالاضافة إلى إنتماءاتها الايديولوجية التي تربطها في وحدة المعتقد والهدف فقد أنشأت سوقها المشتركة أيضاً (الكوميكون) وذلك للاستفادة من منافعها لأغراض التنمية والتبادل التجاري ولمجاراة التطورات الدولية على صعيد الأطر والهياكل التنظيمية المرافقة لعمليات التنمية الاقتصادية .

طبعاً هناك أفكار وشيكة التحقيق ستخلق سوقاً آسيوية مشتركة ، وسوقاً مشتركة لأمريكا اللاتينية . هذه الأفكار ما هي إلا مجاراة للتطورات السياسية والاقتصادية من أجل تحقيق أفضل الأجواء لعمليات الانماء ولتقوية القوة التفاوضية للكتل المعنية في سياق العلاقات الدولية .

وهكذا يتبين لنا مدى التقصير الذي تقع فيه الدول العربية في أكثر الأمور بداهة وحيث يجب أن تحل روح العمل الجماعي المنتظم محل الروح الفردية والعمل غير المنسق .

وحين تنجح الدول الصناعية في « سحب البساط » من تحت أقدامنا فذلك ليس لأن الدول الصناعية تتمتع بذكاء فريد وقّاد ، بل لأن هذه الدول تتمتع بروح تنظيمية مستعدة للتكيف بأقصر فترة ممكنة للتغيرات التي تحدث ، بينما نحن نتخبط في متاهات فكرية وتطبيقية تقودنا في غالب الأحيان إلى المكان الذي انطلقنا منه .

فنحن مثلاً لا نستطيع أن نستوعب الفكرة التي يطرحها العالم الصناعي الغربي حول مبدأ اعادة تدوير التراكمات المالية وحيث تبدو هذه الفكرة كمسلّمة بديهية .

فمن الناحية الأولى : من قال أن الدول المصدرة للبترول تود تدوير أموالها بحسب المبادئ ووفق القرارات التي تقررها الدول الصناعية ؟

ومن ناحية ثانية : يبدو أن الخلاف القائم بين دول السوق الأوروبية المشتركة وبين الولايات المتحدة خلاف حول التفاصيل وليس حول المبدأ .

ولكن من ناحية ثالثة : هناك اتفاقية تقضي بانشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي ، وقد وقعت من قبل دول عربية هي : الأردن ، السعودية ،

سوريا ، مصر ، لبنان ، اليمن ، العراق ، والكويت ودلك منذ سنة ١٩٦١ .

وهنا أود أن أطرح السؤال التالي : أليست هذه المؤسسة العربية ذات الأهداف الانمائية أحق بالأموال البترولية المتراكمة من صندوق النقد الدولي أو مؤسسة التسليف التي تقترحها الولايات المتحدة لاستعمال الأموال العربية ضد العرب أنفسهم ؟

في اعتقادي أن الإجابة عن هذا السؤال الواضح تكشف فجوات كبيرة وخطيرة في التخطيط والواقع العربيين يجب تداركها لأنها ليست في مصلحة الأمة العربية ولا سيما الآن اذ تتراكم الأموال السائلة التي تفتش عن مخرج لها وتنصب عليها مطامع العديد من الدول العدوة والصديقة على السواء .

ان الوضع الذي وجدت الدول المنتجة نفسها فيه من حيث الغرق في التراكمات المالية الهائلة ما هو إلا نتيجة عدم الربط التفاعلي بين سياسة انتاج البترول الخام وتصديره ، وبين متطلبات التنمية الاقتصادية والإجتماعية .

كما أن هذا الوضع ناشيء عن خصائص البلاد المنتجة الاقتصادية والبشرية التي تحدد لها قدرتها على الاستيعاب ، وعن انعدام الخطط الانمائية العربية الشاملة التي تستطيع أن توزع هذه الأموال على البلاد العربية وبصورة عامة ومدروسة تعود بالفائدة على الأمة العربية عامة ، ودول البترول خاصة ، علماً بأنه لا نهضة عربية شاملة دون التوجه نحو التكامل الاقتصادي والجغرافي والبشري بشكل أو بآخر .

ومن هذه المعطيات نفسها أتوجه في الصفحات القادمة إلى تحديد المنطلقات الجديدة لاستراتيجية التنمية العربية من خلال نظرة بترولية .

الفصل الحادي عشر

اتجاهات التجارة الخارجية لعدد مختار من الدول العربية

تعتبر التجارة الخارجية من حيث تركيبها ، واتجاهها ، من أهم المؤشرات الاقتصادية ، وقد اخترت في هذا الفصل ست دول عربية لتحليل بعض الأرقام حول تجارتها الخارجية بناء على عوامل عديدة أهمها الانتاج البترولي بالنسبة إلى الجزائر وليبيا والكويت والمملكة العربية السعودية . أما بالنسبة إلى مصر فقد أدرجتها لأنها تشكل كتله بشرية هائلة بالاضافة إلى طاقات زراعية وصناعية أخرى غير مستغلة كما يجب . وأما فيما يتعلق بلبنان فقد ورد ذكره لاعتماد اقتصاده على موارد السياحة والخدمات بصورة أساسية ، ولتطور أجهزته المالية ، وهذا ما يميزه من غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى ويجعله مصدراً للخبرات والمهـارات البشرية .

الجدول رقم (١)
استيراد وتصدير الجزائر ١٩٧٠ - ١٩٧١
بملايين الدنانير (كل دولار اميركي = ٤,٢ دينار جزائري)

نوع السلعة	الاستيراد				التصدير			
	١٩٧٠	النسبة المئوية	١٩٧١	النسبة المئوية	١٩٧٠	النسبة المئوية	١٩٧١	النسبة المئوية
أغذية ومشروبات وتبغ	٦٢٤	١٠٪	٧٧٦	١٣٪	٩٨٤	٢٠٪	٥١٤	١٢٪
محروقات وزيوت	١٣١	٢٪	٢١٠	٣٪	٣٥٠٤	٧٠٪	٣١٤٩	٧٥٪
مواد أولية	٤٢١	٧٪	٤٢٨	٧٪	١٥٨	٣٪	١٨٠	٤٪
سلع نصف مصنعة للزراعة	١٢٧	٢٪	٤٩	١٪	–	–	١	–
سلع نصف مصنعة للصناعة	٢١١١	٣٤٪	٢٢١٤	٣٧٪	٨٨	٢٪	١٩٧	٥٪
سلع اخرى نصف مصنعة	١٧٨٢	٢٩٪	١٦٠٨	٢٧٪	١٩٣	٤٪	١٢٣	٣٪
سلع نهائية	١٠٠٨	١٦٪	٧٤٣	١٢٪	٥١	١٪	٤٣	١٪
سلع أخرى	١	–	١	–	٨	–	–	–
المجموع	٦٢٠٥	١٠٠٪	٦٠٢٩	١٠٠٪	٤٩٨٦	١٠٠٪	٤٢٠٧	١٠٠٪

يتبين لنا من الجدول رقم (١) حول التجارة الخارجية الجزائرية أن الاستيراد يعتمد إلى حد كبير على السلع نصف المصنعة التي بلغت ٦٥٪ من المجموع سنة ١٩٧٠ و ٦٥٪ سنة ١٩٧١ . كما بلغت نسبة استيراد السلع النهائية ١٦٪ و ١٢٪ لسنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١ على التوالي ، ويكشف هذا عن وجود صناعات تحويلية بما فيها التصنيع الزراعي وذلك لسد حاجات السوق الاستهلاكية المحلية

في الدرجة الأولى ، لا سيما وأن التصدير لا يظهر أية أرقام كبيرة تحت بند السلع النهائية .

ويظهر لنا من أرقام التصدير أن الجزائر اعتمدت في تصديرها على البترول بنسبة بلغت ٧٠٪ سنة ١٩٧٠ و ٧٥٪ سنة ١٩٧١ من مجموع التصدير ، أما تصديرها من المواد الزراعية التي تشكل الجزء الأهم من بند المأكولات، والمشروبات، والتبغ ، فقد تدنت قيمتها من ٩٨٤ مليون دينار جزائري إلى ٥١٤ مليون دينار .

وتشكل فرنسا السوق التصديري الرئيسي بالنسبة إلى الجزائر ، فقد امتصت نحو ٥٤٪ من الصادرات ، كما استوعبت المانيا الغربية نحو ١٣٪ من صادرات سنة ١٩٧٠ . وفي سنة ١٩٧١ شكلت حصة ألمانيا وفرنسا معاً من صادرات الجزائر نحو ٤٨٪ .

الجدول رقم (٢)

استيراد وتصدير مصر ١٩٦٩ – ١٩٧٠
(بملايين الجنيهات)

نوع السلعة	الاستيراد				التصدير			
	١٩٦٩	النسبة المئوية	١٩٧٠	النسبة المئوية	١٩٦٩	النسبة المئوية	١٩٧٠	النسبة المئوية
محروقات	١٥	٦٪	٢٨	٩٪	٩	٣٪	٧	٢٪
مواد أولية	٥٨	٢٢٪	٦١	١٩٪	١٤٨	٤٩٪	١٨٧	٥٧٪
مواد نصف مصنعة ووسيطة	٩١	٣٥٪	١١٠	٣٤٪	٤٠	١٣٪	٣٦	١١٪
سلع رأسمالية	٥٩	٢٣٪	٧٣	٢٢٪	–	–	–	–
سلع استهلاكية	٢٥	١٠٪	٣١	٩٪	١٠١	٣٣٪	٨٩	٢٧٪
سلع أخرى	١٣	٤٪	٢٢	٧٪	٦	٢٪	٩	٣٪
المجموع	٢٦١	١٠٠٪	٣٢٥	١٠٠٪	٣٠٤	١٠٠٪	٣٢٨	١٠٠٪

يرينا الجدول رقم (٢) المتعلق بالتجارة الخارجية المصرية ان مصر اعتمدت على استيراد السلع الرأسمالية بنسبة ٢٣٪ و ٢٢٪ لسنتي ١٩٦٩ – ١٩٧٠ على التوالي ، وهي في معظمها معدات للسكك الحديد والسيارات .

ويكوّن استيراد القمح الجزء الأهم من المواد الأولية يليه الصوف . كما يكوّن الدقيق ، والمنتوجات الكيمائية ، والأسمدة ، أهم الأصناف المستوردة بشكلها نصف المصنع .

أما التصدير فيعتمد على القطن بصورة أساسية ، إذ كوّن ٤٠٪ سنة ١٩٦٩ و ٤٩٪ سنة ١٩٧٠ من مجموع السلع المصدرة . وهذا في الواقع ما يؤكد اعتماد مصر على سلعة واحدة أساسية في تصديرها وتوفير العملات الصعبة ، وهذه السلعة نفسها تنتمي إلى القطاع الزراعي (Primary Sector)

وبعد أن فاق التصدير في قيمته الاستيراد في سنة ١٩٦٩ نما الاستيراد بمعدلات أعلى من نمو التصدير بحيث تقاربت قيمتاهما سنة ١٩٧٠ وأضبح الفرق بينهما مليوني جنيه فقط .

الجدول رقم (٣)
التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية

الكتلة	الاستيراد ١٩٦٩	الاستيراد ١٩٧٠	التصدير ١٩٦٩	التصدير ١٩٧٠
البلاد العربية	٥,٩٪	٦,٠٪	٧,٣٪	٨,٢٪
الكتلة الاشتراكية	٣٢,٤٪	٣٣,٦٪	٥٤,٧٪	٦٠,٨٪
أوروبا الغربية	٣٨,٨٪	٣٦,٠٪	١٧,٦٪	١٤,٦٪
آسيا	١١,٧٪	١٤,١٪	١٣,٣٪	١٢,٢٪
افريقيا	١,٥٪	١,٣٪	٢,٧٪	٢,٥٪
أمريكا الشمالية	٧,٤٪	٦,٥٪	١,٦٪	٠,٩٪
بقية العالم	٢,٣٪	٢,٥٪	٢,٨٪	٠,٨٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

يظهر لنا الجدول رقم (٣) النسب المئوية لتوزيع الصادرات والواردات المصرية ، كما يظهر ضآلة الاعتماد على الدول العربية سواء في التصدير أو في الاستيراد بينما يظهر مدى أهمية الكتلة الاشتراكية في التصدير حيث استأثرت بنحو ٦١٪ من صادرات مصر سنة ١٩٧٠ و ٣٤٪ من مستورداتها . وتحل أوروبا الغربية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في الاستيراد والتصدير المصريين ، تليها آسيا فأمريكا الشمالية . أما على الصعيد الفردي فتعتبر روسيا البلد الأكثر أهمية ووزناً في التجارة الخارحية المصرية اذ شكل التصدير إليها ٣٧٪ من مجموع الصادرات سنة ١٩٧٠ كما شكل الاستيراد نحو ١٢٪ من مجموع الاستيراد للسنة نفسها .

الجدول رقم (٤)

استيراد الكويت للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١
(بملايين الدنانير)

السلعة	١٩٦٩	النسبة ٪	١٩٧٠	النسبة ٪	١٩٧١	النسبة ٪
أغذية وحيوانات حية	٣٤	١٥٪	٣٨	١٧٪	٤١	١٨٪
مشروبات وتبغ	٦	٣٪	٦	٣٪	٦	٣٪
مواد خام	٤	٢٪	٣	١٪	٤	٢٪
ز يوت وشحوم	٢	١٪	٢	١٪	٢	١٪
زيت حيواني ونباتي	١	—	١	—	١	—
كيماويات	١١	٥٪	١٠	٥٪	١١	٥٪
سلع مصنعة	٨٧	٣٨٪	٨٣	٣٧٪	٨٩	٣٨٪
آلات ومعدات نقل	٨٦	٣٦٪	٨٠	٣٦٪	٧٨	٣٣٪
سلع أخرى	—	—	—	—	١	—
المجموع	**٢٣١**	**١٠٠٪**	**٢٢٣**	**١٠٠٪**	**٢٣٣**	**١٠٠٪**

يوضح لنا الجدول رقم (٤) استيراد الكويت للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، ويظهر أن السلع المصنعة وآلات النقل (أي السيارات بصورة رئيسية) تستأثر بالجزء الأكبر من المستوردات . ولم تظهر أية فروق كبيرة بين أرقام الاستيراد في السنوات الثلاث وذلك لصغر رقعة الكويت وقلة عدد سكانها .

الجدول رقم (٥)

التوزيع الجغرافي لاستيراد الكويت

البلـــد	١٩٧٠	١٩٧١
الولايـات المتحدة	١٣٪	١٤٪
اليابـان	١٥٪	١٤٪
بريطانيـا	١٢٪	١٢٪
المانيا الغربيـة	٨٪	٨٪
فرنسا	٥٪	٦٪
ايطاليـا	٥٪	٤٪
لبنـان	٤٪	٥٪
الصـين	٣٪	٣٪
الهنـد	٤٪	٣٪
بقيـة العـالم	٣١٪	٣١٪
المجمـوع	١٠٠٪	١٠٠٪

يتبين لنا من الجدول رقم (٥) أن الكويت بدورها تعتمد على الدول الغربية بصورة أساسية في الاستيراد . ولا يظهر من بين تلك الدول سوى لبنان كبلد عربي استأثر بحصة بلغت ٥٪ من مجموع مستوردات الكويت سنة ١٩٧١ .

أما من حيث تصدير الكويت فقد شكل البترول خلال سنة ١٩٧٠ نسبة تفوق ٩٠٪ ثم ارتفعت إلى نحو ٩٦٪ سنة ١٩٧١ . وتشكل الأسمدة العضوية والأسماك أهم السلع الأخرى التي تصدرها الكويت .

الجدول رقم (٦)

استيراد وتصدير لبنان (بملايين الليرات)

السلعـة	١٩٧٠	النسبة٪	١٩٧١	النسبة٪	١٩٧٠	النسبة٪	١٩٧١	النسبة٪
أغذية وحيوانات حية	٤٦١	٪٢٠	٥٣٦	٪٢١	١٩٣	٪٣٠	٢٢٨	٪٢٨
سلع مصنعة	١٩٥	٪٩	٢٤٠	٪١٠	٢٧	٪٤	٣٠	٪٤
مواد غذائية	١٦١	٪٧	١٩١	٪٨	٤٤	٪٧	٦٢	٪٨
مواد كيمائيـة	١٤٩	٪٧	١٨٢	٪٧	٦٨	٪١٠	٩٢	٪١١
نسيـج	٢١٠	٪٩	٢٨٠	٪١١	٥٧	٪٩	٨٠	٪١٠
مواد بنـاء	٢٦	٪١	٣٧	٪١	—	—	—	—
جواهر وأحجـار كريمـة	٤٢٣	٪١٩	٣٠٣	٪١٢	٦٢	٪١٠	٥١	٪٦
اشغال معـدنية	١٧٤	٪٨	١٩٦	٪٨	٥٣	٪٨	٪٨٠	٪١٠
الات كهربائـية	٢٦٢	٪١٢	٣٢١	٪١٣	٧٢	٪١١	١٠٥	٪١٣
معدات نقـل	١٦٦	٪٧	١٩١	٪٨	٤٨	٪٧	٥٨	٪٧
سلع أخـرى	٢٧	٪١	٣٤	٪١	٢٥	٪٤	٣٠	٪٣
المجمـوع	**٢٢٥٤**	**٪١٠٠**	**٢٥١١**	**٪١٠٠**	**٦٤٩**	**٪١٠٠**	**٨١٦**	**٪١٠٠**

يتبين من الجدول رقم (٦) أنه على الرغم من التمركز الضعيف لصادرات لبنان ووارداته في بند المأكولات والحيوانات الحية ، إلا أن حركة التجارة الخارجية تتميز بما يلي :

أ – استمرار النمو في الصادرات والواردات .

ب – الهوة الكبيرة بين الواردات والصادرات مما يؤدي إلى عجز أساسي في الميزان التجاري الذي ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات بشكل عام .

تشكل البلاد العربية السوق الرئيسية للصادرات اللبنانية ، فقد بلغت نسبة

التصدير إليها نحو ٦٠٪ من المجموع سنة ١٩٧٠ و ٦٥٪ من المجموع سنة ١٩٧١ . وتشكل المملكة العربية السعودية أهم سوق للصادرات اللبنانية اذ بلغت نسبتها ١٦٪ خلال ١٩٧١ . كما تستأثر سوريا بجزء مهم من صادرات لبنان . أما الاستيراد فيأتي معظمه من المانيا الغربية ، بريطانيا ، الولايات المتحدة ، فرنسا واليـابان .

يتمتع لبنان ، على الرغم من صغر رقعته ، بقطاع متطور للخدمات المالية ، والسياحية ، والتجارية ، ينتج أكثر من ثلثي الدخل القومي .

الجدول رقم (٧)

استيراد ليبيا للفترة ١٩٧٠ – ١٩٧١

(بملايين الدنانير)

السلعــة	١٩٧٠	النسبة المئوية	١٩٧١	النسبة المئوية
أغـذية وحيوانات حيـة	٣٩	٢٠٪	٤٨	١٩٪
مشروبات وتبـغ	٣	١٪	٢	٢٪
مواد أوليـــة	٤	٢٪	٦	٢٪
شحـوم	٦	٣٪	٨	٣٪
زيوت حيوانيـة ونباتيـة	٣	١٪	٦	٢٪
مواد كيمـاوية	١١	٦٪	١٥	٦٪
سلع مصنعة	٤٢	٢١٪	٥٢	٢١٪
معدات للنقـــل	٥٩	٣٠٪	٧٣	٢٩٪
سلع أخـــرى	٣٢	١٦٪	٤١	
المجمــوع	١٩٨	١٠٠٪	٢٥١	

يتبين من الجدول رقم (٧) ان استيراد ليبيا تركز على السلع المصنعة ومعدات النقل بحيث بلغت نسبتها نحو ٥٠٪ من مجموع الاستيراد في سنتي ١٩٧٠ و١٩٧١ على التوالي . هذا بالاضافة الى الاغذية والحيوانات الحية التي شكلت نحو ٢٠٪ من مجموع الاستيراد في الفترة نفسها . ولم تتجاوز المواد الكيميائية ٦٪ لسنتي ١٩٧٠ و١٩٧١ مع انها تشكل في جزء كبير منها مادة نصف خام لصناعات كيميائية أخرى .

وتحل ايطاليا في الدرجة الاولى من حيث امداد ليبيا بوارداتها فقد بلغت حصتها ٢٢٪ من الاستيراد الليبي سنة ١٩٧١ . وتأتي بريطانيا في الدرجة الثانية بنسبة ١٠٪ ، والمانيا الغربية بنسبة ٩٪ ، وفرنسا بنسبة ٩٪ أيضا . ولا يحتل أي من البلاد العربية مرتبة ذات اهمية فيما تستورده ليبيا من السلع .

أما التصدير فيشكل البترول نسبة تفوق ٩٥٪ منه بحيث بلغ سنة ١٩٧١ نحو ٩٩٪ من مجموع صادرات ليبيا أو ما قيمته نحو ٩٥٧ مليون دينار ليبي مقابل ٨٤١ مليون دينار ليبي سنة ١٩٧٠ ، أي بزيادة قدرها ١٤٪ .

الجدول رقم (٨)

الميزانية الانمائية الليبية

(بملايين الدنانير)

القطاع	١٩٧٢ / ١٩٧٥	النسبة المئوية
الزراعة والاصلاح الزراعي	١٦٥	١٤٪
الصناعة والثروة المعدنية	١٧٤	١٥٪
البترول	١٢٢	١٢٪
الكهرباء	١٠٣	٩٪
النقل والمواصلات	١٦٤	١٤٪
التربية والتوجيه القومي	١٠٨	١٠٪
الصحة العامة	٤٧	٤٪
العمل والشؤون الاجتماعية	١٦	١٪
الاسكان والمرافق العامة	١٢٥	١١٪
الانفاق الحكومي الداخلي	٩٩	٨٪
الاقتصاد والسياحة	٩	١٪
الثقافة والمعلومات العامة	١٥	١٪
الادارة والتخطيط	٥	—
بنود أخرى	١٤	١٪
المجموع	**١١٦٦**	**١٠٠٪**

يرينا الجدول رقم (٨) توزيع الموازنة الانمائية الليبية على مختلف القطاعات للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ . وبينما يبلغ مجموع الموازنة ١١٦٦ مليون دينار ليبي ، تجدر الاشارة الى ان تصدير سنة واحدة من البترول يكفي تأمين المبالغ اللازمة لمتطلبات الانماء اربع سنوات . وهذا بدوره يعكس مدى امكان الاقتصاد الليبي على امتصاص التثميرات الانمائية التي تؤمن اموالها من العائدات البترولية المتراكمة

دون التسبب في تضخم اقتصادي مفتعل . وهذا ما يؤكد من الناحية الاقتصادية امكان مساهمة الثروة البترولية بشكل فعال في مؤازرة الدول العربية المحتاجة التي كان من أسباب احتياجها حملها لواء القضية الفلسطينية بكل مسؤولياتها والتضحيات المرادفة علما بان هذه المساندة من جانب الدول البترولية لا تؤثر في ميزانيتها العامة المحلية .

ويبدو من الميزانية الانمائية الليبية ان الجزء الاهم يذهب الى تنمية القطاعين الصناعي والزراعي مع انشاء شبكة متطورة من الطرق ووسائل الاتصال الامر الذي يقوي امكانات البنية التجهيزية لخدمة الانماء الاقليمي والقومي .

الجدول رقم (٩)

استيراد المملكة العربية السعودية بحسب القطاع

(بملايين الريالات)

السنة	القطاع البترولي	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
١٩٦٦	١٧٨	٣٦٦	٢٢٨٧	٢٨٣١
١٩٦٧	١٢٧	٦٧٤	٢١١١	٢٩١٢
١٩٦٨	١٠٠	٨٥٦	٢٨٨٢	٣٨٣٨
١٩٦٩	١٠٠	٩٢١	٢٩٩٨	٤٠١٩
١٩٧٠	١٣١	٩٥٤	٢٩٢٥	٤٠١٠
١٩٧١	٢٧٨	٧٤١	٣٤٢٧	٤٤٤٦

يتبين من الجدول رقم (٩) ان الاستيراد الى المملكة العربية السعودية بمجمل اقسامه في نمو مطرد . وبينما ارتفع الاستيراد الى القطاع البترولي بنسبة ١١٢٪ من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧١ هبط استيراد القطاع العام بنسبة ٢٢٪ للفترة نفسها كما نما استيراد القطاع الخاص بنسبة ١٧٪ .

الجـدول رقـم (١٠)

التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية

التـاريخ	الصادرات	نسبة التغير ٪ السنوي	الـواردات	نسبة التغير ٪ السنوي
٦١ / ١٩٦٢ [١]	٤٢٣١	٪١٠٠	١١٥٥	٪١٠٠
٦٢ / ١٩٦٣	٤٦٣٢	٪١٠٩	١٢٦٦	٪١١٠
٦٣ / ١٩٦٤	٥٣١٨	٪١٢٦	١٣٥٨	٪١١٨
٦٤ / ١٩٦٥	٥٩٨٤	٪١٤١	١٦٩٣	٪١٤٧
٦٥ / ١٩٦٦	٦٨٣٨	٪١٦٢	٢٠٥٨	٪١٧٨
٦٦ / ١٩٦٧	٧٦١٤	٪١٨٠	٢٢٥٨	٪١٩٥
٦٧ / ١٩٦٨	٧٨٥٣	٪١٨٦	٢٢١٢	٪١٩٢
١٩٦٨ [٢]	٩١١٨	٪٢١٦	٢٥٧٨	٪٢٢٣
١٩٦٩	٩٤٩٦	٪٢٢٤	٣٣٧٧	٪٢٩٢
١٩٧٠	١٠,٩٠٧	٪٢٥٨	٣١٩٧	٪٢٧٧
١٩٧١	١٧,٣٠٣	٪٤٠٩	٣٦٦٨	٪٣١٨
١٩٧٢	٢٢,٧٦١	٪٥٣٨	٤٧٠٨	٪٤٠٨
١٩٧٣ [٣]	٣١,٨٦٦	٪٧٥٣	٧٣٥٢	٪٦٣٧

يوضح الجدول رقم (١٠) تطور صادرات المملكة العربية السعودية ووارداتها ابتداء من سنة ١٩٦١/١٩٦٢ حتى سنة ١٩٧٣ . واذا اعتبرنا سنة ١٩٦٢/٦١ (سنة الاساس = ١٠٠) بلغ نمو الصادرات ٦٥٣٪ بالنسبة الى سنة الاساس ، والواردات ٥٣٧٪ . الا ان ارقام التصدير تخفي حقيقة جوهرية وهي ان اجزاء

١) اعتبرنا سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ سنة الاساس = ١٠٠

٢) اعتبارا من سنة ١٩٦٨ جرى اعداد أرقام التجارة الخارجية بحسب السنوات الميلادية

٣) تقديرات أوليـة .

اساسية منها تفوق ٩٠٪ تمثل صادرات البترول فقط . ويرينا الجدول رقم (١١) تطور صادرات المملكة العربية السعودية من البترول .

الجدول رقم (١١)

صادرات أرامكو من البترول[1] *

التاريخ	بملايين الدولارات	نسبة التغير ٪	الكمية بملايين البراميل	نسبة التغير ٪
١٩٦٨[2]	١٩٠٥	٪١٠٠	١٠٣١	٪١٠٠
١٩٦٩	١٩٥٥	٪١٠٣	١٠٨٥	٪١٠٥
١٩٧٠	٢٢٩٦	٪١٢١	١٢٨٩	٪١٢٥
١٩٧١	٣٦٥١	٪١٩٢	١٦١٩	٪١٥٧
١٩٧٢	٥٢٣٥	٪٢٧٥	٢٠٩٣	٪٢٠٣
١٩٧٣	٨٧٦١	٪٤٦٠	٢٦٧٦	٪٢٦٠
١٩٧٤[3]	١٦,٩١٣	—	١٤٦١	—

واذا اعتبرنا معدل صرف الدولار لسنة ١٩٧٣ نحو ٦٠، ٣ ريال سعودي ، فان قيمة صادرات البترول الخام لسنة ١٩٧٣ تبلغ نحو ٣١,٥٤٠ مليون ريال سعودي او نحو ٩٩٪ من مجموع صادرات السعودية في السنة نفسها .

وفي هذه الحالة تكون قيمة الصادرات باستثناء البترول نحو ٣٢٥ مليون ريال سعودي بينما بلغت قيمة الواردات ٧٣٥٢ مليون ريال سعودي لسنة ١٩٧٣ . ويؤكد هذا مقدار اعتماد السعودية على صادرات البترول لتمويل الاستيراد .

١) الصادرات من البترول الخام والمكرر

٢) ١٩٦٨ سنة الاساس = ١٠٠

٣) الأرقام تمثل الصادرات لفترة النصف الأول من سنة ١٩٧٤ .

الجـدول رقـم (١٢)

اهم البلاد الاجنبية المصدرة الى السعوديـة

(بمـلايين الريـالات)

بلـد المنشأ	١٩٧٣	النسبة ٪	١٩٧٤	نسبة التغير ٪
أمريكا	١٦٣٥	٪٣٢	١٢٥٢	٪٣٤
اليـابان	١٤٣٨	٪٢٩	٨٧٣	٪٢٤
بريطانيـا	٥٣٣	٪١١	٤٤٩	٪١٢
المانيا الغـربية	٤٦٨	٪٩	٤٠٥	٪١١
ايطاليـا	٢٨٦	٪٦	١٩١	٪٥
فرنسا	٢٠٧	٪٤	١٨٢	٪٥
هولنـدا	١٩٤	٪٤	١٢٨	٪٣
بلجيكـا	١٦٦	٪٣	١٥٢	٪٤
سويسرا	١١٢	٪٢	٨٣	٪٢
المجمـوع	**٥٠٣٩**	**٪١٠٠**	**٣٧١٥**	**٪١٠٠**

يتبين من الجدول رقم (١٢) أن الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) تشكل أهم مصدر للواردات السعودية . وتحل الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بين الدول المصدرة إلى السعودية ، تليها اليابان فبريطانيا . وجدير بالذكر أن قيمة الواردات من الدول المذكورة في الجدول رقم (١٢) بلغت نحو ٦٩٪ من مجموع واردات السعودية سنة ١٩٧٣ .

الجدول رقم (١٣)

التركيب السلعي لواردات المملكة العربية السعودية بملايين الريالات

نوع السلعة	١٩٦٩	النسبة ٪	١٩٧٠	النسبة ٪	١٩٧١	النسبة ٪	١٩٧٢	النسبة ٪
مواد غذائيـة	٩٢٦	٢٧٪	١٠١١	٣٢٪	١٠٩٧	٣٠٪	١٢٢٢	٢٦٪
مواد بنـاء	٤٢٩	١٣٪	٣٨٤	١٢٪	٤٦٣	١٣٪	٤٨٠	١٠٪
اقمشة ومنسوجات	١٧٢	٥٪	١٤٢	٤٪	٢٠٣	٦٪	٣٤٤	٧٪
سيارات واوتوبيسات	٢٨٥	٨٪	٢٦٤	٨٪	٢٤٤	٧٪	٣٦٦	٨٪
مكائن وآلات صناعية وزراعية	٢٩٦	٩٪	٢٩٠	٩٪	٣٥٧	١٠٪	٥٨٩	١٣٪
طائرات وأجهزتها	٦٦	٢٪	٦٣	٢٪	٦٤	٢٪	١٦٦	٤٪
مكائن وآلات أخرى	٤٣٧	١٣٪	٤٠١	١٣٪	٤٣٤	١١٪	٥٦٥	١٢٪
أدويــة	٧٤	٢٪	٦٩	٢٪	١٠٩	٣٪	١٠٢	٢٪
مستحضرات تجميـل	٢٢	١٪	١٨	١٪	٢٣	–	٣٦	١٪
مستحضرات كيمائية أخرى	١٦٣	٥٪	٩٣	٣٪	١٠٨	٣٪	١٠٦	٢٪
سلع أخـرى	٥٠٧	١٥٪	٤٦٢	١٤٪	٥٦٥	١٥٪	٧٣٢	١٥٪
المجمـوع	**٣٣٧٧**	**١٠٠٪**	**٣١٩٧**	**١٠٠٪**	**٣٦٦٧**	**١٠٠٪**	**٣٧٠٨**	**١٠٠٪**

يظهر لنا من الجدول رقم (١٣) التركيب السلعي لواردات المملكة العربية السعودية لفترة ١٩٦٩ – ١٩٧٢ . ويلاحظ هيمنة السلع الاستهلاكية سواء أكانت غذائية أم كسائية أم كمالية . على الرغم من هبوط النسبة المئوية إلى المجموع من استيراد السلع والمواد الغذائية فالقيمة المطلقة استمرت في الارتفاع سنة ١٩٧٢ ، كما ارتفعت قيمة المستوردات من الآلات الصناعية والزراعية سنة ١٩٧٢ بنسبة ٦٥٪ عن سنة ١٩٧١ .

٢ – نقد وتحليل :

بعدِ عرض موجز لاتجاهات التجارة الخارجية وتركيبها السلعي لست دول عربية نأتي إلى إستخلاص النتائج والمدلولات الاقتصادية فيقودنا ذلك إلى توضيح الرؤية البعيدة فيما يختص باستراتيجية التنمية العربية .

أولا : اعتماد التصدير على سلعة واحدة :

يتبين لنا من اتجاهات التجارة الخارجية أن الصادرات العربية تعتمَد على تصدير البترول كمادة أساسية بالنسبة إلى الدول العربية المنتجة له ، وعلى القطن في مصر . وينطبق هذا على سوريا حيث يشكل القطن موسماً رئيسياً ويحتل مركزاً بارزاً في التصدير سواء أكان خاماً أم مصنعاً ، وهذا في الواقع يبقي البلاد العربية في عداد الدول النامية من حيث اعتمادها شبه المطلق على القطاع الأولي (Primary Sector) سواء في التصدير أو في الدخل القومي .

ثانيا : تمويل الاستيراد :

يتضح من جداول الاستيراد والتصدير السابقة أنه باستثناء قيمة الصادرات البترولية تقع الموازين التجارية للبلاد البترولية تحت عجز كبير يقاس بآلاف الملايين من الدولارات . والواقع أن هذا العجز يستمر في التوسع الأمر الذي يدل على ازدياد الاستيراد دون ازدياد مقابل في الصادرات غير البترولية .

وهنا يبرز منطق يقول : ألا يحق للدول المصدرة للبترول أن تتمتع بالعائدات البترولية للتعويض من الظروف المعيشية والمناخية السائدة فيها ؟ أن الجواب ولا شك بالايجاب . ولكن المطلوب هو تمييز منهجين أساسيين أحدهما غير صحيح . فالمنهج الأول يقول : انه ما دامت الدول المنتجة لا تستطيع أن تعتمد على مصادر تمويلية غير البترول فيجب التخفيف من الاستيراد وبالتالي من الاعتماد عليه لتمويل الاستيراد . والمنهج الثاني يقول : بضرورة التقليل من الاعتماد على البترول

في تمويل الاستيراد ولكن ليس عن طريق تخفيض الاستيراد بل عن طريق ايجاد مصادر متنوعة للدخل القومي .

وعندما نقول أن الاعتماد على عائدات البترول لتمويل الاستيراد يشكل ضعفاً في البنية الاقتصادية فالمقصود بذلك ليس الدعوة إلى وقف الاستيراد ، بل إلى تنويع مصادر الدخل لكي تساهم بنسب أعلى في تغطية العجز في الميزان التجاري . وهذا المنطق هو منطق التنمية الاقتصادية .

وهنا تبرز نقطة مهمة عندما نقول بتنويع مصادر الدخل لا نعني ، بل لا يمكن أن نعني ، تنويع هذه المصادر إلى حد تحقيق الاكتفاء الذاتي مهما كان الثمن . بل نحن نقصد تنويع مصادر الدخل ضمن مفاهيم اقتصادية شاملة ترتكز على مبدأ « الميزة المقارنة » (Comparative Advantage)

وهذا المبدأ يقول أن من الأفضل اقتصادياً لبلد ما أن يتخصص بانتاج سلعة معينة يتمتع في انتاجها بأفضليات وميزات يتفوق بها على غيره . أي أنه إذا كان باستطاعة البلد رقم (١) أن ينتج سلعتين فقط أ و ب (مثال نظري) وباستطاعة البلد رقم (٢) أن ينتج أيضاً أ و ب من السلع إذا كانت كلفة انتاج البلد رقم (١) للسلعة (أ) أقل منها في البلد رقم (٢) ، وأن البلد رقم (٢) يستطيع أن ينتج السلعة (ب) بكلفة تقل عن انتاجها في البلد رقم (١) ، فمن المنطق الاقتصادي عندها أن يتجه البلد رقم (١) إلى انتاج السلعة (أ) والتخصص بها ، وأن يتجه البلد رقم (٢) إلى انتاج السلعة (ب) والتخصص بها ، وإن كان بامكان البلدين أن ينتجا السلعتين معاً في آن واحد .

وقد طوّر (ديفيد ريكاردو) ، الاقتصادي الانكليزي المشهور ، هذه النظرية إلى حد القول أنه حتى لو كان البلد (١) باستطاعته انتاج السلعتين أ و ب بأكلاف أقل من البلد (٢) إلا أن على البلد (١) أن يتخصص بانتاج السلعة التي يتمتع انتاجها فيه بأفضلية نسبية أي أنه إذا كان باستطاعة البلد (١) انتاج السلعة (أ) بانتاجية وفعالية أفضل مما لو كان ينتج السلعة (ب) فعليه أن يدع انتاج السلعة (ب) للبلد رقم (٢) ويتخصص بانتاج السلعة (أ) .

ولا نود التطويل في المداخل النظرية ، ولكن ما نود قوله هو أن على الدول المنتجة للبترول أن تطور مصادر دخلها وتنوعها ضمن شروط الانتاجية الاقتصادية وامكان التخصص في العمل لا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي المصطنع .

فلا عيب إن تخصصت شبه الجزيرة العربية مثلاً بالصناعات البترولية والبتروكيماوية وان استمرت في استيراد السلع الاستهلاكية من بلاد عربية أخرى . وهذا ينطبق على الدول التي تتميز ، بأفضلية مقارنة في الزراعة ، ولكنها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي المصطنع تتجه إلى صناعات لا تملك من مقوماتها إلا اسمها .

ثالثا : اتجاهات التجارة الخارجية :

لقد تبين لنا من الجداول السابقة أن البلاد العربية لا تكاد تمثل دوراً في التجارة الخارجية والتبادل السلعي فيما بينها . فمن حيث التصدير ، لا تستطيع الدول العربية امتصاص الانتاج البترولي ، ومن حيث الاستيراد هناك اعتماد شبه كلي في بعض الأحيان على الاستيراد من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) سواء في السلع الاستهلاكية أو الانتاجية. وهذا ما يجعل منافع التجارة الخارجية ، من تشجيع الانتاج ودفعه نحو التعاظم للاستفادة من وفورات الحجم والتخصص ، تذهب إلى الدول الصناعية الغربية التي تبادل الدول العربية بمزيد من المؤامرات والاستغلال حتى الازدراء .

لا ريب أن البلاد العربية تشكل سوقاً استهلاكية ضخمة تستطيع أي صناعة أن تقوم عليها ، وقد نجد أحياناً صناعات عربية ، ولكن حصتها من الأسواق العربية لا تزال ضئيلة على الرغم من أن مستوى انتاجها لا يقل عن مستوى انتاج الصناعات الغربية .

رابعا : نوعية الاستيراد وتركيبه السلعي :

ظهر لنا من جداول التجارة الخارجية السابقة أن التركيب السلعي للاستيراد

يعتمد عموماً على القطاعات الاستهلاكية وغير المنتجة . وهذا في الواقع لا يعكس حقيقة الوضع . أي أننا لو شاهدنا هذا التركيب لاقتصاد صناعي لقلنا أن البلد الصناعي لا حاجة به إلى استيراد السلع الرأسمالية .

أما وأن البلاد العربية لا تزال في طور النمو والنهوض فهي أحوج إلى السلع الصناعية منها إلى أي سلعة أخرى . وما النقص في استيراد هذه السلع إلا دليل على قصور الخطط الانمائية والتطلعات الاقتصادية واتباع الطريق الأسهل في الحياة . وهذا على الرغم من سهولته في الوقت الحاضر وإلى أجل قصير سيؤدي بالدول العربية إلى البقاء في دوامة التخلف الاقتصادي من الآن حتى الأجيال القادمة التي لن تذكر أجدادها بالخير .

٣ – المنطلقات الجديدة لاستراتيجية التنمية العربية :

يقودنا التفكير الموضوعي في حقيقة الأوضاع الاقتصادية في البلاد العربية إلى تأكيد وجود قوى واتجاهات عديدة ذات طابع اقتصادي وسياسي عقائدي تدفع كل منها العوامل الاقتصادية في اتجاهات مختلفة .

وإذا كان العديد من هذه القوى يدفع بالبلاد العربية نحو المزيد من التعاون والتقارب الاقتصادي فهناك عوامل عديدة أخرى تقف حائلاً بين التعاون المنشود الذي نستطيع الجزم بأن لا تنمية عربية حقيقية شاملة دونه .

فعلى صعيد القوى التي تدفع باتجاهات التنمية والتعاون الاقتصادي هناك العامل الجغرافي والتاريخ المشترك والتطلعات القومية والحاجة الاقتصادية إلى الأسواق الواسعة للتسويق والاستثمار . أما على صعيد القوى المعاكسة لاتجاهات التنمية الشاملة ، فهناك مثلاً المصالح الاقليمية والخلافات العقائدية والأطر التنظيمية للوحدات الاقليمية سياسياً واقتصادياً .

والواقع أن الاشكال والانماط التعاونـية التي تشهدها البلاد العربية هي نتيجة هذه العوامل المتضاربة التي تشكل أيضاً الأسس أو الأسباب الدافعة إلى غياب أشكال التعاون الاقتصادي الفعّال ، وهذا ما يجعل الجزء الأكبر من أنماط التعاون

الاقتصادي يأتي نتيجة جهود فردية كصندوق التنمية الكويتي مثلاً .

ومن الملاحظ أن هناك مصالح عربية مشتركة نابعة من القرب الجغرافي الذي تتمتع به هذه البلاد . فنهر النيل مثلاً يهم مصر والسودان ، ونهر الفرات يربط ما بين العراق وسوريا ، وأنابيب الآي‌بي‌سي تمر من العراق وسوريا ولبنان ، كما تمر الأنابيب السعودية في الأردن وسوريا ولبنان .

يضاف إلى ذلك أن هناك ضرورة للتنسيق على الصعيد التجاري وخصوصاً لأن معظم البلاد العربية يعتمد على تصدير سلعتين أساسيتين هما : البترول والقطن :

انطلاقاً من هذه الحقائق العامة والبديهية حول الأقطار العربية نستطيع تحديد المنطلقات الأساسية لعملية الانماء العربي الشامل من خلال نظرة بترولية كما يلي :

أ – تحقيق المزيد من التوجه نحو البلاد العربية وذلك عن طريق نقل الأطر التنظيمية ذات الطابع القومي من طور الحديث إلى طور التنفيذ وذلك بتخطي الحواجز الاقليمية سواء أكانت ذات طابع سياسي أم اقتصادي محـــلي .

فالواقع أن نظرة « اليد الخفية » التي ذكرها آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم (Wealth of Nations) أصبح مكانها الآن متاحف التاريخ ، حيث لم يعد يجوز القول أن « السعي وراء المصلحة الذاتية هو سعي تلقائي نحو المصلحة الجماعية » فما هو خير للفرد قد لا يكون خيراً للمجتمع وما هو خير للمجتمع قد لا يكون لمصلحة مجتمعات عدة .

فالقضية تحتاج إلى تخطيط وعمل . والتقصير الجاري فعلاً هو على صعيد العمل أكثر منه على صعيد التخطيط وإن كان هذا لا يعني أن التخطيط في حد ذاته لا يحتاج إلى عملية تجديد وإعادة نظر .

ب – السعي لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية على أن يكون التوزيع الصناعي والزراعي فيما بينها على أساس الأفضلية المقارنة ، وهكذا تتوزع الأدوار الاقتصادية بحسب الكفاءة والانتاجية والمعطيات الطبيعية

وبحيث تنتقل الخبرات واليد العاملة بين بلد عربي وآخر دون عوائق أو حواجز سعياً وراء الربح كحافز أساسي ضمن استراتيجية شاملة لجغرافية التصنيع والزراعة .

ج - ازالة الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية من خلال وحدة اقتصادية أو سوق عربية مشتركة تشمل جميع البلاد العربية وذلك لتحقيق المزيد من التبادل التجاري الأمر الذي يعني توسع السوق، وازدياد الطلب ، وكبر حجم الانتاج ، ومن ثم تحقيق التخصص في العمل والفوائد الناجمة عن وفورات الحجم (Economics of Scale)

د - تشجيع وضمان تنقل الرساميل والخبرات بين البلاد العربية وذلك لتعديل التفاوت القائم من حيث تمركز الرساميل عموماً في البلاد العربية ذات الكثافة السكانية المتخصصة وتمركز اليد العاملة والخبرات في البلاد العربية ذات الكثافة السكانية ، المرتفعة والمفتقرة إلى التراكمات المالية المطلوبة للتثمـير .

هـ - الإقلاع عن فكرة الاكتناز (Hoarding) في السنوات السّمان تحسباً واحترازاً للسنوات العجاف ، أي أن على الدول المنتجة اعتبار مشاركتها في المشاريع الانمائية العربية أفضل السبل لضمان استثماراتها بحيث يكون المردود مزدوجاً ، أي مردود الاستثمار ومردود النمو الاقتصادي العربي الذي لا بد من أن يعني المزيد من الانتاج والانتاجية وارتفاع مستويات المعيشة .

ان المنطلقات الخمس المذكورة سابقاً تعتمد في الواقع على أمرين أساسيين لا يجوز الفصل بينهما حين التكلم عن استراتيجية التنمية العربية . فالأمر الأول يتعلق بالأموال البترولية المتراكمة دون أن تجد المنفذ الأفضل لانفاقها . والأمر الثاني يتعلق بالخطة العربية الواحدة التي تعتبر من المطالب الملحة في وجود البترول أو في غيابه .

وهنا يجب التنويه بأن أولويات الخطة الشاملة قد تختلف أو تتضارب مع

أولويات الخطة الاقليمية . كما أن مجموع الخطط الاقليمية المثلى لا يقود بالضرورة إلى الخطة الشاملة المثلى . ان هذه الخطة الشاملة توضح بدورها حاجات العالم العربي المالية الأمر الذي يقيد الأموال البترولية ، أي يضعها في قيد الانفاق وإن كان في المستقبل . وهذا يعني بدوره زوال جزء مهم من التراكمات المالية وإن كانت لم تنفق بعد ، الأمر الذي يخفف من الضغوط الغربية على ما يسمى بالفائض المالي البترولي والرغبة في استغلاله .

وحين تقيد الكتلة النقدية العربية للبرامج الانمائية ضمن الوطن العربي كله يزول خوف العالم أجمع من كتلة نقدية تائهة تشكل في نظره خطراً على النظام النقدي العالمي وباستطاعتها أن تحدث هزات نقدية قد تكون ضارة للجميع .



الفصل الثاني عشر

بحث في الفعاليات الأساسية لعملية التنمية .

تمهيد :

بعد توضيح النواحي السياسية لقضية البترول العربي وما رافقها من تطورات أخذت أبعادها التطبيقية خلال سنة ١٩٧٤ ، حاولت طرح الأطر التنظيمية التي التي أقرتها جامعة الدول العربية والتي تشكل في محتواها النظري أفضل الأسس للتعاون الاقتصادي العربي في اتجاه التنمية الشاملة .

كذلك حاولت في الفصل السابق استخلاص المزايا العامة والرئيسية للاقتصاد العربي معتمداً على مؤشر التجارة الخارجية لعدد معين من البلاد العربية ، وأردت أن تكون المميزات أكثر شمولاً وتعميماً بالنسبة إلى جميع البلاد العربية . وقد أوضحت مدى خطورة الاعتماد الدائم على سلعة واحدة أساسية في انتاج الدخل القومي وفي تمويل الاستيراد للسلع الاستهلاكية والرأسمالية .

أما في هذا الفصل فسأحاول الدخول في بعض التفاصيل العملية حول تنمية قطاعات معينة في البلاد العربية وذلك لأن هذه الموضوع يتعلق باستراتيجية التنمية وليس بالنواحي التكتيكية ، ولأنني تحدثت عن النواحي الانمائية لبعض القطاعات ، وقطاع البترول منها خاصة في القسم الأول (الفصل الثالث) .

ولمزيد من التوضيح سأشدد في هذا الفصل على النواحي البشرية والتقنية في استراتيجية التنمية وذلك للأسباب التالية :

أولا : اتجاه الإعلام العربي والغربي إلى تحليل النواحي المادية من القطاع البترولي وعائداته دون إعارة النواحي الأخرى الكثير من الاهتمام . وهذا الواقع في نظرنا ينبع من أمرين أحدهما ساذج والثاني خطير : فالأمر الأول يتعلق باعطاء الاعلام العربي الأهمية القصوى للناحية المالية وذلك للحرمان الذي عانته هذه البلاد فترة طويلة من الزمن نتيجة عوامل لسنا بصدد تحليلها هنا ، أما الأمر الثاني فيتعلق بالاعلام الغربي الذي يشدد على الناحية المادية للبترول وذلك استمراراً في غيه لتحقيق المكاسب من ناحية ، ولتحويل أنظار الأمة العربية عن الناحية البشرية التي يحاول طمسها منذ عشرات السنين لأن الانماء البشري هو القلب النابض لأية عملية انمائية ولأنه في كثير من الأحوال يخلق من العدم ابداعاً ، وتطوراً صناعياً . فاليابان ، مثلاً ، وهي لا تملك موارد طبيعية ، استطاعت من خلال تطور العنصر البشري أن تستقل عن الدول الصناعية الكبرى من الناحية التكنولوجية ، بل استطاعت أن تصدر إليها تكنولوجية أكثر تطوراً .

ثانيا : بوجود العنصر البشري المتطور، والرساميل المتراكمة ، تصبح عمليات التنمية شبه تلقائية (Spontaneous) . ففي الوقت الحاضر يشكل فقدان العنصر البشري المتطور أهم مراحل الاختناق في عملية التنمية (Bottle-Neck) وما السعي لاستعادة الملكية الكاملة لشركة أرامكو من قبل المملكة العربية السعودية واضطرارها إلى الإبقاء على الجهاز البشري الغريب عن أرضها إلا مثل واضح للنقص الذي تعانيه البلاد العربية في العنصر البشري القادر على مواجهة التكنولوجيا المتطورة واستيعاب عملياتها على مختلف المستويات .

ثالثا : هناك انطباع عام في العالم العربي وهو أن العنصر البشري المتطور هو العنصر القادر وحده على الاتصال بالتكنولوجيا (Communicate) واستيعاب تعقيداتها . إلا أن هذا الانطباع ما هو إلا جزء من الصورة

الحقيقية حول العنصر البشري المتطور . فهناك النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية عن الناحية التقنية وهي التربوية والصحية والاجتماعية وغيرها بحيث تشكل التربة الخصبة للتطور البشري والحضاري .

١ – انماء البنية التجهيزية :

اختلفت التقديرات حول عائدات البترول المتراكمة التي حصلت عليها الدول المنتجة للبترول كثمن لسلعة نادرة ثمينة غير قابلة للتجدد . فهناك من قدرها بستين بليون دولار في آخر سنة ١٩٧٤ وهناك من قدرها بنحو أربعين بليون دولار .

وفي نشرة صندوق النقد الدولي الصادرة في ١١ / ١١ / ١٩٧٤ ، وردت أرقام التراكمات المالية الناجمة عن ارتفاع عائدات البترول في الدول المنتجة كما يلي :

البلـد	العائدات (بليون دولار)
المملكة العربية السعودية	١١,٦
العـراق	٣,٠
ليبيـا	٣,٧
الجزائـر	٢,٠
الكـويت	١,١
المجموع	**٢١,٤**

ومهما يكن من أمر هذه التراكمات وحجمها ، فهي لا يمكن أن تكون السبب لتحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي الشامل أو الاكتفاء الذاتي ، بل على العكس يجب أن تكون الحافز على تحقيق المزيد من التقارب والتكامل بين الأنظمة الاقتصادية العربية وذلك على أسس البنية التجهيزية الأساسية .

وحين تتكامل هذه البنية يمكن للمجموعة العربية أن تحقق اكتفاءها الذاتي ككل وذلك نسبة إلى الإمكانات والثروات الكامنة فيها والمستثمرة . وما نعنيه هنا بالبنية التجهيزية هو :

أولا : الطاقة :

وهذا يعني تطوير مصادر الطاقة المختلفة وإن كان توفر البترول يمكن أن يكون حافزاً على التقاعس في هذا المجال . فبالاضافة إلى البترول هناك امكان انماء مصادر الطاقة الكهربائية التي تعتمد على مساقط المياه الأمر الذي يوجب قيام مسح شامل لهذه المساقط في البلاد العربية ومن ثم التخطيط لاقامة الجسور والسدود عليها بحيث يمكن عندها ربط الشبكات الكهربائية بين بلدٍ عربي وآخر لتعميم الفائدة منها .

ثانيا : الثروة المعدنية :

لقد وهب الله البلاد العربية ثروة معدنية ومنجمية غنية جداً . فمصر تتمتع بوجود المنغنيز ، والرصاص ، والنحاس ، والفوسفات ، والزنك ، والقصدير ، والذهب (على شكل خيوط في سيناء والصحراء الشرقية) . وفي تونس كميات هائلة من الفوسفات . وفي الجزائر خامات من الحديد تجعلها الرابعة في العالم من حيث التصدير . والفوسفات في المغرب يجعله في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا .

والعراق يتميز بغناه بالكبريت والاسفلت الطبيعي بالاضافة إلى البترول ، والأردن وسوريا لديهما كميات كبيرة من الفوسفات . أما السعودية فقد أنشأت معهداً للأبحاث العلمية يعني بالكشف عن المعادن . وقد بينت النتائج وجود الحديد والنحاس والزنك والرصاص والذهب والفضة ، إلا أن هذه المعادن الدفينة لم تستثمر بعد .

وفي معرض الحديث عن الثروات المعدنية والمنجمية (غير المعدنية) يتبين لنا أن على الدول العربية تشكيل لجنة مشتركة لاجراء المسح الشامل والفني في كل البلاد العربية لتحديد الخريطة الجيولوجية المعدنية للبلاد العربية وذلك بغية المباشرة في الاستغلال المنظم لها .

وعلى البلاد العربية أن تعنى أكثر باقامة مصانع الأسمدة بدلاً من تصدير الفوسفات كي يصنع سماداً ثم يعاد استيراده بأسعار أعلى . وبالاضافة إلى ذلك على البلاد العربية أن تسعى لارسال البعثات العلمية إلى الخارج للتخصص في علوم الجيولوجيا والتنقيب والتعدين ، وانشاء معاهد متخصصة في الدول العربية نفسها .

ويجب على الدول العربية أن تسعى للتحري عن المعادن النووية كاليورانيوم مثلاً نظراً إلى أهمية هذه المعادن الاستراتيجية .

ثالثا : المواصلات :

تشمل المواصلات النقل البري والبحري والجوي بين البلاد العربية من جهة ، ثم بين البلاد العربية وبقية الأقطار الأجنبية من جهة أخرى .

من ناحية النقل البري (الطرق) كانت توصيات مؤتمرات وزراء المواصلات تشدد على وجوب ربط البلاد العربية بشبكة متطورة من الطرق والموانئ بحيث تصبح أقصى نقطة في شمالي البلاد العربية قرب الحدود التركية على اتصال باليمن في أقصى الجنوب ، والبحر الأحمر بالخليج العربي ، الخ .

ويتبع انشاء هذه الطرق قيام شركات النقل العربية سواء للبضائع أو للركاب ومن ثم قيام مصانع للسيارات والشاحنات لمختلف أغراض النقل .

ويتبع تطور شبكة الطرق هذه بصورة موازية تطوير شبكة المواصلات البرية بواسطة السكك الحديد . وتساهم هذه الشبكة في نقل الركاب والبضائع والسلع الزراعية والصناعية على السواء ، فتمثل دوراً مهماً على صعيد الانماء الاقتصادي كما كان الحال في كل من أمريكا وأوروبا .

بالاضافة إلى هذا هناك حاجة ملحة إلى قيام شركات نقل عربية دولية في مجالي الجو والبحر . وهذه الشركات زيادة على تسهيلها نقل البضائع والركاب بين البلاد العربية تؤدي إلى تطور امكان التحرك البشري والجغرافي (Geographic and Demographic Mobility) وتنمية حركة التجارة الخارجية بين البلاد العربية وبقية العالم مع ما يتبع هذا من منافع ومكاسب اقتصادية جمّة .

وقد لحصت جامعة الدول العربية هذا الأمر في قراراتها واتفاقاتها إلا أن هذه الاتفاقات ما زالت في إطارها النظري دون اتخاذ خطوات لتطبيقها .

رابعا : الاتصالات السلكية واللاسلكية :

لا حاجة بنا إلى التنويه بأهمية الاتصالات السلكية واللاسلكية في حياتنا الحاضرة من حيث توفيرها للوقت وسرعة البت في المعاملات التجارية والمعلومات والاستفسارات .

ومن المؤسف حقاً أن يستغرق الاتصال الهاتفي بين بلد عربي وآخر بضعة أيام ، وأن يستغرق الاتصال بين بعض البلاد العربية وأوروبا أو أمريكا بضع دقائق أو ساعات . فمن الضروري اذن تطوير شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية والتيلكس بين البلاد العربية وذلك لتهيئة الأجواء المثلى التي تدفع بالوحدة الاقتصادية نحو التحقيق .

٢ – الانماء التكنولوجي :

لعل من أهم مستلزمات الانماء الشامل ، بعد تأمين البنية التجهيزية ، هو الانماء البشري الذي يرادف في معناه الانماء التكنولوجي ، اذ لا توجد تكنولوجيا منفصلة عن العنصر البشري .

ولتحقيق التطور التكنولوجي العلمي يجب أن نوفر لهما الأرض الخصبة عبر توسيع القاعدة التعليمية في الدول العربية وانتهاج سياسة تعليمية جديدة . « ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية التي ترغب في التصنيع والتي تملك المواد

الأولية والموارد المالية اللازمة لمثل هذا التصنيع ستجد أن أصعب العقبات التي تواجهها في هذا المضمار هي النقص الحاد في الطاقات البشرية الضرورية لدعم هذه الصناعات وخصوصاً تلك التي تتطلب مستوى عالياً في التكنولوجيا كصناعة البتروكيماويات » * .

وهذه الأمور بدورها تتطلب تطبيق التعليم الإجباري في المرحلتين الابتدائية والثانوية مع الاهتمام بتوجيه النظام التثقيفي نحو العلوم النظرية والتطبيقات العملية منذ المراحل المبكرة في التدرج الثقافي . بالاضافة إلى تشجيع انشاء المعاهد والمدارس المهنية التي تخرّج سنوياً أفواج العمال الفنيين والتقنيين الذين يشكلون الطبقة الوسطى بين العامل العادي والاختصاصي .

ويجب القول في هذه المرحلة أن من الأسباب التي أخرت الوعي البترولي لاستعادة ملكية هذه الثروة من قبل المالك الأصلي والحقيقي غياب المعرفة التقنية بمراحلها الأولية والمتطورة ، بالاضافة إلى غياب الخبرات الإدارية المتطورة إلى مستويات تستطيع معها تحقيق الإدارة الوطنية للمنشآت البترولية .

٣ – الانماء الإداري (Management Development)

لا شك أن اكتمال العناصر الاقتصادية الملائمة للانماء لا تعني شيئاً ان لم تقترن بالمعرفة والتوجيه الإداريين . ومن هذا المنطلق يكتسب الانماء الإداري أهميته في عملية الانماء ، وحيث يمكن للعائدات البترولية أن تسد النقص الهائل الذي يعانيه هذا الفرع من حيث الأموال التي يلزم توفيرها لــه .

والواقع أن على مخطط الانماء الإداري أن يستبق الحوادث والحاجات العربية من حيث وضعه للبرنامج الانمائي على الصعيد الاداري ، لا أن ينتظر نشوء الحاجة أو الشكوى الملحة في هذا المجال . وتعتمد تنمية الإدارة وتطويرها على الأمور التالية :

* الدكتور مروان راسم كمال ... « العائدات البترولية والتطور العلمي والتكنولوجي » (ص ٦)

أولا : توسيع نطاق برامج التعليم وتصميمها في المجالات الإدارية لكي تخرّج الإداريين من مختلف الطبقات والفئات .

ثانيا : ارسال البعثات إلى الخارج حيث يتم الاطلاع على آخر تطورات هذا العلم لاقتباس ما هو صالح منها وادخال التعديلات عليه ليلائم حاجات البلاد العربية .

ثالثا : يعتبر تمويل الأبحاث العلمية من أهم الوسائل التي تقود إلى تطوير علم الإدارة بجوانبه المادية والنفسانية (Management Psychology) المتعلقة بانماط السلوك . ولا يمكن نقل ما توصل إليه الغرب في هذه المجالات وذلك لاختلاف النفسية بين العامل أو الموظف العربي وبين الأجنبي بحيث ما ينطبق في الغرب لا يمكن أن ينجح في الشرق .

رابعا : تشكل البرامج التدريبية أشهر الوسائل المعروفة لتنمية المعرفة الإدارية وأساليب ممارستها . وكلما طالت مدة التدريب ازداد عمقها وعمق فهم الطالب لأبعاد هذا العلم الذي أصبح من العلوم المستقلة التي تزداد أهميتها والشعور بضرورتها يوماً بعد يوم .

خامسا : نتيجة النقص الذي تعانيه البلاد العربية في الخبراء بالعلوم الإدارية ، يبدو من الضروري في هذه المرحلة أن تتم الاستعانة بالخبرة الأجنبية وذلك من أجل محاولة كسب ما تعرفه في المجال الإداري فقط دون الخضوع لها وتمكينها من مقدراتنا .

ومن الملاحظ في فترة السنوات القليلة الماضية أن هناك اتجاهاً نحو تأسيس المكاتب الاستشارية في البلاد العربية (Consultant Offices) وذلك بدافع الربح أولاً ، ولسد الثغرة التي تعانيها البلاد العربية في هذا المجال ثانياً ، وباستطاعتنا اعتبار ازدياد هذه المكاسب وانتشارها أفضل دليل على الوعي العربي المتزايد لأهمية الإدارة وحيويتها .

٤ - الانماء المدني والريفي :

من الملاحظ أن الدول العربية تتمتع بظاهرة تمركز السكان والنشاطات الاقتصادية حول المدن وفي داخلها دون أن تفعل الحكومات أي شيء فعّال لمنع هذا الازدحام الذي كثيراً ما يكون على حساب المناطق الريفية بكل ما تتمتع به الأخيرة من غنى وامكانات انتاجية .

وفي الوقت الذي يطلب فيه من الدولة أن تعني بالتخطيط المدني من حيث المساكن والمدارس والمرافق العامة والخدمات وغيرها ، عليها أيضاً أن تحد من الهجرة والنزوح من الريف إلى المدن وذلك بتقديم المميزات ذاتها التي تقدمها في المدينة مع اقامة تجمعات سكنية عمالية وصناعات ومشاريع في مناطق ريفية .

ويقع أمر توجيه الصناعات من حيث التوزيع الجغرافي على الدولة التي باستطاعتها توزيعها بكل دقة في مختلف المناطق وذلك لخلق توازن اجتماعي وسكاني واقتصادي ، ولتعميم المنافع وتوزيعها .

وجدير بالذكر أن بعض الدول العربية المنتجة للبترول أخذ يتجه نحو الانماء الريفي : ففي العراق مثلاً ، بنيت مدينة صناعية جديدة تتسع لنحو أربعين ألف عامل وعائلاتهم على بعد ٤٠ كيلومتراً من بغداد .

وتقوم شركة البترول الوطنية الجزائرية ببناء وتجهيز عدة مراكز سكنية تتسع لخمسة عشر ألف عامل مع عائلاتهم . كما أن المملكة العربية السعودية بدأت تتجه إلى إقامه مثل هذه التجمعات البشرية لما في ذلك من فوائد في تخفيف الضغط عن المدينة واستغلال المناطق الأخرى البعيدة .

٥ - عرض واستنتاجات :

مع أننا لم نتطرق في الصفحات السابقة إلى ذكر قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات المصرفية والمالية ، فان هذا لا يعني أن هذه القطاعات على قدر ثانوي من الأهمية ، ولكن كثرة ما كتب عنها جعلتنا نمتنع من الخوض فيها توفيراً للجهد والوقت بالنسبة إلى القارئ .

يتبين لنا بادئ ذي بدء أن عملية الانماء الاقتصادي تشكل مجموعة من الحلقات المتداخلة والمتشابكة ليس الجانب الاقتصادي سوى حلقة واحدة منها . وبالتالي فان على الدول العربية ، ان أرادت خوض معركة الانماء الشامل على الصعيدين الاقليمي والقومي ، أن تخوض معارك أخرى سياسية واجتماعية وعسكرية هي أشد خطورة في مضمونها ونتائجها من المعركة الاقتصادية البحتة .

فالبلاد العربية في هذه المرحلة تتعرض لضغوط مختلفة من دول كبرى تشكل الأقطاب الرئيسية لمحاور السياسة وموازين القوى على الصعيد العالمي . وكل هذه الضغوط تبدأ بالبترول وتنتهي به أيضاً .

والواقع أننا نعجب من جشع العالم الصناعي ، ومن تحيزه الأعمى ، وامعانه في التمييز . فالغرب نفخ في أبواق اعلامه ليلاً ونهاراً منددا بالتراكمات المالية والعائدات التي تشكل خطراً على العالم والتي لا حاجة لمالكيها بها ، علماً بأن هذه العائدات قدرت بنحو (٤٠ إلى ٦٠) بليون دولار في آخر سنة ١٩٧٤ للدول العربية مجتمعة .

بينما نرى أن أبواق الإعلام الغربي لا تذكر بالسوء أو الخير التراكم المالي الذي بلغ في ايران ٦,٤ بليون دولار ، وفي فنزويلا ٥ بلايين دولار ، وفي نيجيريا ٤ بلايين دولار .

هل تختلف طبيعة هذه العائدات عن تلك التي تحققها البلاد العربية ؟

ثم ان المداخيل العربية من البترول مجتمعة لا تبلغ من حيث القيمة ما صدّرته المانيا الغربية في سنة ١٩٧٤ االذي بلغ نحو ٨٠ بليون دولار .

وإذا قدّر مجموع الموجودات العربية في الخارج بنحو ٣٢ بليون دولار في شهر يوليو ١٩٧٤ ، فقد بلغت ميزانية أحد البنوك التجارية وهو بنك أوف أميركا ٤٩ بليون دولار في نهاية سنة ١٩٧٣ .

أضف إلى هذا أن مجموع ميزانيات المصارف الخمسين الأولى في العالم بلغت سنة ١٩٧٣ نحو ١١٠٠ بليون دولار (ولم يكن بينها أي مصرف عربي) . ويعادل هذا الرقم الإيرادات البترولية المتوقعة للبلاد العربية مجتمعة لفترة عشرة سنوات

من الآن أو يزيد عليها .

وبعد هذا كله تهاجم الدول الصناعية بكل أجهزتها ، وشركاتها ، واعلامها ورؤسائها ، البلاد العربية لأنها تحصل على ثمن للبترول أقل من عادل إذا ما قورن بالمصادر البديلة للطاقة .

لا ريب أن مطامع الغرب بقيادة الولايات المتحدة تنحصر في الأمور التالية :

أولا : استعادة الأموال التي تدفعها الدول الصناعية إلى الدول المصدرة للبترول عن طريق الاستثمارات أو صناديق عالمية لتدوير الأموال البترولية وذلك لتصحيح موازين المدفوعات ولتمويل عمليات البحث عن مصادر بديلة للطاقة .

ثانيا : التهويل على الدول المصدرة بالحرب وبمصادر بديلة للطاقة لعلها تخفض الأسعار .

ثالثا : إلهاء العرب بمعركة المال خوفاً من الاتجاه الكلي نحو الانماء الداخلي والمزيد من التوجه نحو مختلف أنواع التعاون الاقتصادي العربي .

أما المطلوب من الدول العربية فأمر غاية في البساطة ، وهو لبساطته لا يكاد المرء يلاحظه . المطلوب هو المزيد من التوجه نحو البلاد العربية أولاً وآخراً .

فنحن لا نفهم مثلاً اعتماد الدول العربية على البلاد الغربية في تجارتها الخارجية إذا كان بالامكان الاستغناء عن ذلك بعلاقات أوثق بعضها ببعض .

ونحن لا نفهم أن ترسم الخطط الانمائية على الأسس والمعطيات الاقليمية دون أن تؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع السائدة في الدول العربية المجاورة والمبادئ الاقتصادية السليمة وأهمها مبدأ الأفضلية المقارنة .

كما أن المواطن العربي يتساءل باستمرار عن عدم تطبيق مقررات الجامعة العربية حول الوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة وشركات النقل والملاحة والطيران والقرارات البترولية الموحدة وغيرها من الأمور المهمة .

يحدد الكاتبان جيرالد ماير وروبرت بالدوين في كتابهما « التنمية الاقتصادية » * الخصائص الرئيسية للتخلف بما يلي :

أ – الاعتماد على انتاج القطاع الأولي .

ب – الضغوط السكانية التي تمتص التثميرات المتصاعدة وتستهلك نتائجها .

ج – عدم تطور موارد المواد الأولية .

د – التخلف في العنصر البشري .

هـ – النقص في الرساميل .

و – الاعتماد على التجارة الخارجية في تأمين السلع الاستهلاكية والرأسمالية .

ويحدد الكاتبان في المصدر نفسه العوائق التي تحول دون التنمية في البلاد المتخلفة بثلاثة أمور :

أ – العوامل المتعلقة بالشوائب في هيكلية السوق (Market Imperfections) والمتمثلة في عدم قدرة عوامل الانتاج على التحرك بحرية بين الأسواق ، وعدم ليونة نظام الأسعار ، والجهل بأحوال السوق وقواعدها ، والإطار الاجتماعي ، والنظم الجامدة ، وغياب التخصص في العمل .
تؤدي هذه الشوائب إلى انخفاض انتاجية عوامل الانتاج أو سوء التوزيع فيها وبالتالي سوء توزيع الموارد والمصادر على عمليات الانتاج مما يؤدي أيضاً إلى البطالة المقنعة (Disguised Unemployment) (أي ازدياد اليد العاملة على المقدار المطلوب لعملية انتاجية محددة) .

ب – الحلقات المفرغة (Vicious Circles) : تشكل هذه الحلقات العلة والنتيجة في الوقت ذاته . وتقول إحدى هذه الحلقات أن شوائب السوق تقود إلى انخفاض الانتاجية بالنسبة إلى عامل الانتاج ، وهذا يؤدي إلى مستوى منخفض من الدخل الحقيقي ، وينتج عن هذا انخفاض في الادخار الذي يتسبب في

---

* Geralad Meier & Robert Boldwin: "Economic Development".

انخفاض حجم التثمير وذلك لأن الادخار يساوي التثمير دوماً * ويقود انخفاض حجم الاستثمار الى نقص في رأس المال الذي يؤدي الى انخفاض في الانتاجية وهكذا دواليك .

ج – العوامل الدولية : وتعتمد هذه العوامل على نمط التجارة الخارجية وشروطها التي هي دوماً لمصلحة الدول الصناعية ، وبالتالي تزيد الدول الفقيرة فقراً والدول الغنية غنى .

لا شك أن الإطار النظري الذي طرحناه يشكل الوصف الملائم للأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مختلف انحاء الوطن العربي . ولا شك أيضاً أن أية عملية انماء يجب أن تحاول كسر طوق الحلقات المفرغة وازالة العوائق الأخرى .

من البديهي أن تنطلق عملية الانماء من منطلق ومنظور قوميين شاملين لجميع امكانات الأمة العربية . وهذا بدوره يحتاج إلى جهاز بشري متخصص ومتفرغ يستطيع أن ينطلق في سياسته الانمائية شرط أن تكون له القوة على تنفيذ القرارات وإلا بقيت جميع جهوده دون فائدة .

وبتحديد بعض الخطوات العملية أطرح في قائمة البحث اقتراحات أراها ضرورية وملازمة لنهوض الأمة العربية من دوامة التخلف :

أولا : انشاء جهاز عربي مشترك يجمع في اطاراته الاختصاصات الفنية والعلمية والاجتماعية والنفسية والتاريخية وغيرها . وتكون مهمة هذا الجهاز تمثيل دور الدماغ المفكر للأمة العربية الذي باستطاعته أن يرسم لها الطرق المثلى لاتباعها .

ثانيا : اعطاء الجهاز المشترك الصفة الرسمية التي تنتج عنها صفة الالزامية في

$Y = C + S$ (الدخل = الاستهلاك + التوفير)

$Y = C + I$ (الدخل = الاستهلاك + التثمير)

$\therefore \quad S = I$ (وهكذا يكون التوفير = التثمير)

القرارات دون استثناءات وذلك بتخطي الحساسيات الاقليمية والمصالح الآنية لكل بـلد .

ثالثا : على الجهاز المذكور أن يقوم بمسح شامل لكل الوطن العربي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية . والواقع لا يمكن لخطة انمائية شاملة أن تقوم وتكون لها استراتيجيات واضحة ما لم تستند إلى واقع واضح وصريح يحدد لها الأرض التي يجب أن تنطلق منها .

رابعا : تحديد خطة انمائية شاملة لجميع العوامل والمؤثرات بحيث تكون ذات أجل يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات يعاد تقييمها كل سنة في ضوء ما تحقق منها . وطبعاً تكون الحكومات الاقليمية مسؤولة عن تطبيق هذه الخطة وبالتالي عن أي خلل في النتائج .

خامسا : يتم تمويل هذه الخطط الانمائية من مصادر داخلية ذاتية ومن مؤسسة عربية يجب أن تستحدث سواء ضمن نطاق جامعة الدول العربية أو خارجه . وعلى الدول العربية أن تساهم في هذه المؤسسة بنسب مختلفة إلا أن العبء الأساسي يجب أن يقع على كاهل الدول المنتجة للبترول .

وتشكل هذه المؤسسة الاطار الأمثل لتدوير الأموال البترولية لمصلحة العرب أولاً وآخراً . وهي الرد الأفضل على محاولات الغرب المستمرة لرسم خطة تقضي بتدوير هذه الأموال لمصلحتها حتى دون أخذ رأي أصحاب هذه الأموال . ومن الطريف مثلاً أن تناقش أوروبـا وأمريكا الإطار التنظيمي لمؤسسة تدوير (البترو-دولار) والبلاد العربية المنتجة لا وجود لها في هذه المناقشات .

تبقى قضية أخيرة أود أن أذكرها نظراً لأهميتها وهي تتعلق بقول بعض المفكرين وجزمهم أن أمام البلاد العربية ثلاثين سنة للتقدم بحيث إذا انقضت هذه الفترة بقيت في طور التخلف الدائم .

وبالقدر الذي ينطوي عليه هذا القول من حقائق ، وهي تشير إلى انتهاء عصر البترول الذهبي كمصدر للطاقة في نهاية هذا القرن ، فهي تغفل أموراً كثيرة لا تقل صحة عن الحقيقة التي تتضمنها .

فالواقع أن إمكانات التقدم والتنمية المتاحة أمام الدول العربية عديدة . وما قطاع البترول سوى واحد من أهم القطاعات الاقتصادية العربية ولكنه ليس الأوحد . فالثروات المعدنية والمنجمية عديدة ، وهي على جانب عظيم من الغنى والوفرة .

وإن شاءت الظروف الموضوعية أن تبرز قطاع البترول على غيره من القطاعات فهذا لا يعني أن البلاد العربية فقيرة في مواردها . أضف إلى هذا أن البترول لم يعد مصدراً للطاقة فقط بل تعداها إلى كونه مصدراً أساسياً للمواد الأولية للعديد من الصناعات ، وبالتالي سوف تمتد السنوات الثلاثون إلى زمن يعادل عمر البترول كمادة خام موجودة ولم تستنفد بعد .

ولا يعني هذا أن بامكان العرب التريث والتمهل في عملية الانماء الذاتي . فالفجوة بين الدول النامية والدول الصناعية في اتساع مستمر . وإذا كانت التنمية تتحقق في خطوات متواضعة على الأقل في أول عهدها ، فالتقدم والتطور العلمي والتقني الذي يحققه الغرب يحدث على شكل قفزات .

ولسد هذه الفجوة على الدول النامية ، والعربية منها خاصة ، أن تسعى لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو تتحلى بالطموح ، والشجاعة ، والتضحية ، وإلا فقدت معركة الانماء طابع التحدي الذي اكتسبته في الآونة الأخيرة ، وانكفأت الجهود إلى الاعتماد على الاتكالية في المصير .



القسم الرابع

الفصل الثالث عشر الحماية المتوجبة لأسعار البترول الخام وعائداته ضد التضخم .

الفصل الرابع عشر حقائق وأرقام عن الأهمية الاقتصادية للبترول العربي

المراجع أ – بالعربية

ب – بالانجليزية .



الفصل الثالث عشر

الحماية المتوجبة لأسعار البترول الخام وعائداته ضد التضخم .

تمهيد :

تبرز قضية أسعار البترول الخام – من خلال الصراع المحتوم بين الدول المنتجة والمستهلكة – كواحدة من أهم المؤثرات التي تتجاذبها الآراء والتحليلات ، بغية تقرير مصيرها من قبل الأطراف المتنازعة كل بحسب مصلحته .

وحين يدور النقاش ، سواء في مؤتمرات الدول المنتجة أو في مؤتمرات الدول المستهلكة ، حول مستويات أسعار البترول الخام وحول تخفيضها أو استقرارها ، فانما يكون دائراً بالفعل حول الخلفيات الأساسية المتمثلة ظاهراً بمستوى الأسعار .

فبالنسبة إلى الدول المستهلكة هناك مشاكل موازين المدفوعات والمقدار المالي الواجب دفعه إلى الدول المصدرة ثمناً للطاقة المستوردة التي تشكل عنصراً حيوياً ذا انعكاسات اقتصادية وسياسية واجتماعية .

أما بالنسبة إلى الدول المصدرة للبترول فثمن البترول الخام يشكل المقياس الذي يحدد الانسياب النقدي الداخل (Cash Inflow) إلى هذه الدول نتيجة النشاط الاقتصادي المتمثل بالانتاج والتصدير .

هذا في الظاهر . أما في الباطن فالصورة مختلفة . هناك ، من جهة الدول المستهلكة ، قضية الاعتماد على الطاقة المستوردة وامكان استغلال مستويات الأسعار للحد من هذا الاستيراد وتطوير مصادر الطاقة البديلة سواء من الفحم أو السجيل أو القوة النووية .

أما من جهة الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، فانها تنطلق من المبدأ القائل

أن البترول يشكل المصدر الشبه الوحيد للثروة القومية والدخل القومي ، ولذلك يجب أن تحافظ هذه الدول على القيمة الحقيقية لهذه الثروة عبر نظام مرن للأسعار يأخذ في الاعتبار التغيرات العالمية وشروط التبادل التجاري .

وفي هذا الفصل سأحلل المقترحات المطروحة حول مستقبل تطور الأسعار بالصورة التي تضمن القيمة الفعلية للثروة البترولية المتحولة إلى شكلها المالي لدى استخراجها وتصديرها ، وسأقصر البحث في هذه المقترحات على النواحي الايجابية والسلبية مع ذكر الصعوبات العملية والتطبيقية لها .

وبالتالي لا أتوخى في هذا الفصل طرح النظام البديل أو الأفضل حول تقرير مستوى أسعار البترول الخام بل أهدف إلى تحليل واقعي للمقترحات المطروحة وتبيان الأهداف الكامنة فيها من منظار بترولي وطني .

١ - مدخل نظري حول معنى القيمة :

قد يبدو من المفيد قبل الخوض في صلب المقترحات المقدمة من قبل الدول المنتجة للبترول حول مستويات الأسعار المنشودة للبترول الخام ان أوضح الإطار النظري لمعنى « القيمة » من حيث القيمة المالية والقيمة الحقيقية .

عندما نتكلم عن المدخول المالي والقيمة المالية لمبلغ معين من المال فاننا نعني عدد الوحدات المالية التي يتكون منها الدخل أو المبلغ المالي الذي نتكلم عنه .

إلا أن المال في حد ذاته لا يعني شيئاً ، أي أنه لا توجد قيمة ذاتية للمال (Intrinsic Value) بل تقاس قيمته بمقدار السلع والخدمات التي بالامكان الحصول عليها بواسطة المال . وبالتالي تشكل السلع والخدمات هذه الوجه الحقيقي للمال .

وبكلام آخر هناك مقدار معين من المال يشكل الدخل المالي ويعتمد على عدد الوحدات النقدية فقط . وهناك « الدخل الحقيقي » الذي يتمثل بالخدمات والسلع التي يمكن الحصول عليها بكمية من المال المذكور وهذا بدوره يعتمد علي أمرين أساسيين :

فالأمر الأول يتعلق بالدخل المالي وحجمه ، والأمر الثاني يتعلق بمستوى الأسعار السائد . أي أن بامكان صاحب الدخل المالي تحويل ماله إلى سلع وخدمات حقيقية انطلاقاً من مستوى الأسعار السائدة لهذه السلع والخدمات .

ومن هنا لا يعني التحدث عن الدخل المالي أي شيء لأنه كما سبق القول لا قيمة ذاتية للمال . كما أن الحديث عن مستوى الأسعار لا قيمة له لأن الأسعار ما هي إلا مسألة معادلة للتحويل بين كمية معينة من النقود وكمية معينة من سلعة أو خدمة مـا .

ولكي يصبح للحديث معنى ، يجب التحدث عن المداخيل الحقيقية أو القيم الحقيقية التي لا يمكن التحدث عنها دون ذكر عاملي المدخول المالي ومستوى الأسعار . وللمحافظة على القيمة الحقيقية للدخل يجب مراعاة الفرضيات التالية :

أولا : الاحتفاظ بمستوى من الدخل المالي ومستوى الأسعار ثابتاً . وهذا يعني امكان المحافظة على مستوى الدخل الحقيقي للمال الموجود .

ثانيا : ازدياد المدخول المالي بالنسبة نفسها التي يزداد بها مستوى الأسعار

ثالثا : انخفاض المدخول المالي بالنسبة نفسها التي ينخفض بها مستوى الأسعار لمجموعة السلع والخدمات .

في الحالات الثلاث المذكورة أعلاه تبقى القيمة الحقيقية للدخل المالي ثابتة . أما في حال ابقاء الدخل المالي على حاله وتحقيق مستوى الأسعار ارتفاعاً قدره ١٠٪ على سبيل المثال ، فهذا يعني أن القيمة الحقيقية للدخل المالي انخفض بنسبة ١٠٪ . والعكس صحيح أيضاً .

وإذا أردنا وضع هذه النظرية في معادلة بسيطة يمكننا القول أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل المالي زائد مستوى الأسعار (أي أن الدخل الحقيقي متغير يعتمد على الدخل المالي ومستوى الأسعار(Dependant Variable)، أي أنه نتيجة وليس سببـا .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مقدار الغنى أو الثروة هو بالقياس إلى حجم

الدخل الحقيقي وليس إلى الدخل المالي أو مستوى الأسعار . كما أن تغير الدخل المالي لا أهمية له إلا من حيث تأثيره في المدخول الحقيقي في نهاية التحليل .

٢ – مصاعب ومتاعب :

عاشت الدول المنتجة والمصدرة للبترول فترة ما قبل الستينات تعاني التفكك والظلم الذي مارسته شركات البترول . وقد أمضت هذه الدول نحو ثلاث عشرة سنة منذ تأسيس الأوبك حتى توصلت إلى مرحلة اثبات الوجود على المسرح البترولي وذلك حين اتخذت قرارها التاريخي في أواخر ١٩٧٣ برفع أسعار البترول الخام من جانب واحد .

وقد كان هذا القرار تاريخياً فعلاً ، لأنه أنهى عصر انفراد الشركات بتقرير الأسعار الذي كان سائداً خلال الخمسينات ، وكذلك أنهى الازدواجية التي سادت عقد الستينات أثر ظهور الأوبك . وبذلك يكون قد نقل الدول المنتجة إلى المرحلة الثالثة الأكثر نضجاً وهي انفراد أصحاب الحق الشرعي في البترول بتقرير أسعار سلعتهم الثمينة المعرضة للنضوب .

وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن مشاكل الدول المنتجة قد انتهت حين استطاعت أن ترفع سعر البترول الخام ، إلا أن الواقع كان غير ذلك . فقد أثار الموضوع تموجات اقتصادية وسياسية لم تهدأ بعد . كما خلق للدول المنتجة هموماً ومشاكل لم تعهدها من قبل .

ذلك بأن مستوى ارتفاع أسعار البترول الخام في الدول المصدرة للبترول أدى إلى تراكم كتلة نقدية هائلة لا حاجة لها بها في المدى القصير . إلا أنه على الرغم من عدم الحاجة الآنية لها ألقيت على عاتق هذه الدول مسؤولية المحافظة على هذه الأموال بالشكل الأفضل لها ولأجيالها القادمة لكيلا تتهم بالتبذير والاسراف على حساب أجيال المستقبل .

وتتشعب المشكلة هنا إلى شقين رئيسيين :

الأول : يجب على الدول المصدرة للبترول أن تحافظ على القيمة الحقيقية للمداخيل البترولية والعائدات المتراكمة .

الثاني : يجب على الدول المنتجة والمصدرة للبترول أن تجد أفضل الفرص لاستثمار هذه العائدات المتراكمة لتضمن لها نسبة مردود عادلة على الاستثمار .

ساركز البحث في هذا الفصل على الشق الأول المتعلق بالمحافظة على القيمة الحقيقية للمداخيل والعائدات البترولية ، أما الحديث عن ايجاد فرص الاستثمار الملائمة للعائدات المتراكمة فهو مرتبط بصورة غير مباشرة بقضية القيمة الحقيقية للمداخيل البترولية لا سيما وأن لنسبة المردود على الاستثمار علاقة بمعدلات التضخم أو الانكماش .

٣ – المحافظة على القيمة الحقيقية لأموال البترول :

حين تواجه الدول المنتجة والمصدرة للبترول مشكلة المحافظة على القيمة الحقيقية للأموال البترولية انما تواجه بالفعل قضيتين مختلفتين في آن واحد .

فالقضية الأولى تتعلق بالأموال التي تراكمت خلال الفترة السابقة من الانتاج والتصدير ، أي أن لدى حكومات هذه الدول أموالاً سائلة معرضة لأن تفقد من قيمتها الحقيقية أو قيمتها الشرائية نتيجة تغير في مستويات الأسعار العالمية أو في قيمة العملات نفسها .

وكما هو معروف قدرت نسبة التضخم العالمي في الأسعار خلال سنة ١٩٧٤ بنحو ١٤٪ ، وهذا يعني أن العائدات المالية الناتجة عن تصدير البترول فقدت من قدرتها الشرائية ما يوازي من حيث النسبة ١٤٪ ، أي أنه على الرغم من عدم انخفاض عدد الوحدات المالية حدث انخفاض في القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار .

حتى لو وظفت هذه العائدات في مجالات استثمارية مختلفة وجب أن يكون المردود السنوي ما يعادل ١٤٪ لكي تحافظ هذه الأموال على قيمتها الحقيقية وتكون في الواقع تحاول جاهدة البقاء مكانها وليس مجرد تحقيق مردود عادل

على الاستثمار .

والواقع أن مشكلة المحافظة على القدرة الشرائية للأموال البترولية المتراكمة تعود زمنياً إلى فترة سابقة جرت فيها عملية تحويل البترول من شكله الخام إلى شكله المـالي .

أما القضية الثانية فهي متعلقة بالقيمة الحقيقية للبترول الذي ما زال في باطن الأرض . والدول المنتجة من خلال اجتماعاتها ومقترحاتها انما تفتش عن الصيغة الأفضل لضمان قيمة البترول الحقيقي وهو في وضعه الخام عبر نظام تسعير مرن ولين يمكن تكييفه للتغيرات الدولية .

أي أن الهم البترولي الأول تحول من قضية العائدات المتراكمة ومجالات استثمارها إلى قضية الأسعار من حيث تمثيلها ومحافظتها على القيمة الحقيقية للبـترول .

وهنا يبدو بعض الاختلاف في المواقع التي تحتلها كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول . فبينما تنظر الدول المنتجة إلى مستوى الأسعار على أنـه أداة تمثل القيمة العادلة لثروة حقيقية نـاضبة ، تنظر الـدول المستهلكة إلى مستوى الأسعار على أنه حافز على تطوير مصادر بديلة للبترول ، وآبار جديدة لم يكن الاستخراج منها مربحاً قبل رفع الأسعار ، بالاضافة إلى كونه أداة في يد الأوبك والدول العربية خاصة يمكن أن تستعمل لخنق العالم الصناعي على حد تصور الدكتور هنري كيسنجر .

٤ – العائدات البترولية المتراكمة :

تشكل هذه العائدات كما سبق القول الوجه المالي للبترول المستخرج من الأرض ، ولا علاقة لها بمستويات الأسعار المالية أو التي ستحدد في المستقبل ، أي أنها تتعلق بفترة مضت .

وما دامت هذه الأموال لم تنفق بعد فهناك المخاوف التالية :

أ – انخفاض قيمتها الحقيقية نتيجة معدلات التضخم المالي السائدة والتي تقدرها

الأوبك بنحو ١٤٪ سنوياً بينما تقدرها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) بنحو ١١٪ .

ب – انخفاض القيمة الحقيقية لهذه الأموال نتيجة تخفيض قيمة العملات الأجنبية كالدولار والاسترليني وبالتالي هبوط قيمة العملات الأخرى المرتبطة بهما . وقد حدث شيء مماثل لهذا في سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٣ حين خفضت قيمة الدولار الأمريكي الأمر الذي حقق خسارة بالنسبة إلى البلاد العربية المنتجة للبترول قدرت بنحو ألف وثلاثمائة مليون دولار .

وفي حال إجراء تخفيض جديد للدولار بنسبة ٢٠٪ (على سبيل الافتراض) سيؤدي ذلك إلى خسارة المملكة العربية السعودية أربعة آلاف مليون دولار من عائدات البترول خلال سنة واحدة ، وستخسر الكويت ألف مليون دولار والعراق ٨٠٠ مليون دولار ، وكذلك أبو ظبي .

ج – انعدام مردود التراكمات المالية غير المعقودة انفاقها لمعدلات توازي على الأقل معدلات التضخم العالمي .

يعتمد تفادي هذه المخاوف الثلاثة في نهاية الأمر على السبل التي ستسلكها هذه الأموال من حيث الاستثمار . ومع أننا لسنا في صدد تقييم أنواع الاستثمارات التي تتجه إليها الأموال البترولية ، إلا أن من الضروري التنويه بأن الدخول في عمليات شراء سندات الخزينة وخصوصاً غير القابلة للتداول هو من الأمور غير المرغوب فيها لأن العملية لا تعدو كونها استبدال ثروة بترولية حقيقية بثروة ورقية اسمية لا قيمة ذاتية لها ومعرضة باستمرار لتغيير في قيمتها الاسمية هذه .

٥ – قضايا الأسعار وتطويرها :

لا شك أن الأهمية التي تكتسبها قضية الأسعار وتطويرها تفوق تلك التي تتعلق بالعائدات البترولية وخصوصاً لأن الأولى تتعلق بثروة حقيقية ما زالت في باطن الأرض . أضف إلى هذا أن الدول المعنية مضطرة إلى الاتجاه كلياً إلى قضايا الأسعار حين تصل معدلات التضخم العالمي إلى حدود ١٤٪ سنوياً وحين تصل

معدلات التضخم لأسعار الاستيراد لدول الأوبك إلى أكثر من ٢٦٪ سنة ١٩٧٤ .

معدلات تضخم أسعار الاستيراد لسنة ١٩٧٤

البلـــد	النسبة المئـوية
اندونيسيـا	٢٨,٦٪
ليبيــا	٢٨,٣٪
المملكة العربية السعوديـة	٢٧,٦٪
الكــويت	٢٧,١٪
الامارات العربية المـتحدة	٢٦,٥٪
نيجـيريا	٢٦,٢٪
فـنزويلا	٢٦,٢٪
الأكــوادور	٢٦,١٪
قطــر	٢٥,٩٪
العــراق	٢٥,٦٪
ايــران	٢٤,٩٪
الجـزائر	٢٣,٤٪
الغــابون	٢٢,٥٪
المعدل العـــام	**٢٦,٣٪**

يتبين لنا من الجدول الاحصائي أن معدلات التضخم في أسعار الاستيراد بالنسبة إلى دول الأوبك تراوحت بين حد أدنى بلغ ٢٢,٥٪ وحد أقصى بلغ ٢٨,٦٪ سنة ١٩٧٤ ، كما بلغ المعدل السنوي العام ٢٦,٣٪ .

ومن الطبيعي أن يقلق المسؤولون في الدول المصدرة للبترول من هذه المعدلات

التضخمية لا سيما وأن البلاد المنتجة للبترول بلاد مستوردة لمعظم حاجاتها السلعية الاستهلاكية والرأسمالية .

وقد وعت الدول المنتجة والمصدرة للبترول هذا الواقع وتقدم البعض منها باقتراحات ترمي إلى تطوير الأسعار أو تعديلها بطريقة تضمن قيمة الثروة البترولية الحقيقية في عالم تسوده موجة التضخم المعروفة .

الاقتراح الأول :

تقدم شاه ايران في نهاية ١٩٧٤ باقتراح يرمي إلى ربط أسعار البترول الخام بأسعار عدد معين من السلع الصناعية والزراعية يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سلعة أساسية تستوردها الدول البترولية .

وهذا الاقتراح يرمي إلى زرع نوع من الليونة في هيكلية الأسعار البترولية بصورة تجعلها ترتفع مع ارتفاع أسعار السلع المحددة وتنخفض مع انخفاضها وبالنسب نفسها .

ولتنفيذ هذا الاقتراح يجب على الدول البترولية أن تحدد العشرين أو الثلاثين سلعة الأساسية ، التي تستوردها ومن ثم تحديد مستوى الأسعار الأساسي لها وربط أسعار البترول الخام بهذا المؤشر الرئيسي .

وهكذا تضمن الدول البترولية لنفسها قوة شرائية ثابتة للمداخيل البترولية من حيث قدرتها على استيراد السلع الأساسية .

وعلى الرغم من ارتكاز هذا الاقتراح على مبادئ سليمة ووطنية تهدف إلى الحفاظ على الثروة البترولية من حيث القيمة الحقيقية ، إلا أن تطبيقه يطرح بعض الصعوبات التي يجب تخطيها إذا ما أريد له أن ينجح .

هناك في الدرجة الأولى صعوبة تحديد السلع الصناعية والزراعية الأساسية . وهي لا شك مختلفة بين بلد بترولي وآخر تبعاً لحاجات كل بلد . ولذلك فان الوصول إلى مجموعة واحدة من هذه السلع أمر صعب التطبيق .

أما القول أن باستطاعة كل بلد أن يحدد المجموعة الملائمة لاقتصاده ولتركيب

التجارة الخارجية فيه من السلع الأساسية المستوردة فهو قول مخالف لأهم مبادئ منظمة الأوبك وهو الوصول إلى تحقيق مستوى محدد وموحد لأسعار البترول ضمن المنطـقة .

فاختلاف نوعية المجموعات السلعية وتركيبها يعني اختلاف مؤشرات الأسعار العائدة إلى هذه المجموعات السلعية . وبما أن معدلات التغير ، سواء الارتفاع أو الانخفاض ، لهذه المجموعات ستختلف بين بلد وآخر تبعاً لاختلاف تركيبها ، فهذا يعني أن نسبة تغير أسعار البترول بين بلد وآخر ستختلف باختلاف مؤشر الأسعار المرتبطة به . وهذا يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في مستوى الأسعار البترولية صعوداً وهبوطاً بين بلد وآخر ضمن منظمة الأوبك الأمر الذي تسعى المنظمة إلى تفاديه .

ولا شك أن اقتراح شاه إيران يرمي إلى تبسيط قضية الأسعار البترولية وتوحيدها لا إلى خلق مستويات مختلفة فيها . ونحن لم نستطرد في التحليل إلا لتبيان الصعوبات العملية التي تعترض سبيل تطبيق هذا الاقتراح .

اعترف الشاه نفسه بذلك حين أعلن يوم ١٩٧٥/٢/٢٢ أن ايران لا تصر على ربط أسعار البترول بأسعار ٢٠ أو ٣٠ سلعة تؤخذ كمرجع إذ أن هذا الأمر قد يطرح بعض الصعوبات ، وأضاف أن من الممكن أن يكون ربط أسعار البترول بمعدلات التضخم عملياً أكثر ، اشارة إلى أن المهم في الموضوع هو المحافظة على القوة الشرائية التي ستحصل عليها ايران من عائداتها البترولية .

الاقتراح الثاني :

يتعلق الاقتراح الثاني بقضية ربط أسعار البترول بمعدلات التضخم العالمية . أي أن الدول المصدرة للبترول تعدل أسعار البترول صعوداً أو هبوطاً مع معدلات التضخم أو الانكماش الاقتصاديين .

هذا الاقتراح كما يبدو في ظاهر الأمر ، أعم وأشمل من اقتراح ايران . أي أنه بدل ربط أسعار البترول بأسعار ثلاثين سلعة أساسية فالاقتراح يرمي إلى ربط

ثمن البترول بأسعار جميع السلع سواء أكانت أساسية أم لا .

ومن الطبيعي أن تعترض هذا الاقتراح بدوره بعض الصعوبات التطبيقية بالاضافة إلى ظهور بعض الاختلاف بينه وبين ايران ،

ذلك بأنه يجب في الدرجة الأولى الاتفاق على الهيئة الاحصائية التي ستحدد مقدار النسب التضخمية أو الانكماشية في العالم . وعلى سبيل المثال أذكر أن نسبة التضخم السارية بحسب تقديرات الأوبك تبلغ ١٤٪ بينما تبلغ بالنسبة إلى منظمة (OECD) نحو ١١٪ .

يضاف إلى هذا أن تحديد معدلات التضخم يجب أن يرتكز على فترة زمنية معينة ، ومن غير المعقول أن تحدد هذه النسبة شهرياً أو فصلياً ، وبالتالي تعديل أسعار البترول اعتماداً عليها وذلك لعدم واقعية تغير أسعار البترول كل شهر أو كل ثلاثة أشهر . فالعقود البترولية عقود طويلة الأجل بطبيعتها ولا يمكن ابقاء السوق البترولية في قلق دائم حيال مستويات الأسعار .

أما إذا اعتمدنا معدلات التضخم السنوية لتحديد أسعار البترول وتعديلها فهذا يعني أن الدول المنتجة والمصدرة للبترول هي في حالة خسارة مستمرة في القيمة الشرائية لعائداتها البترولية . اذ حين انقضاء فترة تحديد معدل التضخم (أي سنة) ومن ثم تعديل الأسعار لتتلاءم مع نسبة التضخم ، تكون الدول البترولية قد استوفت ثمن بترولها خلال تلك السنة على أساس الأسعار القديمة التي حددت قبل عام من الزمن . كما أن اعطاء نسب التعديل مفعولاً رجعياً من الأمور المستحيلة ولا سيما لأن البترول مادة استهلاكية ، ولا يمكن فرض نسب التضخم بشكل رجعي لفترة عام مضى .

وفي حال مقارنة هذا الاقتراح باقتراح ايران ، فمن المتعارف عليه والثابت احصائياً أيضاً أن السلع الرئيسية الاستهلاكية والرأسمالية هي التي تقود معدلات التغيير في الأسعار .

وبالتالي فان معدلات التضخم في أسعار ٢٠ أو ٣٠ سلعة رئيسية تكون غالباً أعلى منها لتلك التي تتعلق بعدد من السلع والخدمات يفوق المئة . وبالتالي

فان اقتراح ايران من وجهة نظر مبدئية يحقق ارتفاعاً في الأسعار يفوق الارتفاع الذي يحققه ربط الأسعار البترولية بنسب التضخم العالمية .

وكما أن قضية ربط أسعار البترول بنسب التضخم العالمي هي محور اهتمام دول الأوبك ، وتشكل لهم مطلباً وطنياً وقومياً عادلاً ، فهي أيضاً محور اهتمام الدول المستهلكة والصناعية منها بشكل خاص . وهي تطرح بدورها بعض الصعوبات التي تعترض سبيل تطبيق مبدأ ربط أسعار البترول بنسب التضخم ، ومنها مثلاً :

إن الصعوبة الأولى تكمن في أن مجموعة دول الأوبك ستستمر في الثراء ولكن على حساب الدول الأخرى التي ستزداد فقراً نتيجة تحملها المزيد من الأعباء المالية لتسديد ثمن استيرادها من البترول .

والصعوبة الثانية تتعلق بالدول الصناعية وقدرتها على حصر معدلات التضخم والسيطرة عليها . وبما أن هذا الأمر يبدو صعب المنال فإن هذه الدول ستستمر في تحمل الأعباء المالية المترتبة على ارتفاع أسعار البترول المستورد .

أما الصعوبة الثالثة فتتعلق بالتراكمات المالية لدول الأوبك التي قدرها البنك الدولي (World Bank) بنحو ٦٥٠ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ونحو ١٢٠٠ بليون دولار سنة ١٩٨٥ ان استمرت دول الأوبك في تعديل أسعارها وفق معدلات التضخم . وسوف تنشأ عن هذه التراكمات الأخطار المتعلقة بكيفية استثمار هذه الأموال دون تعريض النظام المالي العالمي لهزات قد تودي به .

وهنا يجب التنويه ، بالنسبة إلى الصعوبة الأولى ، أن مؤتمر دول العالم الثالث الخاص بالمواد الخام الذي عقد في داكار عاصمة السنغال خلال فبراير ١٩٧٥ ، قد اتخذ قراراً بتأييد منظمة الأوبك في موقفها الذي يطالب بأن يضم جدول أعمال المؤتمر الثلاثي للطاقة الذي تدعو إليه فرنسا بحث مشكلة المواد الأولية بمجموعها لا مشكلة البترول فقط .

وهذا يعني زوال المخاوف التي أبدتها الأوبك حيال قيام دول العالم الثالث بتأييد البلاد الصناعية في حملتها على الاوبك بسبب زيادة أسعار البترول .

أما بالنسبة إلى الصعوبة الثانية فهذه مشكلة الدول الصناعية وليست مشكلة

دول الأوبك . وأما الصعوبة الثالثة فقد أكدنا مراراً في الفصول السابقة أن الدول المصدرة للبترول هي في أمس الحاجة إلى التراكمات المالية لبرامجها الانمائية الطويلة الأجل ولا حاجة بنا إلى المزيد من التوضيح .

خاتمة واستنتاج :

لا شك أن المطالبة بالمحافظة على القيمة الحقيقية للعائدات البترولية ، ما تحقق منها في الماضي أو ما سيتحقق في المستقبل ، تشكل موقفاً وطنياً صريحاً يهدف إلى الحفاظ في النهاية على مصالح الشعوب والأجيال القادمة .

إلا أن اختلاف الأساليب التي تطالب بها بعض الدول ووجود بعض الصعوبات العملية والتطبيقية لا يعني وجوب التخلي عن هذه المطالب أو تأجيل البت في أمرها .

وقد برزت في الفترة الأخيرة قضية أساسية ومهمة ، وهي مكملة للمطالبة بالمحافظة على القوة الشرائية للأموال البترولية ونعني بها قضية الوحدة النقدية التي يتم بواسطتها تسوية المدفوعات البترولية .

فبعض الدول يطالب بعدم الاستمرار في الاعتماد على الدولار كوحدة نقدية للتسوية كما اقترح البعض الآخر ايجاد وحدة نقدية جديدة ، أو لاعتماد مجموعة من العملات الأوروبية .

وعلى الرغم من صحة المخاوف التي تطرحها الدول المنتجة للبترول حول الاعتماد على عملة مهددة بالتخفيض في القيمة كالدولار إلا أنه من الصعب ايجاد عملة أخرى تستطيع أن تتحمل المبادلات المالية التي تتطلبها تجارة البترول وذلك ضمن النظام النقدي الراهن .

وفي اعتقادنا أن أفضل وسيلة ، على الأقل في الوقت الحاضر لتفادي خطر تخفيض قيمة الدولار أو أية عملة أخرى ، هي الاسراع في تحويل الثروة المالية الورقية إلى أشكال أكثر ثباتاً كالعقارات أو المساهمة في رؤوس أموال الشركات العالمية أو ما شابه ذلك .

وهذه القضية ، أي قضية الوحدة النقدية ، تضاف إلى العوامل التي يجب على

الأوبك أن تواجهها وأن تجد الحل الملائم لها دون المساس بوحدة المنظمة التي هي منبع قوتها في الواقع .

ان الأوبك كما يبدو لا تقف وحيدة تجاه العالم في مطالبها بل تتمتع أيضاً بتأييد دول العالم الثالث التي تعاني بدورها غبناً فاضحاً في تقدير القيمة الحقيقية لمواردها الأولية . ويشكل هذا التأييد احراجاً للدول الصناعية والولايات المتحدة بالذات في أي لقاء يعقد بين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية والدول الصناعية الغنــية .

فهل بدأ العالم يشهد انقلاباً في الموازين ؟ وهل أفاقت العدالة من سبات طويــــل ؟

الفصل الرابع عشر

حقائق وأرقام عن الأهمية الاقتصادية للبترول العربي .

تمهيد :

أود أن أضع في خاتمة كتابي المعلومات الأساسية والشاملة حول البترول العربي أولاً ، وبترول الأوبك ثانياً ، والبترول على الصعيد العالمي ثالثاً ، بغية توضيح الأهمية الاستراتيجية للبترول العربي بشكل احصائي تحليلي مع الاهتمام بتقديم هذه المعلومات بطريقة تجعلها تساعد القارئ دوماً كمرجع شامل حول البترول .

يستهدف هذا الفصل تدعيم ما جاء في الكتاب من أبحاث اقتصادية حول البترول العربي خاصة ، وبترول الأوبك عامة ، حيث التشديد دوماً على ضرورة الحفاظ على هذه الثروة واستغلالها بأفضل الطرق سواء من حيث انتاج البترول الخام أو من حيث توظيف العائدات المترتبة على تصديره وانفاقها .

وبالقدر الذي سأشدد فيه على توضيح الأهمية بالنسبة للبترول العربي ، سأركز أيضاً على المجالات الجديدة المتممة لمرحلة انتاج البترول الخام والتي يجب على البلاد المصدرة له أن توجه إليها الاهتمام وخصوصاً بعد مرحلة استعادة ملكية مراحل الانتاج وازالة نظام الامتيازات الاستغلالي .

الجدول رقم (١)

حقائق عامة عن البلاد العربية [١]

البلـــد	المساحــة	عدد السكان	شخص في الكيلومتر المربع
الجــزائر	٢,٣٨٢,٠٠٠	١,٥١٥,٠٠٠	٦,٤
المغرب [٣]	١,٤٤٧,٠٠٠	١,٥٩٥,٠٠٠	٣٦
تونس	١٦٤,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٣٤
ليبـــيا	١,٧٦٠,٠٠٠	٢,١٢٠,٠٠٠	١,٢
مصر	١,٠٠٢,٠٠٠	٣٥,٣٣٠,٠٠٠	٣٥
السودان [٢]	٢,٥٠٦,٠٠٠	١٦,٦٨٠,٠٠٠	٦,٧
لبنــان [٢]	١٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٣
سوريــا	١٨٥,٠٠٠	٦,٧٥٠,٠٠٠	٣٦
الأردن [٢]	٩٨,٠٠٠	٢,٤٩٠,٠٠٠	٢٥
العراق	٤٣٥,٠٠٠	١٠,٢١٠,٠٠٠	٢٣
المملكة العربية السعوديــة	٢,١٥٠,٠٠٠	٨,١١٥,٠٠٠	٣,٨
الكويت	١٦,٠٠٠	٩٤٠,٠٠٠	٥٩
عمــان	٢١٢,٠٠٠	٧١٠,٠٠٠	٣,٣
الامارات العربية المتحــدة	٨٤,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠	٢,٥
البحريــن	٦٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٣٧٦
قطــر	٢٢,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٧,٣
اليمن الشمــالية [٢]	١٩٥,٠٠٠	٦,١٦٠,٠٠٠	٣٢
اليمن الجنوبيــة [٢]	٢٨٨,٠٠٠	١,٥٢٥,٠٠٠	٥,٣
المجمــوع	**١١,٩٥٦,٦٠٠**	**١٣١,٢٢٥,٠٠٠**	**١١ (المعدل العــام)**

١) المصدر : دائرة المعارف البريطانية لسنة ١٩٧٤ ٢) لا تنتج البترول الخـــام

٣) انتاجها من البترول بسيط جدا بلغ ٤٢ الف طن سنة ١٩٧٣ كما بلغ الاحتياطي الثابت في ١٩٧٤/١/١ نحو ٧٥٠ الف برميل فقط .

معلومات أولية عن البلاد العربية :

يرينا الجدول رقم (١) مساحة البلاد العربية وعدد سكانها وكثافة السكان في الكيلومتر المربع .

تبلغ مساحة البلاد العربية مجتمعة نحو ١١,٩٥٧,٠٠٠ كيلومتر مربع ، ويبلغ تعداد الأمة العربية ما يزيد على ١٣١ مليون نسمة . وبينما تحل السودان في المرتبة الأولى من حيث المساحة ، تأتي مصر في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان .

وتبلغ مساحة البلاد العربية الواقعة في أفريقيا ٨,٢٦١,٠٠٠ كيلومتر مربع أي ٦٩٪ من مجموع مساحة البلاد العربية ، كما يبلغ عدد سكانها ٩٠,٧٣٥,٠٠٠ نسمة أو ٦٩٪ من مجموع تعداد الأمة العربية ، وبحيث تبلغ كثافة السكان في هذه المجموعة نحو ١١ نسمة في الكيلومتر المربع .

أما من حيث كثافة السكان فتحل البحرين في المرتبة الأولى اذ تبلغ الكثافة السكانية فيها ٣٧٦ نسمة في الكيلومتر المربع ، يليها لبنان بكثافة قدرها ٢٩٣ نسمة في الكيلومتر المربع ، بينما تبلغ النسبة للعالم العربي ١١ نسمة في الكيلومتر المربع .

تعتبر كل البلاد العربية منتجة ومصدرة للبترول باستثناء السودان ولبنان والأردن واليمن بشمالها وجنوبها . أما المغرب فانتاجه البترولي بسيط جداً اذ بلغ ٤٢ ألف طن سنة ١٩٧٣ كما بلغ احتياطه الثابت في ١ / ١ / ١٩٧٤ نحو ٧٥٠,٠٠٠ برميل فقط .

الجدول رقم (٢)
الانتاج القومي الاجمالي باسعار السوق للدول العربية سنة ١٩٧٤
(بالدولار الاميركي)

البلـــد	الانتاج القومي	الدخل الفردي من الانتاج القومي	النسبة المئوية للانتاج القومي إلى المجموع
الجزائـر	١٢,٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٠٨	٪١٠,٥٩
البحريـن	٣٦٥,٠٠٠,٠٠٠	١٦٢٢	٪٠,٣٢
مصـر	٨,٧١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٧	٪٧,٥٣
العـراق	١١,٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٢٣	٪٩,٩٢
الأردن	١,٣٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٢٤	٪١,١٣
الكويت	١٠,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١١,٤٩٠	٪٩,٣٤
لبنـان	٣,٠٩٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٣٢	٪٢,٦٨
ليبـيا	١١,٤٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٤١٧	٪٩,٩٣
المغـرب	٦,٣٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٩٧	٪٥,٤٨
عمـان	١,٠٩٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥٤٦	٪٠,٩٥
قطـر	٢,٠٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٦٣	٪١,٨١
السعوديـة	٣١,٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٩٠٩	٪٢٧,٤٤
السودان	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠	٪١,٧٣
سوريـا	٢,٨٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٤١٦	٪٢,٤٣
تـونس	٢,٨٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٢٢	٪٢,٤٨
الامارات العربيـة	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٣٩٠	٪٤,٣٢
اليمن الشمـالية	١,٦١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٦١	٪١,٣٩
اليمن الجنـوبية	٦٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٩٧	٪٠,٥٣
المجمـوع	**١١٥,٦٠٨,٠٠٠,٠٠٠**	**٨٨١***	**٪١٠٠**

* متوسط الدخل الفردي من الانتاج القومي في البلاد العربية .

يظهر لنا الجدول رقم (٢) الانتاج القومي الاجمالي للدول العربية مع الانتاج القومي بالنسبة إلى كل فرد ، وقد احتسبت هذه الأرقام على أساس الدولار لاختلاف العملات العربية من حيث الوحدة والقيمة .

بلغ الانتاج القومي العربي سنة ١٩٧٤ نحو ١١٦ بليون دولار ، كما بلغ معدل الانتاج للفرد ٨٨١ دولار في السنة نفسها .

وقد حقق الانتاج القومي السعودي أعلى نسبة بين المجموع بلغت ٢٧٪ ، تليه الجزائر بنسبة ١١٪ تقريباً ، ثم ليبيا بنسبة بلغت ١٠٪ تقريباً سنة ١٩٧٤ .

كما بلغ الانتاج القومي للدول المنتجة والمصدرة للبترول نحو ١٠١ بليون دولار أو نحو ٨٧٪ من مجموع الانتاج القومي للدول العربية مجتمعة .

وعلى صعيد الانتاج القومي للفرد ، حققت دولة الامارات العربية المتحدة أعلى مستوى اذ بلغ ٢٤,٣٩٠ دولار ، تلتها قطر بمعدل ١٣,٠٦٣ ، ثم الكويت بمعدل ١١,٤٩٠ . أما السودان فقد حققت أدنى نسبة من الدخل بالنسبة للفرد اذ بلغ معدله ١٢٠ دولار فقط .

الجدول رقم (٣)

انتاج البترول الخام في الدول العربية

(بآلاف البراميل يومياً)

البلــد	١٩٧٣	النسبة المئوية إلى المجموع	١٩٧٤	النسبة المئوية إلى المجموع
المملكة العربية السعودية[١]	٧,٦٠١	٤٠,٤٪	٨,٤٨٤	٤٥,٨٪
الكويـت[٢]	٣,٠٢٠	١٦,١٪	٢,٥٤٩	١٣,٨٪
العـراق	٢,٠١٨	١٠,٧٪	١,٨٩٢	١٠,٢٪
الامارات العربية المتحدة	١,٥٣٣	٨,٢٪	١,٩٨١	٩,١٪
ليبـيا	٢,١٧٥	١١,٦٪	١,٥٦٠	٨,٤٪
الجزائر	١,٠٩٧	٥,٨٪	١,٠٣٧	٥,٦٪
قطـر	٥٧٠	٣,٠٪	٥١٩	٢,٨٪
عمـان	٢٩٥	١,٦٪	٢٩٠	١,٦٪
مصر[٣]	٢٥١	١,٣٪	٢٣٥	١,٣٪
سوريـا	٨٦	٠,٥٪	١٢٥	٠,٧٪
تونس	٩٥	٠,٥٪	٨٤	٠,٤٪
البحـرين	٦٣	٠,٣٪	٦٧	٠,٣٪
المجمـوع	**١٨,٨٠٤**	**١٠٠٪**	**١٨,٥٢٣**	**١٠٠٪**

١) يشمل الانتاج ٢٧١ الف برميل في اليوم من المنطقة المحايدة لسنة ١٩٧٤ و ٢٥٧ الف برميل في اليوم لسنة ١٩٧٣ .

٢) يشمل الانتاج ٢٧٣ الف برميل في اليوم من المنطقة المحايدة لسنة ١٩٧٤ و ٢٧١ الف برميل في اليوم لسنة ١٩٧٣ .

٣) يشمل انتاج سيناء المحتلة الذى بلغ ٨٥ الف برميل في اليوم لسنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ على التوالي .

٢ – البترول العربي :

يبين لنا الجدول رقم (٣) انتاج الدول العربية من البترول لسنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، والنسبة المئوية من المجموع لكل منها .

تحل السعودية في المرتبـة الأولى اذ بلغ انتاجها سنة ١٩٧٤ في اليـوم ٨,٤٨٤,٠٠٠ برميل أو ما نسبته ٤٥,٨ من المجموع . كما تحل الكويت في المرتبة الثانية بانتاج يومي قدره ٢,٥٤٩,٠٠٠ برميل في اليوم أو ١٣,٨ ٪ من المجموع .

وقد استأثرت السعودية والكويت معاً بنحو ٦٠٪ من مجموع انتاج الدول العربية سنة ١٩٧٤ . وإذا أضفنا إليها انتاج العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة ارتفعت النسبة المئوية لحصة هذه الدول من الانتاج إلى نحو ٧٩٪ . وهذا يدل على مدى تمركز الانتاج البترولي الخام في الدول العربية .

لقد انخفض مجموع انتاج الدول العربية اليومي من البترول الخـام من ١٨,٨٠٤,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٧٣ إلى ١٨,٥٢٣,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٧٤ أو ما نسبته ١,٥ ٪ تقريباً وذلك عائد في الدرجة الأولى إلى انخفاض الانتاج الكويتي والليبي .

الجدول رقم (٤)
احتياطي البترول الخام الثابت وجوده في ١/١/١٩٧٤

البلـــد	الاحتياطي–براميل البترول	النسبة المئوية
المملكة العربية السعودية[1]	١٣٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٣,٣٪
الكويت[2]	٦٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٠٪
الجزائر	٧,٦٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٪
البحرين	٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,١٪
مصر	٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٧٪
العــراق	٣١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٣٪
ليبـــيا	٣١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٤٪
الامارات العربية المتحــدة	٢٥,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٤٪
عمـان	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٧٪
سوريـا	٧,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٣٪
تونس	٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٣٪
المجمـــوع	**٣٠٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٠٠٪**

يبين الجدول رقم (٤) احتياطي البترول الخام الثابت وجوده في الدول العربية وقد بلغ في ١ /١ / ١٩٧٤ نحو ٣٠٥ بلايين برميل .

وقد استأثرت المملكة العربية السعودية بنسبة ٤٣,٣٪ من المجموع ، والكويت بنسبة ٢١,٠٪ ، وشكل احتياطي البلدين نحو ٦٤٪ من مجموع احتياطي الدول العربية . وإذا أضفنا اليه احتياطي العراق ١٠,٣٪ ، ودولة الامارات العربية المتحدة ٨,٤٪ ، بلغ اجمالي الاحتياطي لهذه الدول ٨٣٪ من المجموع . ويظهر

١) بلغ الاحتياطي السعودي في مطلع ١٩٧٥ : ١٤٠,٨ بليون برميل ويشمل المنطقة المحايدة .

٢) بلغ الاحتياطي الكويتي في مطلع ١٩٧٥ : ٧٢,٧ بليون برميل ويشمل المنطقة المحايدة .

هذا بدوره تمركز الاحتياطي البترولي العربي في منطقة الشرق الأوسط ، أو بتعبير أصح في منطقة الخليج العربي .

ومن الجدول (٣) و (٤) يتبين لنا أنه اذا استمر الانتاج اليومي على مستوى سنة ١٩٧٤ ، أي ١٨,٥٢٣,٠٠٠ برميل في اليوم ، فان الاحتياطي البترولي العربي سيكفي الانتاج فترة تبلغ ٤٦ عاماً تقريباً .

وهذا يعني بدوره أن البترول العربي سيستمر في التدفق بعد أن يتوقف انتاج الدول الأخرى الذي يقدر له أن يستمر فترة تقارب ٢٣ عاماً على أبعد تقدير.

ومن هنا يكتسب البترول العربي زيادة في الأهمية الاستراتيجية اذ بالاضافة إلى امكان مضاربته من حيث الكلفة لمصادر الطاقة البديلة التي قد يجري تطويرها ، فسوف تستمر أهميته كمادة أولية للصناعات البتروكيمائية والغذائية .

الجدول رقم (٥)
تطور انتاج العالم من البترول الخام
(بآلاف البراميل يومياً)

البلـــد	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الولايات المتحـدة	٩,٢٣٤	٩,٦٣٦	٩,٤٦٣	٩,٤٤١	٩,١٨٧
كنـــدا	١,٠٩٦	١,٢٦٤	١,٣٤٧	١,٥٣٢	١,٩٧٤
المكسيـك	٤٦١	٤٢٩	٤٢٧	٤٤١	٥١٩
مجموع أمريكا الشمالية	**١٠,٧٩١**	**١١,٣٢٩**	**١١,٢٣٧**	**١١,٤١٤**	**١١,٦٨٠**
فـنزويلا	٣,٥٩٤	٣,٧٠٨	٣,٥٤٩	٣,٢٢٠	٣,٣٦٦
الاكوادور	٤	٤	٥	٧٨	٢٠٩

البلـــد	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الارجنتين	٣٥٦	٣٩٣	٤٢٣	٤٣٣	٤٠١٨
غـيرها	٦٩٥	٦٤٠	٦٥٣	٦٤٨	٦٧١
مجموع أمريكا اللاتينية	**٤,٦٤٩**	**٤,٧٤٥**	**٤,٦٣٠**	**٤,٣٧٩**	**٤,٦٦٤**
المانيـا الغربية	١٥٨	١٤٦	١٤٧	١٤٠	١٣٣
يوغوسلافيـا	٥٢	٥٥	٥٨	٦٥	٧١
تركيـا	٧١	٦٩	٦٦	٦٤	٥٩
النمســا	٥١	٥٢	٤٨	٤٧	٤٧
غـيرها	١١٩	١١٧	١٠٦	١٢٧	١٤١
مجموع أوروبا الغربية	**٤٥١**	**٤٣٩**	**٤٢٥**	**٤٤٣**	**٤٥١**
روسيـا	٦,٥٤٥	٧,٠٣٠	٧,٤٠٠	٧,٩١٣	٨,٤٥٠
رومانيـا	٢٦٩	٢٧١	٢٨٠	٢٨٨	٢٩٥
غـيرها	٩٢	٨٨	٩٨	٩٣	٩٥
مجموع أوروبا الشرقية	**٦,٩٠٦**	**٧,٣٨٩**	**٧,٣٧٨**	**٨,٢٩٤**	**٨,٨٤٠**
البحرين	٧٦	٧٧	٧٥	٧٠	٦٣
ايران	٣,٣٧٦	٣,٨٢٩	٤,٥٤٠	٥,٠٢٣	٥,٨٦١
العراق	١,٥٢١	١,٥٤٩	١,٦٩٤	١,٤٦٥	٢,٠١٨
الكويت	٢,٧٧٣	٢,٩٩٠	٣,١٩٧	٣,٢٨٣	٣,٠٢٠
عمـان	٣٢١	٢٦٥	٢٩٤	٢٨٢	٢٩٥
قطر	٣٥٥	٣٦٢	٤٣١	٤٨٢	٥٧٠
السعودية	٣,٢١٦	٣,٧٩٩	٤,٧٦٩	٦,٠١٢	٧,٦٠١
سوريـا	٥٩	٨٠	١٠٣	١٢٣	٨٦

البلـــد	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الامارات العربية المتحدة	٦٢٨	٧٨٠	١,٠٦٠	١,٢٠٣	١,٥٣٣
غـيرها	٤٩	٨٧	١٢٠	١٢٠	١٠٠
مجموع الشرق الأوسط	**١٢,٣٧٤**	**١٣,٨١٨**	**١٦,٢٨٣**	**١٨,٠٦٣**	**٢١,١٤٧**
الجـزائر	٩٤٦	١,٠٢٩	٧٨٦	١,٠٦٢	١,٠٩٧
مصر	٢٤٤	٣٢٧	٢٩٤	٢٠٣	١٦٦
الغـابون	١٠٠	١٠٩	١١٥	١٢٥	١٥٠
ليبيـا	٣,١٠٩	٣,٣١٨	٢,٧٦١	٢,٢٣٩	٢,١٧٥
نيجـير يا	٥٤٠	١,٠٨٣	١,٥٣١	١,٨١٦	٢,٠٥٤
تونس	٧٧	٨٨	٨٧	٨٣	٩٥
غـيرها	٥٠	٩٩	١١٤	١٤٦	١٥٦
مجموع أفريقيـا	**٥,٠٦٦**	**٦,٠٥٣**	**٥,٦٨٨**	**٥,٦٧٤**	**٥,٨٩٣**
أندونيسيا	٧٤٢	٨٥٤	٨٩٢	١,٠٧٩	١,٣٣٧
الصـين	٢٠٥	٤٠٢	٥١٠	٥٢٥	٧٢٠
بقية العـالم	٣٦٥	٥٢٧	٦٨٨	٨٧٢	٩٢٥
المجمـوع العـام	**٤١,٥٤٩**	**٤٥,٥٥٦**	**٤٨,١٣١**	**٥٠,٧٤٣**	**٥٥,٦٥٧**

الجدول رقم (٦)

النسبة المئوية لتوزيع انتاج البترول الخام في العالم

البلـــد	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الولايات المتحدة	٢٢,٣٪	٢١,٢٪	١٩,٦٪	١٨,٦٪	١٦,٥٪
كنـدا	٢,٦٪	٢,٨٪	٢,٨٪	٣,٠٪	٣,٥٪
المكسيـك	١,١٪	٠,٩٪	٠,٩٪	٠,٩٪	١,٠٪
أمريكا الشمالية	**٢٥,٩٪**	**٢٤,٩٪**	**٢٣,٣٪**	**٢٢,٥٪**	**٢١,٠٪**
فـنزويلا	٨,٧٪	٨,١٪	٧,٤٪	٦,٣٪	٦,٠٪
الاكوادور	–	–	–	٠,٢٪	٠,٤٪
الارجنتـين	٠,٩٪	٠,٩٪	٠,٩٪	٠,٩٪	٠,٨٪
غـيرها	١,٦٪	١,٤٪	١,٣٪	١,٢٪	١,٢٪
أمريكا اللاتينيـة	**١١,٢٪**	**١٠,٤٪**	**٩,٦٪**	**٨,٦٪**	**٨,٤٪**
المانيا الغربية	٠,٤٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٢٪
يوغوسلافيا	٠,١٪	٠,١٪	٠,١٪	٠٪١	٠,١٪
تركيـا	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,١٪
النمسا	٠,١٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,١٪
غـيرها	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٣٪
أوروبا الغربية	**١,١٪**	**١,٠٪**	**٠,٩٪**	**٠,٩٪**	**٠,٨٪**

البلــد	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
روسيا	١٥,٨٪	١٥,٤٪	١٥,٤٪	١٥,٦٪	١٥,٢٪
رومانيـا	٠,٦٪	٠,٦٪	٠,٦٪	٠,٦٪	٠,٥٪
غـيرها	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,١٪	٠,٢٪
أوروبا الشرقية	**١٦,٦٪**	**١٦,٢٪**	**١٦,٢٪**	**١٦,٢٪**	**١٥,٩٪**
البحرين	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,١٪	٠,٢٪
ايـران	٨,١٪	٨,٤٪	٩,٤٪	٩,٩٪	١٠,٥٪
العـراق	٣,٧٪	٣,٤٪	٣,٥٪	٢,٩٪	٣,٦٪
الكويت	٦,٧٪	٦,٦٪	٦,٦٪	٦,٥٪	٥,٤٪
عمـان	٠,٨٪	٠,٦٪	٠,٦٪	٠,٦٪	٠,٥٪
قطـر	٠,٩٪	٠,٨٪	٠,٩٪	٠,٩٪	١,٠٪
السعودية	٧,٧٪	٨,٣٪	٩,٩٪	١١,٨٪	١٣,٧٪
سوريا	٠,١٪	٠,١٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,٢٪
الامارات العربية المتحدة	١,٥٪	١,٧٪	٢,٢٪	٢,٤٪	٢,٨٪
غـيرها	٠,١٪	٠,٢٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٢٪
الشرق الأوسط	**٢٩,٨٪**	**٣٠,٣٪**	**٣٣,٨٪**	**٣٥,٦٪**	**٣٨,٠٪**
الجزائر	٢,٣٪	٢,٣٪	١,٦٪	٢,١٪	٢,٠٪
مصـر	٠,٦٪	٠,٧٪	٠,٦٪	٠,٤٪	٠,٣٪
الغـابون	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,٣٪
ليبيـا	٧,٥٪	٧,٣٪	٥,٧٪	٤,٤٪	٣,٩٪
نيجـيريا	١,٣٪	٢,٤٪	٣,٢٪	٣,٦٪	٣,٧٪
تونس	١,٢٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,٢٪
غـيرها	٠,١٪	٠,٢٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٢٪
أفريقيا	**١٢,٢٪**	**١٣,٣٪**	**١١,٨٪**	**١١,٢٪**	**١٠,٦٪**

البلـــد	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
أندونيسيا	٪ ١,٨	٪ ١,٩	٪ ١,٩	٪ ٢,١	٪ ٢,٤
الصـين	٪ ٠,٥	٪ ٠,٩	٪ ١,١	٪ ١,٠	٪ ١,٣
بقية العـالم	٪ ٠,٩	٪ ١,١	٪ ١,٤	٪ ١,٨	٪ ١,٦
المجمـوع العـام	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

٣ – الأهمية الاستراتيجية للبترول العربي

يرينا الجدول رقم (٥) تطور انتاج العالم من البترول الخام للسنوات ١٩٦٩ – ١٩٧٣ كما يظهر الجدول رقم (٦) التوزيع النسبي للانتاج البترولي بحسب البلد المنتج .

ارتفع انتاج العـالم من البترول الخـام ما بين ١٩٦٩ – ١٩٧٣ بمقـدار ١٤,١٠٨,٠٠٠ برميل وبمعدل يومي بلغ ٣,٥٢٧,٠٠٠ برميل ، وقد تطورت حصة انتاج الشرق الأوسط من ٢٩,٨٪ سنة ١٩٦٩ إلى ٣٨,٠٪ سنة ١٩٧٣ .

أما انتاج الدول العربية من البترول الخام فقد تطور من ١٣,٣٧٤,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٦٩ إلى ١٨,٨٢٠,٠٠٠ برميل في اليوم سنه ١٩٧٣ . أي بزيادة معدلها ١,٣٦١,٠٠٠ برميل في اليوم مما يشكل ٣٩٪ من الزيادة السنوية للعالم أجمع في السنة .

وقد شكل انتاج الدول العربية نسبة ٣٢٪ إلى إنتاج العالم سنة ١٩٦٩ . ثم تطور فأصبح ٣٤٪ منه سنة ١٩٧٤ .

وبالمقابل نرى أن انتاج الولايات المتحدة الأمريكية انخفض من ٩,٢٣٤,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٦٩ إلى ٩,١٨٧,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٧٣ . كما حافظت أوروبا الغربية على انتاجها الذي بلغ نحو ٤٥١ ألف برميل في اليوم لسنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ .

أما انتاج الدول الأعضاء في منظمة الأوبك فقد تطور من ٢٠,٩٠٤,٠٠٠ برميل في اليوم ، أو ٥٠,٣٪ من المجموع سنة ١٩٦٩ ، إلى ٣٠,٩٩١,٠٠٠ برميل في اليوم أو ٥٧٪ من انتاج العالم من البترول الخام لسنة ١٩٧٣ .

وإذا اعتبرنا أن انتاج الأوبك هو مركز الثقل في الانتاج العالمي ، فقد تطور انتاج الدول العربية الأعضاء في الأوبك من ١٢,٥٤٨,٠٠٠ برميل في اليوم ، أو ما نسبته ٦٠٪ من مجموع انتاج الأوبك سنة ١٩٦٩ ، إلى ١٨,٠١٤,٠٠٠ برميل في اليوم أو ٥٨٪ من مجموع انتاج الأوبك سنة ١٩٧٣ .

أكدت الجداول الاحصائية السابقة مدى أهمية البترول العربي سواء على الصعيد العالمي أو على صعيد الأوبك . وهذه الأهمية تزيد العرب إصراراً على تحرير هذه الثروة وتعريبها بكاملها حالياً على صعيد الانتاج الخام ، وتخلق لهم الحوافز على التطلع والاعداد لتحقيق مكاسب جديدة من مراحل لاحقة لا تزال الأمة العربية تخضع لشروطها الظالمة كما سنبين في الجزء اللاحق من هذا الفصل .

الجدول رقم (٧)
تطور طاقة التكرير في العالم (بالاف البراميل يومياً)

البلـــد	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الولايات المتحدة	١٢,٦٠٠	١٣,٢٨٥	١٢,٩٢٦	١٣,١٨٣	١٣,٧٥٥
كنـــدا	١,٤٠٠	١,٤٥٠	١,٧٤١	١,٧٤٢	١,٧٢٢
المكسيك	٥٥٢	٥٩٢	٥٩٢	٥٩٢	٧٣٥
أمريكا الشمالية	**١٤,٥٥٢**	**١٥,٣٢٧**	**١٥,٢٥٩**	**١٥,٥١٧**	**١٦,٢١٢**
الاجنتين	٤٤٨	٤٨٠	٦٢٨	٦٢٨	٦٢٨
البرازيل	٤٨٩	٥٣٧	٥٦٦	٧٩٣	٧٩٧
جزر الانتيل	٨٢٧	٧٧٠	٨٠٠	٨٠٠	٩٠٠
فنزويلا	١,٢٥٨	١,٢٨٩	١,٢٩٥	١,٤٧٤	١,٤٧٤
غيرها	١,٤٤٥	١,٦٨٩	١,٧٧٦	١,٨٥٧	٢,٢٧٨
أمريكا الجنوبية	**٤,٤٦٧**	**٤,٧٦٥**	**٥,٠٦٥**	**٥,٥٥٢**	**٦,٠٧٧**
بلجيكا	٦٥٤	٧٠٤	٧٢٣	٨٦٨	٨٨٧
فرنسا	٢,٢٢٦	٢,٤٨٣	٢,٥٩٣	٢,٩٨٧	٣,٢٠١
المانيا الغربية	٢,٣٨١	٢,٤١٩	٢,٥٧٣	٢,٧١٢	٢,٩٠٥
ايطاليا	٢,٦٣٠	٣,١٢٦	٣,٥٨١	٣,٦٦٠	٣,٨٥٠
هولندا	١,١٦٤	١,٣٠٩	١,٥٨٢	١,٨٤٥	١,٨٤٧
اسبانيا	٧٠٥	٧٨٤	٨٠٠	٨٣٨	١,٠٤٨
بريطانيا	٢,١٢٤	٢,٢٩٧	٢,٤٤٧	٢,٥٠١	٢,٩٠٣
غيرها	١,٥٢٠	١,٦٤٤	١,٨٢٠	٢,٠٥٦	٢,١٩٨
أوروبا الغربية	**١٣,٤٠٤**	**١٤,٧٦٦**	**١٦,١١٩**	**١٧,٤٦٧**	**١٨,٨٣٩**

البحرين	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٥٠	٢٥٠
ايــران	٦٠٩	٦٠٩	٦٢٠	٦٢٠	٦٧٥
العـراق	١٠٣	١١٦	١١٦	١١٦	١٨٤
الكويــت	٤٣٧	٤٣٧	٤٣٧	٥١٨	٥٤٢
السعودية	٣٤٧	٦٧٦	٦٧٦	٦٧٦	٦٧٦
اليمن الجنوبيـة	١٦٩	١٦٩	١٦٩	١٦٩	١٦٩
غــيرها	٢٣١	٢٣٩	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧
الشرق الأوسط	**٢,١٠١**	**٢,٤٥١**	**٢,٤٨٠**	**٢,٦٠٦**	**٢,٧٥٣**
الجـزائر	٥٨	٥٨	٥٨	١١٦	١١٦
مصـر	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٦٦
أفريقيا الجنـوبية	١٦٢	٢٠١	٢٤٢	٢٤٣	٣٤٤
غــيرها	٣٦٠	٣٩٢	٣٩٣	٤١٨	٤٨١
أفريقيا	**٧٤٦**	**٨١٧**	**٨٥٩**	**٩٤٣**	**١,١٠٧**
الهنـد	٤٥٤	٤٦٠	٤٦٧	٤٤٣	٤٩١
اليابـان	٢,٩٩٧	٣,٤٧٧	٣,٩١٦	٣,٩٢٩	٤,٦٩٢
سنغافورة	١٨١	٣٦٨	٣٧١	٣٨٧	٧٤١
غــيرها	١,٠٩٢	١,٢٠٤	١,٥٢٥	١,٨١٥	١,٨٧٠
الشرق الأقصى	**٤,٧٢٤**	**٥,٥٠٩**	**٦,٢٧٩**	**٦,٥٧٤**	**٧,٧٩٤**
أوقيانيا	٦٦٢	٦٧٦	٧٢٩	٧١٣	٧٤٣
المجمـوع العـام	**٤٠,٦١٦**	**٤٤,٣١١**	**٤٦,٧٩٠**	**٤٩,٣٧٢**	**٥٣,٥٢٥**

• لا تشمل هذه الاحصائية الصين والإتحاد السوفياتي .

الجدول رقم (٨)

النسب المئوية لطاقة التكرير في العالم :

البلـــد	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الولايات المتحدة	٣١,٠٪	٣٠,٠٪	٢٧,٦٪	٢٦,٧٪	٢٥,٧٪
كنـــدا	٣,٤٪	٣,٣٪	٣,٧٪	٣,٥٪	٣,٢٪
المكسيـــك	١,٤٪	١,٣٪	١,٣٪	١,٢٪	١,٤٪
أمريكا الشمالية	**٣٥,٨٪**	**٣٤,٦٪**	**٣٢,٦٪**	**٣١,٤٪**	**٣٠,٣٪**
الارجنتـين	١,١٪	١,١٪	١,٣٪	١,٣٪	١,٢٪
الـبرازيل	١,٢٪	١,٢٪	١,٢٪	١,٦٪	١,٥٪
جزر الانتيـل	٢,٠٪	١,٧٪	١,٧٪	١,٦٪	١,٧٪
فـنزويلا	٣,١٪	٢,٩٪	٢,٨٪	٣,٠٪	٢,٨٪
غــيرها	٣,٦٪	٣,٩٪	٣,٨٪	٣,٧٪	٤,٢٪
أمريكا الجنوبية	**١١,٠٪**	**١٠,٨٪**	**١٠,٨٪**	**١١,٢٪**	**١١,٤٪**
بلجيكــا	١,٦٪	١,٦٪	١,٥٪	١,٨٪	١,٧٪
المانيا الغربيـة	٥,٩٪	٥,٤٪	٥,٥٪	٥,٥٪	٥,٤٪
فرنسا	٥,٥٪	٥,٦٪	٥,٥٪	٦,٠٪	٦,٠٪
ايطاليـا	٦,٥٪	٧,٠٪	٧,٧٪	٧,٤٪	٧,٢٪
هولنـدة	٢,٩٪	٣,٠٪	٣,٤٪	٣,٧٪	٣,٥٪
اسبانيـا	١,٧٪	١,٨٪	١,٧٪	١,٧٪	١,٩٪
بريطانــيا	٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٢٪	٥,١٪	٥,٤٪
غــيرها	٣,٧٪	٣,٧٪	٣,٩٪	٤,٢٪	٤,١٪
أوروبا الغربية	**٣٣,٠٠٪**	**٣٣,٣٪**	**٣٤,٤٪**	**٣٥,٤٪**	**٣٥,٢٪**

البحريـــن	٠,٥٪	٠,٥٪	٠,٤٪	٠,٥٪	٠,٥٪
ايـــران	١,٥٪	١,٤٪	١,٣٪	١,٣٪	١,٣٪
العـــراق	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,٣٪
الكـــويت	١,١٪	١,٠٪	٠,٩٪	١,٠٪	١,٠٪
السعوديـــة	٠,٩٪	١,٥٪	١,٥٪	١,٤٪	١,٣٪
اليمن الجنوبيـــة	٠,٤٪	٠,٤٪	٠,٤٪	٠,٣٪	٠,٣٪
غـــيرها	٠,٥٪	٠,٤٪	٠,٦٪	٠,٦٪	٠,٤٪
الشرق الأوسط	**٥,٢٪**	**٥,٥٪**	**٥,٣٪**	**٥,٣٪**	**٥,٩٪**
الجـــزائر	٠,١٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,٢٪	٠,٢٪
مصـــر	٠,٤٪	٠,٤٪	٠,٤٪	٠,٣٪	٠,٣٪
أفريقيا الجنوبية	٠,٤٪	٠,٤٪	٠,٥٪	٠,٥٪	٠,٧٪
غـــيرها	٠,٩٪	٠,٩٪	٠,٨٪	٠,٩٪	٠,٩٪
أفريقيـــا	**١,٨٪**	**١,٨٪**	**١,٨٪**	**١,٩٪**	**٢,١٪**
الهنـــد	١,١٪	١,٠٪	١,٠٪	٠,٩٪	٠,٩٪
اليابـــان	٧,٤٪	٧,٩٪	٨,٤٪	٨,٠٪	٨,٨٪
سنغافورة	٠,٤٪	٠,٨٪	٠,٨٪	٠,٨٪	١,٤٪
غـــيرها	٢,٧٪	٢,٧٪	٣,٢٪	٣,٦٪	٣,٥٪
الشرق الأقصى	**١١,٦٪**	**١٢,٤٪**	**١٣,٤٪**	**١٣,٣٪**	**١٤,٦٪**
أوقيانيـــا	١,٦٪	١,٦٪	١,٧٪	١,٥٪	١,٣٪
المجمـــوع العـــام	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**

٤ – تطور طاقة التكرير للبترول الخام في العالم :

يظهر الجدول رقم (٧) تطور طاقة التكرير في العالم للفترة ١٩٦٩–١٩٧٣ . كما يظهر الجدول رقم (٨) النسب المئوية لطاقة التكرير في البلاد التي تكرر البترول إلى المجموع بالنسبة إلى كل سنة .

تطورت طاقة التكرير في العالم أجمع من ٤٠,٦١٦,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٦٩ إلى ٥٣,٥٢٥,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٧٣ . ومن الطبيعي أن تكون هذه الأرقام قريبة من أرقام انتاج العالم من البترول الخام . أما الفروق الظاهرة فهي نتيجة تخزين بعض الدول للبترول .

ومن الملاحظ من مقارنة الجدولين (٦) و (٨) أنه بينما يتركز انتاج البترول الخام في الدول النامية والشرق أوسطية والافريقية ، تتركز طاقة التكرير للبترول الخام في الدول الصناعية مثل أوربا الغربية ، واليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية .

وفي نظرنا أن هذه الحقيقة المجحفة في حق الدول المنتجة والمصدرة للبترول الخام تشكل المنطلق الأساسي للسياسة البترولية الجديدة ، وذلك لاكمال المسيرة نحو اعادة الحق إلى أصحابه والاعداد الفني والبشري لهذة السياسة .

تطورت الطاقة التكريرية في أمريكا الشمالية من ١٤,٥٥٢,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٦٩ (٣٦٪ من المجموع) إلى ١٦,٢١٢,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٧٣ (٣٠٪ من المجموع) . كما تطورت في أوروبا الغربية من ١٣,٤٠٤,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٦٩ (٣٣٪ من المجموع) إلى ١٨,٨٣٩,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٧٣ (٣٥٪ من المجموع) .

أما البلاد العربية فقد تطورت طاقة التكرير فيها من ١,٧١٦,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٦٩ (٤٪ من المجموع) إلى ٢,٣٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٧٣ (٤٪ من المجموع العالمي) .

وأما طاقة التكرير بالنسبة إلى دول الأوبك فقد تطورت للفترة نفسها من ٣,١٩٠,٠٠٠ برميل في اليوم (٨٪ من المجموع) إلى ٤,٢٢٣,٠٠٠ برميل

في اليوم (٨٪ من المجموع) .

وقد تطورت طاقة التكرير في الدول العربية الأعضاء في الأوبك من ٩٥٥ ألف برميل في اليوم سنة ١٩٦٩ (٢,٤٪ من طاقة العالم التكريرية و ٣٠٪ من طاقة الأوبك التكريرية) إلى ١,٥٢٨,٠٠٠ برميل في اليوم سنة ١٩٧٣ (٢,٩٪ من طاقة العالم التكريرية و ٣٦,٢٪ من طاقة الأوبك التكريرية) .

الجدول رقم (٩)

مقارنة عامة لبعض المؤشرات سنة ١٩٧٣

الكتلـة	الانتاج / برميل يوميا	الطاقة التكريرية برميل يوميا	النسبة المئوية الى مجموع الانتـاج	النسبة المئوية الى مجموع التكرير
البلاد العربية	١٨,٨٢٠,٠٠٠	٢,٣٦٠,٠٠٠	٣٤٪	٤٪
الأوبك	٣٠,٩٩١,٠٠٠	٤,٢٢٣,٠٠٠	٥٦٪	٨٪
أمريكا الشمالية	١١,٦٨٠,٠٠٠	١٦,٢١٢,٠٠٠	٢١٪	٣٠٪
أوروبا الغربية	٤٥١,٠٠٠	١٨,٨٣٩,٠٠٠	١٪	٣٥٪
أمريكا الجنوبية	٤,٦٦٤,٠٠٠	٦,٠٧٧,٠٠٠	٨٪	١١٪
روسيا وأوروبا الشرقيـة	٨,٨٤٠,٠٠٠	غير متوفـر	١٦٪	–
الشرق الأوسط	٢١,١٤٧,٠٠٠	٢,٧٥٣,٠٠٠	٣٨٪	٥٪
أفريقيـا	٥٨٩٣	١,١٠٧,٠٠٠	١١٪	٢٪
العـالم	**٥٥,٦٥٧,٠٠٠**	**٥٣,٥٢٥,٠٠٠**	–	–

٥ – تحليل واستنتاج :

يتبين لنا من الجدول رقم (٩) مدى الاجحاف اللاحق بالدول المنتجة من حيث طاقة التكرير المتوفرة فيها بالنسبة إلى حجم الانتاج .

فالبلاد العربية انتجت سنة ١٩٧٣ ما نسبته ٣٤٪ من مجموع انتاج العالم بينما اقتصرت طاقتها التكريرية على ٤٪ فقط . وكذلك الأوبك ، فقد انتج أعضاؤها ٥٦٪ من انتاج العالم من البترول الخام بينما بلغت طاقتهم التكريرية ٨٪ فقط .

وبالمقابل نرى أن انتاج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية مجتمعتين بلغ ٢٢٪ من انتاج العالم من البترول الخام بينما استأثرتا بنحو ٥٦٪ من طاقة العالم التكريرية .

ويتضح من هذه المقارنة أن المخطط الاستغلالي الذي تتبعه الشركات البترولية والدول المنتمية اليها مخطط طويل الأجل . وبينما طبقت الشركات مخططها دفعة واحدة نراها تتراجع عنه خطوة تحت ضغط المطالب الوطنية في الدول المنتجة .

وإذا استغرقت عملية استرجاع ملكية البترول الخام فترة فاقت أربعة عقود فكم من الوقت ستستغرق عملية تطوير الطاقة التكريرية في العالم العربي ؟ وهل يجوز أن تستمر الدول الصناعية في استغلال الدول النامية على أنها مصدر للمواد الخام ؟ وهل يجوز أن يستمر الغرب الصناعي في الاستفادة من القيمة المضافة في عملية انتاج البترول وتكريره ؟

وفي النهاية هل ستسترجع الأمة العربية حقوقها الكاملة في الثروة البترولية في مراحلها كافة عندما يزول دور البترول كمصدر أساسي للطاقة ؟ وهل يأخذ المسؤولون العرب عامل الزمن في الحسبان عند صوغ السياسة البترولية ؟

اسئلة تطرح . ولعلها تكون الأساس الجديد الذي يجب أن تنطلق منه السياسة والتطورات البترولية في المستقبل .

المـراجـع

أ – بالعربيـة :

١ – الدكتور مصطفى على خليل : **تطور الصراع على البترول العالمى** ، (الاسكندرية ١٩٧٠) .

٢ – الدكتور جعفر عبد السلام على : **شروط بقاء الشئ على حاله او نظرية تغير الظروف فى القانون الدولى** ، (القاهرة ، ١٩٧٠) .

٣ – الدكتور حامد ربيع : **سلاح البترول والصراع العربى الاسرائيلى** ، (بيروت ، ١٩٧٤) .

٤ – الدكتور عبد الرحمن منيف : **مبدأ المشاركة وتأميم البترول العربى** (١٩٧٠) .

٥ – الدكتور حمدى على : « تثمير العائدات البترولية فى الانماء الادارى العربى » من ابحاث ندوة الدراسات الانمائية (بيروت ، ١٩٧٤) .

٦ – الدكتور عبد العزيز حجازى : **التخطيط المالى والموازنة العامة** ، ١٩٧١/١٩٧٠ (ملحق الاهرام الاقتصادى ، القاهرة ١٩٧٠/٧/١) .

٧ – الدكتور راسم كمال : « العائدات البترولية والتطور العلمى والتكنولوجى » من ابحاث حلقة تثمير العائدات البترولية فى الانماء العربى ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٨ – الدكتور عاطف سليمان : « حقوق الدولة ذات السيادة وأثرها على النظام القانونى للامتيازات البترولية » بحث مطول نشر فى عدة حلقات ، مجلة البترول والغاز العربى (بيروت ، ١٩٦٦) .

٩ – الدكتور محمد عجلان : **البترول والعرب** ، (بيروت ، ١٩٧٤) .

١٠ – الدكتور جوزيف شقير : « تثمير العائدات البترولية العربية فى انماء المدن والريف » من ابحاث ندوة الراسات الانمائية (بيروت ، ١٩٧٤) .

١١ – الدكتور محمد مغربى : **السيادة الدائمة على مصادر البترول** ، بيروت ، ١٩٧٣) .

١٢ – الدكتور جورج قرم : « تثمير العائدات البترولية فى الانماء العربى (بيروت ، ١٩٧٤) .

١٣ – جامعة الدول العربية : **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات** ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .

١٤ – الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية : **التقرير الاقتصادى العربى** ، (بيروت ، ١٩٧١ – ١٩٧٢ – ١٩٧٣ – ١٩٧٤) .

١٥ – مؤسسة النقد العربى السعودى : **التقرير السنوى** ، (جدة ، ١٣٩٣/١٣٩٢ (١٩٧٣/٧٢) ١٣٩٤/١٣٩٣ (١٩٧٤/١٩٧٣) .

ب - الانجليزية :

1 — Adelman, M.A. *The Word Petroleum Market* (Baltimore, 1972)

2 — Cottan, H. *The Low of Oil Concessions in the Middle East and North Africa* (New York, 1967)

3 — Gobraith, J.K. *The Affluent Society* (2nd edn. Boston, 1969)

4 — Hartmann, F.H. *The New Age of American Foreign Policy* (New York, 1970)

5 — Hartshorn, J.E. *Oil Companies and Governments* (London, 1968)

6 — ISSAWI, Charles Philip And Mohammed Yeganeh: *The Economics Of Middle Eastern Oil* (New York, Praeger, 1962)

7 — Longrigy, S.H.: *Oil In The Middle East, Its Discovery and Development* (3 Rd. edn., London Oxford University, 1968)

8 — Meier, G.M. and Baldwin, R.E. *Economic Development : theory, History Policy* (New York, 1957)

9 — Plischke, E, *Conduct of American Diplomacy* (Princeton, 1961)

10 — Schumpeter, J. *Capitalism, Socialism and Democracy* (2nd ed, — New York 1947)

11 — *Arab Oil & Gas Directory,* 1974.

12 — *International Petroleum Encyclopedia,* 1974.

13 — *Middle East Economic Survey,* 1974 & Jan. Feb. Mar., 1975.

14 — OPEC, *Anual Statistical Buletin,* June, 1974.